70 عامًا من النكبة

مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

70 عامًا من النكبة

70 years of Nakbah

تحرير : مهند مصطفى

تدقيق لغوي : **حنّا نور حاج**

ترجمة : من العبريّة : **إياد برغوثي**

من الإنجليزيّة : **سوزن برهوم**

مسؤولة النشر : **إيناس خطيب**

تصميم : «**مجد**» للتصميم والفنون ، حيفا

© جميع الحقوق محفوظة (أيار 2018)

مدى الكرمل– المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

شارع الزيتون ، 51 (اللنبي) ص .ب . 9132 ، حيفا 3109101

هاتف : 8552035 –04 | فاكس 8525973 04

www.mada-research.org

mada@mada-research.org

يصدر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ وتمويل وزارة التنمية والتعاون الاقتصادي في ألمانيا .

المقالات المنشورة في هذا الإصدار بمسؤولية مدى الكرمل وحده ولا تعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ .

Sponsored by the Rosa Luxemburg Stiftung with funds of the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development of the Federal Republic of Germany

The content of the Publication is the sole responsibility of Mada al-Carmel and does not necessarily reflect a position of RLS

70 عامًا من النكبة

المحتويات

مقدمة	مهنّد مصطفى	5
توطئة : حرب عام **48** ضدّ الفلسطينيّين في إسرائيل لم تنتهِ بعد	أريج صبّاغ – خوري	10
تلاشي الخط الأخضر في بحث النّساء الفلسطينيّات في إسرائيل	سراب أبو ربيعة– قويدر	18
النكبة والثقافة الفلسطينيّة	أنطوان شلحت	37
سياسات الأرض والتخطيط في اسرائيل ، سبعون عامًا من النكبة	عناية بنّا – جريس	49
العودة إلى الأرض المسلوبة : النضال المستمرّ من أجل الاعتراف بالحقوق التاريخية لعرب النقب وبئر السبع	منصور النصاصرة	72
تطوُّر الخدمات الاجتماعيّة لدى الأقلّيّة الفلسطينيّة في ظلّ سياسات إسرائيل 1948-2017	إبراهيم فريد محاجنة	89

مقدّمة

مهنّد مصطفى

د . مهنّد مصطفى – المحرّر ، مدير عام مدى الكرمل .

مقدّمة

شكّلت العودة إلى عام 1948 لحظة فارقة في الخطاب السياسيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل . فكرة أنّ «النكبة مستمرّة» لم تكن فكرة تعبويّة لضمان استمرار النضال في سبيل نَيْل الحقوق في الوطن فحسب ، بل هي فكرة أنطولوجيّة تعبّر عن الواقع . وذلك أنّ الفلسطينيّين في إسرائيل لا يزالون يعيشون الواقع الذي أنتجته النكبة الفلسطينيّة ، وهم جزء من القضيّة الفلسطينيّة ؛ فالنكبة مستمرّة في كلّ موقع ومجال في حياة الفلسطينيّين : مصادرة الأرض ؛ تضييق الحيّز المكانيّ عليهم ؛ تشريع قوانين في محاولة لقمع روايتهم التاريخيّة ؛ انتهاج سياسات ترمي إلى تقييد عملهم السياسيّ . . . العودة إلى فتح ملفّ عام 1948 في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ جاءت لتؤكّد أنّ قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل هي جزء من القضيّة الفلسطينيّة ، وأنّهم جزء من الشعب الفلسطينيّ ، وأنّ حالةَ البتر التي حصلت عام 1948 بينهم وبين سائر أجزاء الشعب الفلسطينيّ من جهة ، وإقصاءَهم من المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ ، لم يعد لهما مكان في واقعهم وخطابهم السياسيّ ، لا لأنّ ذاك بات ممكنًا سياسيًّا ، بل لأنّه لا يمكن التعامل مع قضايا الفلسطينيّين داخل إسرائيل دون العودة إلى عام 1948 . العودة إلى عام 1948 ، عام البتر والانفصال ، أسهَمَ في تطوير خطاب سياسيّ ومنظومة فكريّة جديدة في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل ، فالعودة إلى عام 1948 تبتغي أن تُفْهَم إسرائيل ضمن إطار مشروع صهيونيّ استيطانيّ كولونياليّ ، بينما البقاء في

العام 1967 يؤطّر الصراع باعتباره صراعًا على الحقوق المدنيّة التي تربط بين إقامةِ دولة فلسطينيّة عام 1967 وحقوقِ الفلسطينيّين داخل إسرائيل ، على الرغم من أنّ التطوّرات التاريخيّة والتحليل الموضوعيّ للسياسات الإسرائيليّة تثبت أنّه لا علاقة بين الأمرين ؛ فقضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل ، على الأقلّ ، هي قضيّة عام 1948 لا قضيّة عام 1967 .

أدرك الفلسطينيّون في إسرائيل ، بعودتهم إلى عام 1948 ، خطورة يهوديّة الدولة عليهم وعلى المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ ، ولم يكن لمجموعة فلسطينيّة أخرى أن تعي خطورة معنى يهوديّة الدولة على المشروع الوطنيّ مثل الفلسطينيّين في إسرائيل . انطلق المشروع السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل من أنّ الاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديّة هو مصدر خطورة على المشروع الوطنيّ الجامع ، في القبول الأخلاقيّ بالمشروع الصهيونيّ ، بإلغاء حقّ العودة ، القبول بالسرديّة الصهيونيّة ، وأخيرًا انعكاس ذلك على مشروع المساواة والحقوق الجماعيّة وحقّ تقرير المصير للفلسطينيّين في إسرائيل ؛ إذ إنّ الاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديّة يؤدّي إلى تفريغ خطاب المواطَنة من معناه وأدواته ، ويحصرها في المطالَبة بفُتات من الحقوق ، كما أنّه يشكّل سدّاً منيعًا أمام حقّ تقرير المصير للفلسطينيّين في إسرائيل ضمن الاعتراف بهم كمجموعة قوميّة وبحقوقهم الجماعيّة . إنّ عودة الفلسطينيّين إلى عام 1948 كنقطة قطع وبتر عن الشعب الفلسطينيّ لا تعني تأريخ وجودهم في وطنهم في هذا العام ، بل محاولة وصل ما انفصل ، وربط ما انقطع ، وهذا يعني أنّ ذاكرتهم التاريخيّة لا تبدأ بعام 1948 ، بحصولهم على المواطَنة الإسرائيليّة ، بل إنّ ذاكرتهم تعود إلى ما قبل عام 1948 ، بإدراك طبيعة المشروع الصهيونيّ في فلسطين ، كمشروع استيطان كولونياليّ . العودة إلى عام 1948 لا تعني أنّ هُويّتهم بدأت بالتبلور عام 1948 ، بل تعني أنّ هُويّتهم جزء من صيرورة تاريخيّة بدأت قبل عام 1948 ، ومستمرّة في التشكُّل . إذًا العودة إلى

عام 1948 ليست عودة حنينيّة ، وليست نوسطالجيا سياسيّة ، ولا ترفًا فكريًّا ، بل هي عودة حقيقيّة ؛ ففي هذه النقطة يستطيع الفلسطينيّ أن يدرك ذاتَه الجمعيّةَ وقضيّتَه وهُويّتَه . والعودةُ لا تعني البدء من عام 1948 ، بل تبتغي وصْل ما انقطع عام 1948 في الوعي والخطاب والهُويّة .

يبغي هذا الكتاب تعميقَ النقاش حول فكرة «النكبة مستمرّة» ، والإسهامَ في مَوْضَعة الفلسطينيّين في إسرائيل في إطار العودة إلى عام 1948 ، لتحقيق فهم أعمق لواقعهم ، وتحليلٍ جادٍّ لعلاقتهم بالدولة . يتضمّن الكتاب ستّة مقالات : المقالُ الأوّل وهو توطئة لما جاء في الكتاب ، كتبته الدكتورة أريج صبّاغ – خوري ، يتناول فكرة استمرار حرب عام 1948 على الفلسطينيّين في إسرائيل بأدوات أخرى لكن تصبّ –في نهاية المطاف– في أهداف تلك الحرب . ثمّ تتناول الدكتورة سراب أبو ربيعة – قويدر موضوعَ الإنتاج البحثيّ الفلسطينيّ في السياق الكولونياليّ ، مع التركيز على البحث الفلسطينيّ حول النساء الفلسطينيّات في إسرائيل . ويتناول الكاتب أنطوان شلحت تطوُّر المشهد الثقافيّ الفلسطينيّ في الداخل منذ عام 1948 إلى الآن ، وذلك بقراءة محلِّقة حول هذا المشهد ورصد أهمّ التحوّلات التي طرأت عليه والتحدّيات التي تواجهه . ويناقش مقال الدكتورة عناية بنّا – جريس موضوع التخطيط والبناء والسياسات الإسرائيليّة الرامية كلّها إلى تضييق الحيّز على الفلسطينيّين ، وهي سياسات لم تنقطع يومًا عن أهداف الصهيونيّة قبل عام 1948 وخلاله وبعده . وبعدها ، يقدّم الدكتور منصور النصاصرة مقالًا حول النقب تتجسّد فيه معالم السياسات الإسرائيليّة كما ظهرت في الفصول السابقة : استمرار الحرب على الوجود الفلسطينيّ في النقب ؛ مصادرة الأرض وتهويد المكان والوعي الفلسطينيّ هناك من خلال محاولات فصلهم عن سائر أجزاء المجتمع الفلسطينيّ ؛ تعبير سياسات التخطيط والمصادرة التي تمارَس في النقب عن نظام استيطانيّ كولونياليّ بامتياز . وفي الفصل الأخير ، يتطرّق الدكتور إبراهيم فريد

محاجنة إلى موضوع مهمّ لم يُتطرَّق إليه في السابق بما يكفي ، هو تطوُّر السياسات الاجتماعيّة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين في إسرائيل ، السياسات التي تمثّل –حسب رأي الكاتب– سياسات استهتار واحتقار للفلسطينيّين في إسرائيل .

مهنّد مصطفى

المحرّر

عودة إلى **المحتويات**

توطئة :
حرب عام 48 ضدّ الفلسطينيّين في إسرائيل لم تنتهِ بعد

أريج صبّاغ-خوري

د . **أريج صبّاغ-خوري** ؛ محاضرة في قسم العلوم الاجتماعية وعلم الانسان في الجامعة العبرية في القدس ، وزميلة بحث في مدى الكرمل .

توطئة :
حرب عام 48 ضدّ الفلسطينيّين في إسرائيل لم تنتهِ بعد*

يقول الفيلسوف الفرنسيّ ميشيل فوكو ، في كتابه «يجب الدفاع عن المجتمع» ، إنّ السياسة هي استمرار للحرب بوسائل أخرى ، وإنّه ثمّة معركة متواصلة ، من نوع ما ، تدور في زمن السلْم ، وإنّ النظام العامّ ، في عمقه وجوهره وآليّاته وأساليبه ، هو في نهاية المطاف نظام معركة . يحاول فوكو في كتابه هذا تحويل بؤرة التحليل من التركيز على الحرب بوصفها تهديدًا لنسيج العلاقات بين الدول ، إلى التركيز على الحرب بوصفها تندلع في عُقْر الجسد الاجتماعيّ ، وتداهم العلاقة بين الجماعات في إطار الدولة نفسها . اعتمادًا على هذا التوجّه ، سوف أحاول تحليل سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيّين المواطنين فيها ، وطرح بعض التفسيرات للتطوُّرات الأخيرة في ديناميكيّة العلاقة بينهما .

بالنسبة للفلسطينيّين في إسرائيل ، حرب العام 1948 لم تنتهِ بعد . بالنسبة لهم (كما بالنسبة لسائر الفلسطينيّين ولكن بطرق مختلفة) ، الإعلان عن تأسيس إسرائيل ، وفرض سيادة القانون الإسرائيليّ من جهة ، واتّفاقيّات وقف إطلاق النار مع الدول العربيّة المجاورة من جهة أخرى ، كلّ تلك ليست إلّا امتدادًا للحرب التي بدأت مع بداية المشروع الاستيطانيّ في فلسطين ، لا بمفهوم الحرب المألوف وإنّما هي حرب في ظلّ المواطَنة الإسرائيليّة .

* نشر هذا المقال بصيغة قريبة بالانجليزية في مجلّة جدليّة .

في البداية ، تمثّلت هذه الحرب في سَنّ قوانين وتشريعات لمصادرة ما تبقّى من أراضي الفلسطينيّين ، ومنع مهجَّري الداخل (الذين هُجّروا من بيوتهم لكنّهم بقوا في وطنهم) من العودة إلى بيوتهم ، وترحيل سكّان بعض القرى حتّى بعد «انتهاء» الحرب (مثلما حدث مع مهجَّري القريتين إقرث وبرعم) ، وفرض حكم عسكريّ على المناطق المأهولة بالفلسطينيّين داخل إسرائيل ، دام حتى عام 1966 ، وممارسة سياسات التمييز في جميع المجالات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة ، والعمل على تهويد المناطق التي بقيت فيها الأغلبيّة عربيّة . الديموغرافيا ، على سبيل المثال ، هي استمرار الحرب بطرق أخرى . ولكنّنا نشهد ، منذ العام 2000 ، وعقب الانتفاضة الثانية ، تغيُّرًا غير مسبوق في السياسات المنتهَجة تجاه المواطنين الفلسطينيّين داخل إسرائيل ، وفي تشريع القوانين التي تحاول الانتقاص من مواطَنتهم وقمع تعبيراتهم عن هُويّتهم الوطنيّة .

بعض الأدبيّات التي تناولت التنظيم والفعّاليّة السياسيّة للفلسطينيّين في إسرائيل أشارت إلى أنّ أسلوب العمل الجماعيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل هو أسلوبُ ردّ الفعل على سياسة المؤسّسة الإسرائيليّة وتطبيقاتها ، وليس أسلوب الفعل الطوعيّ أو المبادرة . ولكن إذا حاولنا فهم وتحليل ديناميكيّة العلاقة بين الفلسطينيّين في إسرائيل ومؤسّسةِ الدولة ، منذ منتصف التسعينيّات ، وبعد اتّفاقيّة أوسلو ، نرى تحوّلًا مركزيًّا في هذه الديناميكيّة ملخَّصُه أنّ سياسة إسرائيل تجاه المواطنين الفلسطينيّين تحوّلت ، على نحوٍ ما ، إلى سياسة ردّ الفعل على خطاب الفلسطينيّين وفعّاليّتهم السياسيّة . يأتي ذلك ، حسب اعتقادي ، جرّاء التحوُّل المركزيّ في الخطاب السياسيّ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل على مستويين أساسيَّيْن . الأوّل هو مستوى النكبة الفلسطينيّة وإعادة فتح الملفّات المتعلّقة بها في الخطاب الفلسطينيّ ، بعد أن حُجِب هذا الشأن عن الحيّز السياسيّ العامّ ، حتّى منتصف التسعينيّات من القرن المنصرم . أمّا المستوى الثاني ، فهو ذلك المتعلّق بالمطالَبة بدَمَقْرطة إسرائيل وتحويلها إلى دولة كلّ مواطنيها .

إذا كانت إسرائيل قد انشغلت كلّ الوقت في تصوير الفلسطينيّين الذين في غزّة وفي الضفّة الغربيّة ، أمام العالم ، على أنّهم «إرهابيّون» ، فلن تتمكّن من فعل ذلك ، على النحو نفسه ، تجاه الفلسطينيّين الذين في إسرائيل ، لأنّهم ينشطون ضمن إطار المواطَنة (المحدودة طبعًا) وإطار قوانين اللعبة الديمقراطيّة التي يتحدَّوْن من خلالها الهيمنة اليهوديّة . يعيدنا هذا إلى ما بدأتُ به بشأن الحرب والسياسة ، ويعيننا في فهم الحرب التي تشنّها إسرائيل ، عبْر أذرعها المختلفة ، لإسكات الخطاب السياسيّ الذي يجعل التاريخ الفلسطينيّ والنكبة مركّبَيْن أساسيَّيْن في معادلة حلّ الصراع بين الشعب الفلسطينيّ (على اختلاف أماكن وجوده) والإسرائيليّين من ناحية ، ومن ناحية أخرى يتحدّى يهوديّة الدولة ويطالب بدَمَقْرطتها .

منذ منتصف التسعينيّات بدأ يظهر ، في صفوف الفلسطينيّين داخل إسرائيل ، عمل قطْريّ وجماهيريّ منظّم يرمي إلى الإسهام في مسعى إعادة المهجّرين واللاجئين إلى قراهم ، ويعيد بناءَ الذاكرة الجماعيّة الفلسطينيّة المرتبطة بالنكبة . في عام 1998 ، أعلنت جمعيّة الدفاع عن حقوق المهجَّرين في إسرائيل ، بالتعاون مع لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة ، عن تنظيم «مسيرة العودة» ضمن فعّاليّات إحياء الذكرى الخمسين للنكبة . تزامن ذلك الحدث مع الذكرى السنويّة ليوم الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل ، الذي يُعْرَف بـِ «يوم الاستقلال» ، بُغية إبراز الوجه الآخر لـِ «استقلال إسرائيل» . منذ ذلك الحين ، تقوم الجمعيّة المذكورة ، بالتعاون مع لجنة المتابعة العليا والأحزاب السياسيّة والجمعيّات الأهليّة ، بإحياء ذكرى النكبة . أخذ إحياء ذكرى النكبة يتحوّل إلى محور أساسيّ في خطاب الفلسطينيّين في إسرائيل ، وأخذت قضيّة المهجَّرين واللاجئين والمطالَبة بعودتهم تبرز في هذا الخطاب . جاء ذلك بعد غياب العمل الجماعيّ في مسألة المطالَبة بحقّ عودة اللاجئين والمهجَّرين خلال سنين طويلة .

وقد جاء اقتراح «قانون النكبة» الإسرائيليّ (الذي اجتاز القراءة الأولى في الكنيست في آذار عام 2010) كردّ فعل على هذا التحوُّل في الخطاب وفي الفعّاليّة السياسيّة لدى الفلسطينيّين . تزامن اقتراح هذا القانون مع مسيرة إحياء الذكرى الستّين للنكبة ، على أراضي قرية صفّورية المدمّرة (في أيّار عام 2008) ، وهو الدليل على تخوّف من جِدّيّة تجذُّر مفهوم إحياء ذكرى النكبة ، وتحوُّله –كما ذكرت آنفًا– إلى أحد محاور الفعل السياسيّ الفلسطينيّ في إسرائيل . ويُشار هنا كذلك إلى أنّ الكنيست الإسرائيليّ سَنَّ ، عام 2001 ، قانون ضمان إسقاط حقّ العودة الذي ينصّ على عدم السماح بعودة اللاجئين إلى مناطق واقعة داخل حدود دولة إسرائيل ، إلّا بتصديق مسبق من أغلبيّة مطلقة من أعضاء الكنيست . صحيح أنّ هذا القانون جاء متوافقًا ، من الناحية الزمنيّة ، مع فترة دخول حكومة إسرائيل في المفاوضات مع الفلسطينيّين حول الحلّ الدائم ، لكن من المهمّ كذلك وضع هذا التشريع في سياق ردّ الفعل الإسرائيليّ على النقلة الحاصلة في الخطاب الفلسطينيّ ، كما بيّنتها أعلاه .

تظهر ملامح سياسة ردّ الفعل الإسرائيليّة أيضًا في التغيير الطارئ على وتيرة وطبيعة الملاحقات السياسيّة للقيادة الفلسطينيّة في إسرائيل ، التي تبيّن أنّ إسرائيل تنظر بعين القلق إلى خطابها الجديد الذي يرفض طابع الدولة اليهوديّ . ولا يكتفي الكنيست الإسرائيليّ ، على الأقلّ في دورتيه الأخيرتين ، بسَنّ قوانين تنتقص من حقوق المواطنين الفلسطينيّين ، بل يعمل على ترسيخ طابع الدولة اليهوديّ وتعزيزه بواسطة تشريع قوانين أساس جديدة ، مثل «قانون القوميّة» ، أو تعديل القوانين القائمة .

قد تُطرح تساؤلات حول التوقيت (لماذا الآن على وجه التحديد؟) . ثمّة من يعزو هذا ، في تحليله ، إلى المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة ومطالبة إسرائيل بأن يُعترَف بها دوليًا على أنّها دولة يهوديّة ، وهو تحليل على صواب لكن غير كافٍ ، حسب اعتقادي ؛ إذ من المهمّ رؤية الأمور في سياق ما طرأ على العلاقة بين الفلسطينيّين

في الداخل ودولة إسرائيل ، ولا سيّما أنّه لم يكن ثمّة مِن قبْل تيّارٌ مركزيّ قويّ في الخطاب السياسيّ العربيّ في إسرائيل يطالب بتحويل إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها ، وبدَمَقْرَطتها والاعتراف بالفلسطينيّين كمجموعة قوميّة . ولو راجعنا الوثائق الثلاث التي صدرت عن جمعيّات فلسطينيّة مختلفة («وثيقة التصوُّر المستقبليّ» التي رعتها اللجنة القطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة ؛ «وثيقة حيفا» التي رعاها مركز مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة ؛ وثيقة «الدستور الديمقراطيّ» التي صدرت عن مركز عدالة – المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل) ، لوجدنا أنّها جميعًا ترفض الطابع اليهوديّ للدولة وتطالب بدَمَقْرَطتها . وعليه فإنّ الممارسات الإسرائيليّة المذكورة هي جزء من ردود أفعال المؤسّسة الإسرائيليّة على الخطاب والتنظيم السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل داخل البرلمان الإسرائيليّ وفي الحيّز السياسيّ العامّ : الإسرائيليّ والفلسطينيّ على حدّ سواء .

إضافة إلى كلّ ما ورد أعلاه ، تستعر في الفترة الأخيرة هجمة على جمعيّات العمل الأهليّ داخل المجتمع الفلسطينيّ (ثمّة هجمة على بعض الجمعيّات اليهوديّة المناصِرة لحقوق الإنسان والمناهضة للاحتلال أيضًا ، ولكن طبيعة تلك الهجمة مختلفة) التي تحاول كسر تابو (تحريم) تَحَدّي يهوديّة الدولة . تتركّز هذه الهجمة في محاولات حجب التمويل عن جمعيّات ومراكز أبحاث تتحدّى يهوديّةَ الدولة ، وتكشف في أبحاثها وتقاريرها السياسة العنصريّة التي تتَّبعها الدولة تجاه المواطنين العرب . من ذلك –على سبيل المثال– ما حدث مع مركز مدى الكرمل ، حيث أوقفت مؤسّسة كنديّة (IDRC) تمويلها لهذا المركز بعد تعاقدها معه خطّيًا ، رضوخًا منها لضغوط مارستها جهات إسرائيليّة على الحكومة الكنديّة .

قد يتساءل القرّاء عن مدى تهديد مراكز أبحاث فلسطينيّة لدولة إسرائيل المتفاخرة دومًا بقوّتها وسطوتها . تكمن الإجابة عن ذلك في محاولات صهيونيّة لإنهاء والتضييق

على عمل مراكز أبحاث ومؤسسات مدنيّة ترصد العنصريّة في إسرائيل تجاه المواطنين الفلسطينيّين ، والتي تنشر عن التمييز الذي يلحق بالفلسطينيّين على جميع الصُّعُد ، وتكشف عن الجرم التاريخيّ الذي ارتُكِب ضدّهم كسكّان أصليّين ، وحين تعكس مثلًا مراكز أبحاث وجهات نظر الأحزاب السياسيّة المختلفة من يهوديّة الدولة ، فهذا يشكّل «خطرًا» على صورة إسرائيل كدولة «ديمقراطيّة» في العالم ، إذ عملت إسرائيل على تسويق نفسها على أنّها الديمقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط . ولذا فهي تشغّل أذرعها لإسكات هذه الأصوات (وبلغة الحرب «لإماتتها») سياسيًا .

بدلًا من أن تتعامل دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيليّ مع النكبة وإسقاطاتها مستغلّين فتح هذا الملفّ ، وتعمل على حلّ الصراع على أساس المصالحة التاريخيّة والدَّمَقْرَطة ، نشهد محاولة إسرائيليّة متواصلة لإغلاق ملفّات الـ 48 عنوةً ، عبْرَ قوانين التضييق ، وهو ما يسمّى في العلوم الاجتماعيّة «القوّة الرمزيّة» ، أو عبْرَ الزجّ بالقيادات والناشطين في العمل الحزبيّ والعمل الأهليّ في السجن وملاحقتهم ، على نحوِ ما فعلت مع ناشطين من حركة أبناء البلد ومن حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ والحركة الإسلاميّة ، ومع قيادتهم السياسيّة .

وبالعودة إلى ما افتتحنا به كلامنا ، نذكّر أنّ سياسة إسرائيل في الرفض والإقصاء والتمييز والإسكات ما هي إلّا استمرار بطرق أخرى للحرب على الفلسطينيّين الذين بقوا في إسرائيل . إسرائيل في حالة حرب مستمرّة معهم لكي يقبلوا بسلطتها ، وليعترفوا بالقانون الذي أعلنت عنه عام 1948 (من خلال وثيقة الاستقلال الإسرائيليّة) ، وهو قانون يهوديّة الدولة وديمقراطيّتها ، الذي ترفضه أغلبيّة الفلسطينيّين في إسرائيل منذ إقامة دولة إسرائيل ، والذي تحوّل في العَقدين الأخيرين إلى خطاب سياسيّ جماعيّ مبلوَر يمثّله حزب سياسيّ ونُخَب سياسيّة وإلى مشروع وطنيّ منظَّم يتعامل مع «أصوات المعركة» ؛ المعركة على التاريخ وعلى الوجود في المكان الفلسطينيّ وعلى

عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم . هي حرب استنزاف إسرائيليّة مستمرّة مع الفلسطينيّين في إسرائيل ، على صُعُد مختلفة ، من خلال التشريعات المختلفة ، أو من خلال ملاحقة القيادات السياسيّة والجمعيّات والمؤسّسات العربيّة التي تتحدّى الخطاب الإسرائيليّ ويهوديّة الدولة .

عودة إلى **المحتويات**

تلاشي الخط الأخضر في بحث النّساء الفلسطينيّات في إسرائيل : إنتاج معرفة أخلاقيّة وعدالة بحثيّة

سراب أبو ربيعه-قويدر

د . سراب أبو ربيعه-قويدر ؛ محاضرة في قسم دراسات الصحراء جامعة بن جوريون بئر السبع .

تلاشي الخط الأخضر في بحث النّساء الفلسطينيّات في إسرائيل : إنتاج معرفة أخلاقيّة وعدالة بحثيّة

شهد العقد الأخير تغيّرًا في سيرورة إنتاج المعرفة البحثيّة حول النّساء الفلسطينيّات في إسرائيل ، لاسيِّما من منظور نقديّ يتحدى مباني المعرفة التي تشكّلت حتى الآن . جاء هذا التغيّر كنتاج لزيادة عدد الباحثات الفلسطينيّات ، من جانبَي الخطّ الأخضر ومن خارجه ، اللواتي قدّمن ويقدّمن نظرة جديدة مرتبطة بالسّياق الفلسطينيّ الأوسع ، الواقع تحت احتلال متواصل تُطلِق عليه الأدبيّات تسمية : الكولنياليّة الاستيطانيّة (Settler Colonialism) .

إنّ ادعائي الأساسيّ في هذا المقال القصير هو أنّ الأبحاث الجندريّة التي تُجرى في المؤسّسات الأكاديميّة الإسرائيليّة ، من خلال باحثات إسرائيليّات ، لم تخترق بعد حاجز الـ «إسرائيليّة» . لا تزال باحثات كثيرات يضعن النّساء الفلسطينيّات ضمن الإطار النظريّ لل"الإسرائيلية" ، كجزء من خطاب يصنّفهن بشكل منفصل عن باقي الشّعب الفلسطينيّ ، الذي جزّأته النّكبة عام 1948 ومن ثمّ النكسة عام 1967 ، ويجزّئه الخطاب النّسويّ «الإسرائيليّ» أيضًا . ينتج هذا الفصل «إجحافا بحثيًا» (Research Injustice)- وهو مصطلح اقترح تطويره في هذا المقال وادعو من خلاله كلّ من يبحث الفلسطينيّين عامةً ، والنّساء الفلسطينيّات على وجه الخصوص ، أن يقوم بإنتاج "معرفة أخلاقيّة" تجلب العدالة البحثيّة للنّساء اللواتي بُحِثنَ من زاوية "الإسرائيليّات" حتى الآن . لتجسّيد ادعائي سأتطرّق للحقل النسويّ الذي أقوم

ببحثه على مدار أكثر من عشر سنوات : المجتمع الفلسطينيّ في النّقب ، وسأتطرّق لمكانة الباحثة الفلسطينيّة ومسؤوليتها عن إنتاج "معرفة أخلاقيّة" عن المجتمع الذي تبحثه والذي أتت منه ، وفي النّهاية سأقترح ربطًا بين إطاريْن نظريّيْن : التقاطعية (Intersectionality) والكولنياليّة الاستيطانيّة (Settler Colonialism) ، كربطٍ لا مفرّ منه من أجل تحقيق العدالة البحثيّة وإنتاج "المعرفة الأخلاقيّة" في البحث الجندريّ الفلسطينيّ . بناءً على هذا ، هذا المقال مُقسّم إلى ثلاثة أقسام :

1 . هويّتي كباحثة فلسطينيّة تناضل من أجل وجود هويّتها وهويات الذّوات (Subjects) التي أقوم ببحثها .

2 . جينالوجيا البحث حول النّساء الفلسطينيّات البدويّات في النّقب–مجتمع الدّراسة الذي أقوم ببحثه منذ عشر سنين . بالإضافة إلى التحوّل بالخطاب حول البحث الجندريّ الفلسطينيّ منذ السّتينيّات حتى يومنا هذا .

3 . شرح الرّبط الذي لا مفرّ منه بين الإطاريْن النظريّيْن : (Intersectionality) & (Settler Colonialism) كإطاريْن ضروريّيْن لإثراء البحث ، وبالأساس لإنتاج المعرفة التي أُطلِق عليها تسمية : "المعرفة الأخلاقيّة"– وهو مصطلح إضافيّ أقوم باقتراحه .

(أ) . القضية الأولى : هويّتي كباحثة

أولا ، لا يمكنني عند البدء ببحث النّساء الفلسطينيّات في النقب ، تجاهل هويّتي كامرأة وكباحثة فلسطينيّة ، قادمة من مجتمع كان مقصى عن الخطاب النقديّ العامّ وعن الخطاب الأكاديميّ على مدار سنين طويلة . تكمن نقطة الانطلاق للتفكير بمصطلح

الهويّة في هويّتي الوطنيّة وهويّتي المدنيّة اللتين شكّلتا مركبيْن بالغَي الأهميّة في السّيرورة التي مررت كباحثة في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة ، وكذلك في الأبحاث حول النّساء الفلسطينيّات . أتساءل هنا : ما هو دوري كباحثة فلسطينيّة في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة؟ وأيّة معرفة أريد أن أنتج؟

أدّعي أنّ موقعي كباحثة أصلانيّة فلسطينيّة ، صاحبة هويّات قوميّة ومدنيّة وجندريّة ، على مختلف إحداثيات محاور الهامش والامتيازات ، لا يحرّرني من واجبي الأخلاقيّ في إنتاج معرفة من أجل العدالة الجندريّة والبحثيّة . إنّني أرى بعد عقد من النّشاط البحثيّ والجماهيريّ في المجتمع الذي أنشط فيه أنّه تقع على عاتقي مهمة إنتاج معرفة "أخلاقيّة" تجلب ، عمليًا ، العدالة البحثيّة للمجتمع الذي أقوم ببحثه .

يلزمني إنتاج المعرفة الأخلاقيّة بتطوير حساسيّة تجاه غبن الاحتلال وتأثيراته على مجتمعي ، وبالاهتمام بالأصوات التي كُتِمَت . إنّ الدمج في أبحاثي بين جدول الأعمال النسويّ والأخلاقيّ هو جزء من مهمتي كناشطة وكباحثة . لذا ، أضع عند البحث قبعة الأصلانيّة وقبعة النّسويّة ، التي تتحدّى الخطاب الكولنياليّ-الاستشراقيّ . لذلك ، تتشكّل كتابتي من الزاويتيْن الأصلانيّة والنّسويّة .

عندما بدأت طريقي كباحثة شابة ، في نهاية التّسعينيّات من القرن الماضي ، كانت الأبحاث حول الفلسطينيّين بالنّقب عامّة وحول النّساء الفلسطينيّات البدويّات على وجه الخصوص لا تزال في بدايتها ، وضمن حقل الاستشراق والإطار النّظريّ الثقافيّ الحداثويّ ، كجزء من علاقات القوّة المتأصّلة في إنتاج المعرفة الغربيّة عن الأصلانيّ ، التي حوّلته إلى «آخر» .

يضع البحث الأصلانيّ لنفسه ، كما تُظهر باحثات أصلانيّات (Smith, 1999) مهمة بحثيّة ، لكنه يضع أيضًا المهام الأخلاقيّة الساعية لتفكيك علاقات القوّة

الثنائيّة بين الشّرق والغرب ، التي بنت ذوات أصلانيّة خاضعة لمنظومة الهيّمنة الكولونياليّة لعشرات سنين خلت . المهمة الأساسيّة للباحثين الأصلانيّين هي ، إذًا ، كشف الكولونياليّة عن تاريخ الأصلانيّين ، وإعادة كتابته من منظور أصلانيّ ، وتحليله عبر أطر غير ثنائيّة ، وبالأساس تفكيك الفئة الجوهرانيّة التي انبنت من خلال مؤشّرات ثقافيّة ، دينيّة ، وجماعيّة عديمة التّركيب وخالية من التّنوع . تتطلب هويّتي النّسويّة تفكيك التّمثيل الذي فُرِض على النّساء المسلمات/الفلسطينيّات/البدويّات وإعطاء منصة لنسويّتهنّ وطرق مواجهتهنّ . إلى جانب تفكيكنا ، كنسويّات ، للهويّات الجوهرانيّة ، فإنّ علينا كي ننتج معرفة أخلاقيّة ألّا نتجاهل في أبحاثنا واقع الاحتلال وهيمنته على كلّ مجالات حياة الفلسطينيّين داخل الخطّ الأخضر وما وراءه . تجاهل الاحتلال هو انفصال عن الواقع .

ولكن ، هل توفّر لنا المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة مساحة للتعبير؟ أم علينا الاعتذار واستخدام مصطلحات اللباقة السياسيّة؟

يثير سامي سموحة هذا السؤال حول دور عالم الاجتماع في المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة ويقترح على علماء الاجتماع في إسرائيل تبني مدرسة علم الاجتماعيّ العموميّ "الذي يسعى لاختراق أسوار المؤسسة الأكاديميّة وأن يكون ذا صلة [. . .] وتوسيع دور علم الاجتماع في حياة الجمهور والدّولة" (سموحة ، 2008 ص .260) . يتقدّم يهودا شنهاف خطوة إضافيّة ويطالب بتعريف الباحث كمثقّف ، ليس كمكانة فقط بل كفعل : "إنه إنسان صاحب مكانة في حقل معيّن (علميّ ، أكاديميّ ، أدب ، شعر ، قانون) لكنه يقوم بالتعبير عن موقفه في حقلٍ آخر–السّياسيّ أو الأخلاقيّ" . بحسبه "المثقّف الحقيقيّ هو شخصيّة رحّالة مُشخِّصّة ومُحرّكة" (شنهاف ، 2008 ص . 269) . أي أنّ هويّة الباحث تشكلّ مكوّنًا هامًا في تطوير الخطاب ، ومن الجدير بنا أن نسأل أنفسنا أين نلتقي بهويّاتنا في المعرفة التي ننتجها؟

إلا أنّ المؤسّسة الأكاديميّة لا تتيح دومًا ،للأسف ، إمكانية التّعبير عن الآراء الأخلاقيّة وبحث الأسئلة الأخلاقيّة كي لا تُفسّر المعرفة على أنّها منحازة . قد تؤدّي حملات التّخويف وكمّ الأفواه ، التي تشكّل أدوات ضغط على الباحثين ، بحسب شنهاف ، إلى أن يمارس الباحثون رقابة ذاتيّة على أنفسهم (نفس المصدر) .

ويضيف شنهاف ادعاءً مفاده أنّ الأسئلة السّياسيّة والأخلاقيّة كانت دومًا "ملاية حمراء" للنّشاط العلميّ والفكريّ . لذا ، فهو يطالب بالدّفاع عن الأخلاق أمام حياديّة علم الاجتماع . "تُبْقي الحياديّة أو الموضوعيّة العلميّة المثقّفين خارج دائرة النّقاش حول الأسئلة الهامّة للمرحلة . تتحوّل الموضوعيّة ، التي يتم الحصول عليها مقابل الفصل المطلق بين السّلطات ، إلى ما أسماه تيودور أدورنو «سرير سدوم» «الوعي» (نفس المصدر) .

(ب) . القضية الثانية : جينالوجيا البحث الفلسطينيّ الجندريّ بالنّقب

كي يُفهم المسار البحثيّ الذي مررت به ، كباحثة فلسطينيّة كانت الأولى التي حازت على شهادة الدكتوراه في مجتمعها ، في فترة كانت فيها النّساء تشكّل أقليّة في الجامعات ، يجب أن تُفهم الجينالوجيا البحثيّة لتطوّر الخطاب الجندريّ في البحث حول النّساء الفلسطينيّات بالنّقب . لذا ، سأعرض المراحل الثلاث لتطوّر البحث الجندريّ حول النّساء البدويّات بالنّقب من سنوات السّتين حتى يومنا هذا . لا تنفصل هذه الخطابات الجندريّة عن الوضع السّياسيّ الكولنياليّ الاستيطانيّ (الحقل السياسيّ) الذي صمّم وغذّى الخطاب (الحقل) البحثيّ في اتجاهات عدّة :

1. **خطاب التّحديث الثنائيّ** ، الذي تطوّر في سنوات السّتين والسّبعين ، وأنتج هويات جوهرانيّة ، ثنائيّة وثابتة لـ«المرأة البدويّة» .

ارتكز هذا الخطاب على الإطار الثقافيّ الذي شدّد على كون الانتقال إلى التجمعّات السكنيّة الثّابتة سيرورة تحديثيّة "رفض البدو الاندماج" فيها" ، أو دمج نسائهم فيها (أبو عجاج وبن دافيد ، 1988 ؛ بن دافيد ، 2000 ؛ هوز وكينان ، 1997 ؛ كوهن ، 1999 ؛ Kressel ، 1992) ما أنتج خطاب هويّة نسائيّة موحّدة/متجانسة ، هويّة تقليديّة ترفض التغيّر أو التطوّر نتيجة ثقافتها القامعة .

اعتمد هذا الخطاب على ما أسمّيه : محور مُجزِّئ- ذلك الذي يتركّز ب"الخصوصيّة" الثّقافيّة البدويّة ، بخصوصيّة المرأة البدويّة . هو يجزِّئ لأنه يعتمد على خطاب يعطي خصوصيّة للبدو ، وبهذا يفصلهم عن باقي المجتمع الفلسطينيّ والمسلم في إسرائيل . يفرّغ هذا الخطاب الهويّة البدويّة ، وخصوصًا النسائيّة ، من هويّتها الوطنيّة (كفلسطينيّين) ، الدينيّة (كمسلمين) ، والأصلانيّة (كأصحاب الأرض) ويكرّس النّساء بصورة خاملة لا وكالة اجتماعيّة لها ولا وطنٌ ولا تاريخ . يوجّه هذا الخطاب ، بسِمَاته الاستشراقيّة ، أصابع الاتهام نحو الثّقافة والتقاليد البدويّة كمسبب لتخلّف المجتمع والنّساء ، فيتحوّل جسد النّساء إلى أداة لتبرير عمليات الفرض الإسرائيليّة . يُغطّى الطّابع الإكراهيّ-الكولنياليّ بخطاب حداثيّ عن التّنوير والتقدم الليبراليّ الغربيّ يهدف إلى تبرير فرضه . مثلا : اتهام التّقاليد بعدم "الاندماج" بالتّعليم والعمل .

2. في أواسط تسعينيّات القرن الماضي ، مع صعود عدد من الباحثات ، الفلسطينيّات وغير الفلسطينيّات ، في السّاحة الأكاديميّة

الإسرائيليّة والدّوليّة ، ومع نمو الجمعيّات النّسائيّة الفلسطينيّة بالنّقب ، تشكّل **خطاب الهامشيّة والوكالة الاجتماعيّة** : جعل هذا الخطاب ، وللمرة الأولى ، المرأة البدويّة حاضرة في الخطاب الأكاديميّ ، كما جعل القضايا الجندريّة والسياسيّة التي تواجهها حاضرة ، وسلّط الضوء على قضاياها المسكوت عنها في الخطاب الأكاديميّ والعموميّ .

بحث هذا الخطاب إنتاج الهويات الهامشيّة (أبوربيعه–قويدر ، 2008 ؛ الأسد–الهزيل ، 2015) ، سوية مع مصادر القوة وإستراتيجيّات المواجهة الخاصّة بهنّ (وأنا واحدة منهنّ) . شدّد هذا الخطاب ، من جهة ، على الهامشيّة الجندريّة للنّساء البدويّات كنتاج لمباني قوّة متعدّدة ؛ سياسيّة وقبليّة ذات خصوصيّة بالنّقب ، وكذلك شدّد على النّسويّة ومصادر القوّة الخاصّة بتلك النساء (Marteu, 2015 ؛ Abu-Rabia-Queder, 2007, 2008) . يتحرّك هذا الخطاب على محور رابط وآخر مفرِّق . محور مفرّق لأنّه يفرّق بين هامشيّة النّساء البدويّات وهامشيّة النّساء اليهوديّات والشّرقيّات ويوضع هامشيّة النّساء كنتاج لمباني قوّة خاصّة تُفرض عليهنّ . في الوقت ذاته ، هو جزء من محور رابط إذ أنّه يربط بين الهويّات النّسويّة ونسويّة النّساء البدويّات مع الخطاب العربيّ والشرق أوسطيّ والعالم الإسلاميّ خارج أسوار إسرائيل والمؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة . يمكن القول إنّ هذا الخطاب يهدف إلى إسماع صوت هذه المجموعة المسكتة من النّساء وعرض التنوّع في الهويّات .

3. **خطاب الاحتلال ، الكولنياليّة والنّكبة** برز في السّنوات الخمس الأخيرة . بدأت مؤشرات هذا الخطاب بالظهور مع اشتداد العنف

السّياسيّ ضد البدو والفلسطينيّين بشكل عامّ ، والمقاومة الوطنيّة الفلسطينيّة ، والاتّصال مع باحثين فلسطينيّين من خارج إطار الخطاب الأكاديميّ الإسرائيليّ . هذا محور موحّد يرى بالمرأة البدويّة وبموقعها كجزءٍ من موقع النّساء الفلسطينيّات ، كجزءٍ من الشّعب الفلسطينيّ ، وهو يوصلهن من جديد بهويّاتهنّ الوطنيّة والدينيّة والأصلانيّة . إنّه خطاب يفكّك الثّنائيّة ، والهويّة الجوهرانيّة التي ثبّتها الخطاب الاستشراقيّ . وهو خطاب ثاقب ونقديّ يعتبر الكولنياليّة الاستيطانيّة مبنى معطى ونقطة انطلاق ، ويفحص دور هذا المبنى في تصميم الهويّات من زاوية أكثر اتّساعًا- مثلا ، الجانب التّاريخيّ والجانب القانونيّ ، أي من دون فصلهن عن السّياق الذي يصمّمهنّ . هكذا ، ظهرت مثلا في الآونة الأخيرة أبحاث قليلة تدرس النّكبة في أوساط النّساء البدويّات السوداوات والبيضاوات (Abu-Rabia S., 2008) دراسة التّاريخ القانونيّ الذي صمّم ممارسات قانون الأحوال الشخصيّة بالمجتمع البدويّ (Abu-Rabia R., 2011) . هذه أبحاث تاريخيّة بالأساس ، والمطلوب هو أبحاث أخرى في هذا المجال توسّع النّطاق ليتجاوز قضايا «مباشرة» متعلّقة بالاحتلال مثل تلك التي تبحث القانون أو الأرض .

لا زالت هذه الكتلة البحثيّة في بدايتها بكل ما يتعلّق بالنّساء الفلسطينيّات بالنّقب ، وكي نثريها ونكون عادلين بحثيًا معها علينا أن ننتج معرفة أخلاقيّة . لذلك أنا أقترح الرّبط بين (intersectionality) وبين (settler colonialism) كاحتلال استيطانيّ ليس مؤقتًا . كذلك سأشرح كيف يمكن لكلّ واحدة من الأطر النظريّة أن تغذّي وتثري البحث الجندريّ في دراسة النّساء الفلسطينيّات في النّقب . ينبع تركيزي

على النقب من أنّه الحقل البحثيّ الذي أنشط فيه وأبحثه ، ومن أنّ البحث الجندريّ في هذا الحقل لا يزال حديث الولادة من هذه الزوايا الجديدة ، وبشكل عامّ .

(ج) . القضيّة الثّالثة : إنتاج المعرفة الأخلاقيّة

كما أسلفت ، لا يمكنني تجاهل الاحتلال الاستيطانيّ الذي يشكّل عاملاً مركزيًا في تصميم المجتمع الذي أعيش فيه وأقوم ببحثه ، وفي ظلّ هيمنته ومركزيته في كافة مجالات الحياة ، بشكل علنيّ أو خفي ، كما هو الأمر في أنظمة الاحتلال المغطاة بديمقراطيّة وليبراليّة الدّولة القوميّة . يحتّم تعريف الوضع القائم في إسرائيل على أنّه استيطان احتلاليّ العنفَ- العلنيّ والخفيّ- الموجّه ضدّ المجتمع الفلسطينيّ على جانبَي الخطّ الأخضر ، كما يحتّم منطق المحتلّ المرتكز إلى عنصريّن أساسيّين : (logic of elimination) واستبدال الأصلانيّ ، ومؤسّساته ، ولغته ، وحيّزه ، وذاكرته ، وتاريخه (Veracini, 2010) . تقوم أجهزة الاحتلال الاستيطانيّ بتنفيذ هذا من خلال عمليات اللا أصلنة (de-indigenization) ، أي نزع الأصلانيّة عن الحيّز واللّغة عن طريق إحلال السّيطرة وتدمير كل إشارة لوجود أصلانيّ . يمكّننا هذا الإطار النّظريّ من الفهم الشّموليّ لبعد السّيطرة على المجتمعَيْن الفلسطينيَّيْن على جانبَي الخط الأخضر وعدم التّركيز على مجتمع واحد منهما (داخل إسرائيل) كأنّه منفصل تمامًا عن المجتمع الثّاني . بحسب شنهاف «يشغّل مشروع الاحتلال أجهزة لا تتوجّه فقط نحو الخارج بل تتوجّه أيضًا نحو الدّاخل ، تجاه الحيّز السّياسيّ الذي يخلو من العنف العسكريّ لكنه يمارس عنفًا مختلفًا : إداريّ أو بوليسيّ» (شنهاف ، 2008 ص . 267) . لذلك فإنني إن تجاهلت هذا الوضع سأكون معرّضة للقيام بعمل غير عادل أخلاقيًا والتّعامل مع الفلسطينيّين مواطني إسرائيل كمجتمع منفصلٍ عن الشّعب

الفلسطينيّ وكأنه تشكّل لدينا هنا واقع «إسرائيليّ ديمقراطيّ» . يتجاهل هذا التّوجه مشروع الاحتلال وأذرعه العنيفة الموجّهة صوب المجتمعَيْن وتخضعهما لنظام بوليسيّ صارم من خلال أجهزة مخفية وعلنيّة . «لا تقتصر أدوات السّيطرة على القوى والأجهزة التي تستخدم القوة كي تمنع ، تُقصي وتقمع النّاس ، بل تشمل مختلف المؤسّسات ، والممارسات الاجتماعيّة ، والأجهزة البيروقراطيّة ، والإستراتيجيّات القضائيّة وأجهزة التخطيط ، التي تعمل معًا كي تؤثر على الفرد وعلى المجتمع بهدف إنتاج أشكال جديدة من السّلوكيّات والعادات والأذواق والرّغبات» (غوردون ، 2008 ص . 273) . أي أنّ تغبيش الخطّ الأخضر في البحث النّسويّ سيمكّن من توسيع نطاق التّحليل وتوسيع فهم الهويّة الفلسطينيّة أبعد من الإطار النظريّ للمساواة/اللامساواة التي تساويهم مع الأقليات الأخرى في إسرائيل . يدّعي روحانا (Rouhana, 2015) أن مطلب الفلسطينيّين بالمساواة في كل مجالات الحياة وتعريفهم كأقلية قوميّة في إطار تعريف إسرائيل كديمقراطيّة ، لم تأتِ بنتائج . شكّل الإطار النّظريّ للمساواة تهديدًا على الأكثريّة اليهوديّة التي استخدمت كلّ الوسائل القانونيّة والسّياسيّة للحفاظ على المشروع الصّهيونيّ وتحقيق أهدافه ، من خلال استخدام سياسات الكولنياليّة الاستيطانيّة . سعت هذه السياسات إلى أن يبقى الفلسطينيّون مواطنو الدولة رعايا (ذوات) كولونياليّين تحت السّيطرة والسّيادة اليهوديّة . لهذا ، يقترح نديم روحانا وأريج صبّاغ (Rouhana & Sabagh-Khoury, 2014) تأطير مواطنة الفلسطينيّين في إسرائيل من خلال مصطلح «المواطنة الكولنياليّة–الاستيطانيّة» (settler colonial citizenship) كإطار تحليليّ مركزيّ لفهم الموقع التبعيّ للمواطنين والمواطنات الفلسطينيّين في إسرائيل كامتداد لأهداف المشروع الصهيونيّ على جانبَي الخط الأخضر .

في الوقت نفسه ، أخذ البحث النّسويّ في المؤسّسة الأكاديميّة عامة بالتطوّر من زاوية

نظرية (intersectionality) . تدفع هذه النظريّة البحث الجندريّ قدمًا وهي ضروريّة في بحث النّساء الفلسطينيّات . بحسب عالمة الاجتماع سيلفيا ولبي وآخرين (Walby et al, 2012) تكمن الأهمية النّظريّة لبحث علاقات القوّة المتقاطعة بكونها تحليلا طلائعيّا : فهو يمكّن من كشف مباني القوّة الخاصّة التي تكثّف التّقاطع الذي يسجن النّساء ويزيد من هامشيتهنّ ، ويمكّن هذا التّحليل أيضًا من إيجاد طرق لكشف لامساواة متعددة الجوانب وطرق ناجعة لمواجهتها ، وفي النّهاية يمكّن من تشريع القوانين اعتمادًا على سياسة تقود نحو تقليص اللامساواة . لا يفصل فحص تقاطعات محاور الحياة بين أجهزة القمع ، إلا أنّه يدّعي وجود أجهزة قمع مترابطة يُنتج اللقاء بينها ظاهرة جديدة على شكل مبنى قمع جديد أو فئة جديدة (Crenshaw,1989; 1993) . إلا أنّ هذه النّظريّة لا زالت تركّز على فحص اللامساواة ، وهي مهمة لدراسة الهامشيّة المتقاطعة للنّساء الفلسطينيّات . لكن ، لا معنى لنظريّة التّقاطع إن لم نربطها بالإطار النّظريّ الكولنياليّ الاستيطانيّ ، لأنّه ينقصها مركّب الاحتلال ، كقوة عليا تحرّك وتغذّي التقاطعات الأخرى .

لذا ، أدّعي أنّه لا يمكن فصل نظريّة التّقاطع عن الإطار النّظريّ الكولنياليّ الاستيطانيّ . الأولى ذات أهميّة للثّانية ، تغذّيها وتُغنيها ، وتمكّنها من توسيع نطاقها البحثيّ من ناحية الذات البحثيّة . تساعدنا نظريّة التّقاطع على تفكيك مواقع الهامشيّة المتقاطعة للنّساء الفلسطينيّات وفحص الهويّات المختلفة لحياتهنّ ، إلا أنّه لا يمكن تصميم هويّات جندريّة لهذه الذّوات دون سياق أجهزة القوّة والعنف المبنية في النّظام الكولنياليّ الاستيطانيّ المرتكز إلى أجهزة فرض الطّاعة ، والقوّة والسّيادة . تُشغَّل أجهزة العنف والقوّة هذه ضدّ النّساء الفلسطينيّات على جانبَي الخطّ الأخضر وتؤثّر على تصميم الهويّات الجندريّة ، والجنسيّة والعائليّة ، وإنتاج هويّات ذوات تابعة على جانبَي الخط الأخضر . يساعدنا الإطار النّظريّ للكولنياليّة الاستيطانيّة على

رؤية كيفيّة تصميم الهويّة الجندريّة في المجتمع الفلسطينيّ من خلال تعزيز الأبويّة (Shalhoub-Kevorkian, et al. 2012; Meari, 2015; Ghanem, 2005) تصميم عادات سلوكيّة ، وحصر النّساء بواسطة تحالفات أبويّة (Abu-Rabia-Queder, 2016) . لا يزال التّركيز على هذا الإطار النّظريّ في الأبحاث النّسويّة حول النّساء الفلسطينيّات غير واسع النّطاق داخل حدود المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة .

القيمة المضافة لكلَي الإطارين النّظريّين معًا هي بتغذيتهما الواحد للآخر . فنظريّة (intersectionality) تُغذّي الإطار النّظريّ للكولنياليّة الاستيطانيّة ، كما تقترح ريتا دامون (Dhamoon, 2015) ، إذا كانت الكولنياليّة الاستيطانيّة تصف وضعًا معطى لمباني القوّة ، فنظريّة التّقاطع تفتح لنا مباني القوة هذه وتفكّكها ، كما تفكّك السّياقات والعلاقات بينها داخل كل مبنى وبهذا تساعدنا على تحليل أجهزة الاحتلال الاستيطانيّ بشكل ديناميكيّ ومركّب ومتعدّد الأبعاد .

بحسب دامون (Dhamoon, 2015 p. 20) :

> "intersectionality foregrounds the multiple interesting manifestations, mechanisms and adjoining socio-political processes of settler colonialism, including land dispossession, patriarchy, ableism, heteronormativity, capitals. And white supremacy".

لذا ، أدّعي التّالي : صحيح أنّ نظريّة التّقاطع تساعدنا على تفكيك محاور القوّة كنتيجة لمواقع الهويّات المختلفة وتمكّننا من رؤية المحاور المعرفيّة والوجوديّة التي يولد منها كل قمع ، إلا أنّه لا يمكنني حاليًا أن أبقى في موقع تفكيك الهويّات فقط دون سياق الكولنياليّة الاستيطانيّة . لماذا؟

سأحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال المسار البحثيّ الذي مررت به : في بداية

بحثي الأخير عن النّساء الفلسطينيّات المهنيّات في سوق العمل العربيّ واليهوديّ (أبوربيعة-قويدر ، 2017) شخّصت بالأدبيّات ثلاثة أنواع من التميّيز ضد النّساء المسلمات في الغرب ، المسماة بالأدبيّات الغربيّة «غرامات» -الغرامة العرقيّة ، والدينيّة والجندريّة . لقد قمت ببحثي بالكشف عن الغرامة القبليّة المنبثقة عن الصراعات بين الهويّة القبليّة والهويّة المهنيّة المعزّزة من خلال اتفاقيّات قبليّة-مؤسسيّة . إلا أنّه من منظور الكولنياليّة الاستيطانيّة ، تحوّلت هذه الغرامات بالنسبة لي إلى «دالّة» يستخدمها المستعمر للدلالة على دونيّة الآخر من خلال جسد النّساء . هكذا ، تتحوّل الهويّة القبليّة للنّساء إلى «دالة» على آخريّة ودونيّة المجتمع البدويّ التي تقوّيها أجهزة الكولنياليّة الاستيطانيّة (Mamdani, 1996) ، حتى أنّ المؤسّسة الحاكمة تعقد اتفاقيات وأحلاف مع حرّاس القبليّة والأبويّة من أجل تطويع النّساء وإيقاعهن بمصيدة الحيّز الاقتصادي المحاصر . يمكن قراءة الغرامة القبليّة بطريقتين ؛ الطّريقة «الثّقافيّة» أي القول إنّ القبليّة هي الهويّة البنيويّة للمجتمع البدويّ لذا فالصّراع هو نتاج التّصادم داخل المجتمع ذاته . أما القراءة ما بعد الكولنياليّة ، من منظور الكولنياليّة الاستيطانيّة فستوصلنا إلى أبحاث أكثر اتساعًا تشير إلى دور المحتل (من خلال أذرع المؤسّسة الإسرائيليّة) في تقويّة الهويّة القبليّة وتمكّينها .

يدّعي ممداني (المصدر السابق) أنّ تقويّة القبليّة من خلال الكولنياليّة الاستيطانيّة في أفريقيا ، مثلا ، يهدف للسّيطرة على الأصلانيّين من خلال مؤسساتهم . تطلّب الأمر من المستعمر وضع الأصلانيّين في مؤسّساتهم وتصميم مكانة يمكن من خلالها السّيطرة عن طريق تحديدات طبقيّة . لم يبرّر الفصل هناك على أساس عرقيّ أو إثنيّ بل من خلال تعدديّة إثنيّة . بهذه الطريقة كانت القبليّة وسيطة للسّيطرة الكولنياليّة وقد موّهت الخطاب من العرق إلى القبليّة .

المقصود هو أنّ الكولنياليّة الاستيطانيّة تمكّنني من الكشف عن أجهزة التّطويع بمنظور تاريخيّ واسع أكثر ، والتعلّم من حالات أخرى في العالم عن إستراتيجيّات السّيطرة في الكولنياليّة الاستيطانيّة ، وعدم الاكتفاء بالتّفسير «الثّقافيّ» الذي لا يجلب «عدالة بحثيّة» للمجتمع المبحوث .

أيّ أنّ نظريّة التقاطعية (intersectionality) ساعدتني في تفكيك وكشف مباني القوّة المتعدّدة ، وفي الوقت ذاته تسليط الضوء على مبنى قوّة آخر ذي خصوصيّة للواقع المبحوث . الأمر النّاقص في مسار التّفكيك هذا هو رؤية الرابط– ماذا يربط بين كلّ أجهزة القمع التي كشفتها؟ ما هو مبنى القوّة الذي يشغّلها؟ كيف يرتبط بالأمكنة والهويّات المختلفة التي تهدّد السّيادة اليهوديّة في الحيّز الاقتصاديّ؟ مثلا .

ينقصني الإطار الخاصّ لبحث النّساء الفلسطينيّات الأصلانيّات أو أولئك القابعات تحت الاحتلال ، أو للدّقة أكثر تحت احتلال استيطانيّ ، كي أفهم الممارسات ضدّ النّساء الفلسطينيّات . يمكّنني إطار التّحليل التقاطعيّ من تفكيك مباني القوّة ، لكن دون إطار الكولنياليّة الاستيطانيّة لن أتمكّن من فحص مباني القوّة بكونها جزءًا من جهاز كولنياليّ أوسع ، ذي تاريخ ومنطق يتغذى من أجهزة احتلال وإقصاء أكثر اتساعًا .

مكنّني الرّبط بين النّسويّة التّقاطعيّة و (settler colonialism) من نقد مباني القمع المختلفة وبالأساس كشف الإستراتيجيّات الكولنياليّة للسّيطرة على الأقليّات من خلال مؤشرات جندريّة ، إثنيّة ، دينيّة ، وقبليّة في جسد النّساء . بكلمات باتريشيا هيل كولينز : «أيُّ نوع من المواطنين ، الذّوات والهويّات السّياسيّة تلد هذه المفارق ، التي تشكّل فيها فانتازيا المسلمة المحجبة المحتاجة إلى قوة إنقاذ ، خطاب الإرهابيّ ، والخطاب السّائد في الديمقراطيّة ، حجة لبناء الهيّمنات العالميّة الجديدة؟ [. . .] يزوّد

التّحليل التّقاطعيّ جهازًا عظيم القوّة لتحدّي لعبة القوّة الجارية على منصة العالم» (Hill-Collins, 2000 Pp. 83-84) ، والأمر ذاته في السّياق الإسرائيليّ .

تلخيص وأسئلة مستقبليّة :

لماذا علينا كباحثين/ات للمجتمع الفلسطينيّ ، بالأساس النّساء الفلسطينيّات ، أن نتعامل مع الاحتلال كمصطلح أبستيمولوجي (معرفيّ) وجوهريّ في أبحاثنا؟

لأنّ هذا المصطلح يساعدنا على رؤيّة أكثر اتساعًا للواقع الاحتلاليّ ، وأجهزته وروحه ، بشكل تاريخيّ وجينالوجيّ من جانبَي الخطّ الأخضر ، وفي ذات الوقت من خلال نماذج الكولنياليّة الاستيطانيّة في بلاد أخرى . فقط بهذه الطريقة يمكننا أن نفهم أنّ السّيطرة والبوليسيّة وإحلال السّيادة إن كان بالضّفة أو في إسرائيل هدفها هو تصميم الجسم الاجتماعيّ لذات التّابع/ة كجزء من تصميم الواقع الخاضع للاحتلال . باللّحظة التي نقوم فيها بتوسيع نطاق النّظر إلى النّساء الفلسطينيّات كجزء من مشروع أكبر ، نوسّع قاموس المصطلحات التي نستخدمها ونرى في إنتاج المعرفة الأخلاقيّة التي تنتج عدالة بحثيّة كجزء من خطاب المقاومة الفلسطينيّة وآليات الصّمود في كلّ مناحي الحياة (تعليم ، مجتمع ، اقتصاد وما إلى ذلك) وليس فقط في الصّمود على الأرض (أي الأبحاث التي تركّز على التّهجير أو الأرض) .

المراجع :

أبو ربيعة–قويدر ، سراب . (2017) . **هويه طبقية آخذة بالنمو : مهنيات فلسطينيات في النقب** . ماغنس : القدس (بالعبرية) .

أبو عجاج ، سليمان ؛ وبن – دافيد ، يوسف . (1988) . **التربيه التقليديه لدى بدو النقب** . كتيب بموضوع البدو (19) ، ص .ص . 1 – 14 .(بالعبرية) .

الأسد–الهزيل ، نزهة . (2012) . **عندما يكبر الظل تغيب الشمس : حياه النساء البدويات في ظل التغييرات** . رسلينغ : تل –أبيب (بالعبرية) .

بن–دافيد ، يوسف . (2000) . **عوامل ثقافية وبيئية تؤثر على تسرب أولاد البدو** . تقرير بحثي مقدم لوزارة المعارف الإسرائيلية . معهد دراسات إسرائيل : القدس (بالعبرية) .

سموحه ، سامي . (2008) . هل فعلا تسرب الاحتلال إلى الداخل؟ **سوسيولوجيا إسرائيلية** ، ط (2) ، ص .ص . 255 – 262 (بالعبرية) .

شنهاف ، يهودا . (2008) . علماء الاجتماع والاحتلال . **سوسيولوجيا إسرائيلية** ، ط (2) ، ص .ص . 263 – 270 (بالعبرية) .

غانم ، هنيدة . (2005) . **مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل** . جمعية نساء ضد العنف . الناصرة .

غوردون ، نيب . (2008) . المهر والعرائس : تحليل هيكلي للاحتلال الإسرائيلي . **سوسيولوجيا إسرائيلية** ، ط (2) ، ص .ص . 271 – 296 (بالعبرية) .

هوز ، رون ؛ وكينان ، عنات . (1997) . **الجوانب الشخصية والجماهيرية في العوامل التي تؤثر على**

إكمال تعليم الفتيات في المدارس البدوية . معهد موفت : تل-أبيب (بالعبرية) .

Abu-Rabia-Queder, Sarab. (2017). The paradox of professional marginality among Arab-Bedouin women. **Sociology**, 51(5), Pp. 1084-1100.

Abu-Rabia, Rawia. (2012). Redefining polygamy among the Palestinian Bedouins in Israeli: Colonialism, patriarchy and resistance. **Journal of Gender, Social Policy and the Law**, 19 (2), Pp. 459-493.

Abu-Rabia, Safa. (2008). Between memory and resistance, an identity shaped by space: the case of the Arab Naqab Bedouin. **Hagar: Studies in Culture, Polity and Identity**, 8 (2)Pp. 83-108.

Crenshaw, Kimberly. (1993). Mapping the margins: Intersectionality, identity politics and violence against women of color. **Stanford Law Review**, 43, Pp. 1241-1262.

Crenshaw, Kimberly. (1989). Demarginalizing the intersection of sex and race: A black feminist critique of anti-discrimination doctrine, feminist theory and anti-racist politics. **University of Chicago Legal Forum**. 14, Pp. 538-554.

Dhamoon, Rita. (2015). A feminist approach to decolonizing anti-racism: rethinking transnationalism, intersectionality and settler colonialism. **Feral Feminisms**. 4, Pp. 20-37.

Hill Collins, Patricia. (2000). Gender, black feminism, and black political economy. **The Annals of the American Academy of Political and Social Science**, 568, Pp.41-53.

Kressel, Gideon. (1992). **Descent through Males: An Anthropological Investigation into the Patterns Underlying Social Hierarchy, Kinship, and Marriage among Former Bedouin in the Ramla-Lod Area**. Weisbaden: Otto Harrassowitz.

Mamdani, Mahmood. (1996). **Citizen and Subject: Contemporary**

Africa and the Legacy of Late Colonialism. New Jersey: Princeton University Press.

Marteu, Elizabeth. (2015). "Bedouin women's organizations in the Naqab: Social activism for women's empowerment?" In Nsasrah, Mansour. et al. (Eds.). **The Naqab Bedouin and Colonialism: New Perspectives**. Routledge Press: UK, Pp. 145-162.

Meari, Lina. (2015). "Re-signifying sexual colonial power techniques: The experiences of Palestinian women political prisoners". In el-Said, Maha. et al. (Eds.). **Rethinking Gender in Revolutions and Resistance: Lessons from the Arab World**. Zed Books Ltd.

Rouhana, Nadim. (2015). Homeland nationalism and guarding dignity in a settler colonial context: The Palestinian citizens of Israel reclaim their homeland. **Borderland**, 14 (1), Pp. 1-37.

Rouhana, Nadim. & Sabbagh-Khoury, Areej. (2014). Settler-Colonial citizenship: Conceptualizing the relationship between Israel and its Palestinian citizens. **Settler Colonial Studies**, 5 (3), Pp. 205-225.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera. & Daher-Nashif, Suhad. (2012, December 17). The politics of killing women in colonized contexts. **Jadaliyya**.

Smith, Linda. (1999). **Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples**. London & New-York: Zed Books Ltd.

Veracini, Lorenzo. (2010). **Settler Colonialism: A Theoretical Overview**. N.Y: Palgrave Macmillan.

Walby, Sylvia. et al. (2012). Intersectionality: Multiple inequalities in social theory. **Sociology**, 46, Pp. 224-240.

عودة إلى **المحتويات**

النكبة والثقافة الفلسطينيّة : اكتمال حلقة ناقصة أخرى

أنطوان شلحت

أنطوان شلحت ؛ باحث في الشؤون الإسرائيليّة ، وناقد أدبيّ أنجز مجموعة أبحاث في هذا المجال ، كما ترجم عن العبريّة عدّة كتب . ينشر في الصحافة الفلسطينيّة والعربيّة .

النكبة والثقافة الفلسطينيّة:
اكتمال حلقة ناقصة أخرى

الحرب الصهيونيّة على الثقافة الفلسطينيّة

تأثّرت الثقافة الفلسطينيّة في الداخل بالنكبة في العام 1948 ، بل لعلّه من الأصحّ القول إنّ هذه الثقافة بُعِثت من تحت الأنقاض ، حيث أريدَ لها أن تُدفَن ، في مواجهة آثار النكبة وعلى الرغم منها .

وبمرور الأعوام يتكشّف المزيد من الحقائق والوقائع التي تثبت أكثر فأكثر أنّ الحركة الصهيونيّة كانت مدركة أنّ استعمار فلسطين كولونياليّاً يستلزم تطهيرها ثقافيّاً برفقة تطهيرها عرقيّاً من جهة ، وأنّها من جهة أخرى عملت بوحي من هذا الإدراك في المستوى التنفيذيّ التفصيليّ . ولهذا الغرض تَجَنَّدَ كلّ قادتها وسياسيّيها ، وتجنّدت مؤسّساتها كافّة ، وكذلك جمهرة كتّابها ومثقّفيها في معظمهم . وهي وقائع ليست مرتبطة فقط بما جرّته النكبة من تداعيات على واقع الفلسطينيّين المَعيش ، الذين بقوا في دولة الاحتلال من دون وطن ، وإنّما كذلك بما كان مخطَّطًا له من طرف الصهيونيّة سلفًا .

ولا بُدّ من أن نشير هنا إلى أنّه منذ أكثر من عَقْد تُكتب أبحاث بهذا الشأن تستند إلى موادّ محفوظة في الأرشيفات الإسرائيليّة وكُشِف عنها النقاب لاحقًا ، ربّما كان أوّلها كتاب الباحث الإسرائيليّ چيش عميت (عميت ، 2015) ، الذي تمحور حول

عمليّة النهب المبرمجة لكتب الفلسطينيّين ومكتباتهم العامرة في العام 1948 وما تلاه ، وحول دلالة «تأثيث» بعض أجنحة «المكتبة القوميّة الصهيونيّة» بِـ «غنائم» عمليّات النهب هذه .

وصدر الكتاب باللغة العربيّة تحت عنوان «بطاقة ملكيّة» . وتلاه بعد عدّة أعوام (2009) كتاب الباحثة رونة سيلع «لمعاينة الجمهور- الفلسطينيّون في الأرشيفات العسكريّة الإسرائيليّة» ، الذي يتناول التاريخ الفلسطينيّ -البصريّ والمكتوب- الكائن في الأرشيفات العسكريّة في إسرائيل .

ولفت عميت ، في سياق وقوفه عند جديد بحثه المذكور ، الانتباه إلى أنّه قبل أن يُنجز هذا البحث كُتبت في إسرائيل دراسات غير قليلة حول النتائج الهدّامة بالنسبة إلى الفلسطينيّين التي ترتّبت على نكبة عام 1948 . وبرأيه قَدّمت دراسات عالم الاجتماع باروخ كيمرلينج ، والمؤرّخين آڤي شلايم وإيلان پاپيه وبيني موريس ، وغيرهم ، إسهامًا هامًّا في هذا الموضوع ، وذلك من خلال اختيارهم النظر إلى الماضي بعيون محدّقة في قلب الظلام ، وهو الظلام نفسه الذي سعى الوعي الصهيونيّ ، على مجموعة وكلائه في الصحافة والأدب والمؤسّسة الأكاديميّة ، إلى إسدال الستار عليه . وبذا بات كلّ من هو معنيّ من الجمهور في إسرائيل يعرف المزيد عن اللاجئين الفلسطينيّين ، وعن الكيفيّة التي منعت إسرائيل بواسطتها ، عمدًا وبمنهجيّة بالغة ، عودتهم إلى بيوتهم . كما باتوا يعرفون أنّ الصيغة الشعبيّة ، ذات الخصائص الأخلاقيّة والبطوليّة ، لِما يُسمّى «حرب الاستقلال» (الاسم الرسميّ لنكبة عام 1948 في القاموس الإسرائيليّ) ، حسبما غدت ثابتة في عمق الروح الصهيونيّة ، هي صيغة مزيّفة ومحرّفة على أقلّ تعديل ، بل يعرفون بعض الأشياء عن نطاق ملْكيّة اللاجئين وعن نهب الأملاك والأراضي والمصانع ، وعن مصادرتها وبيعها ، بدايةً للجيش الإسرائيليّ ومن ثَمّ لكلّ من يدفع أكثر . مع ذلك ، بقي هؤلاء أمّيّين تقريبًا بالنسبة للكارثة التي ألحقتها حرب

الحركة الصهيونيّة بالثقافة الفلسطينيّة التي كانت حيّة ونابضة قبل النكبة .

أمّا سيلع فتلفت الانتباه إلى أنّ الكنوز الثقافيّة الفلسطينيّة ، التي تحتجزها الأرشيفات الإسرائيليّة ، تتضمّن توثيقًا شاملًا للوجود الفلسطينيّ قبل النكبة . وهي توفّر معلومات جمّة حول الحياة النابضة في فلسطين ، والانتشار الجغرافيّ الواسع قبل النكبة ، ولذا فهي تشكّل في الوقت عينه شاهدًا على حجم الدمار الذي حلّ بالكيان الفلسطينيّ ، لا على المستوى المادّيّ فحسب ، وإنّما كذلك –وربّما بالأساس– على الصعيد الثقافي .

بطبيعة الحال ، هذه الكارثة معروفة على نطاق واسع ومحدّد للفلسطينيّين . بَيْدَ أنّ الأمر الجديد ، الذي تنطوي عليه هذه الأبحاث ، هو أنّها تقدّم الدليل الملموس على عمليّة إعادة صوغ تاريخ هذه الثقافة بالقوّة ، من طرف أُولِي الشأن ، في ما يمكن اعتباره بمثابة إكمال لحلقة ناقصة أخرى حول النكبة وتداعياتها .

وبموجب بحث عميت ، ثمّة مسألتان تستحقّان التحليل ، في معرض استكناه مغزى نهب كتب الفلسطينيّين باعتبارها جزءًا من كنوزهم الثقافيّة :

الأولى كون هذه العمليّة تشهد على لحظة تجسّد ، بالملموس ، الشكل الذي تنبثق فيه ثقافة ما من رماد ثقافة أخرى بعد أن تبيدها عن بكرة أبيها . فلحظة تخريب الثقافة الفلسطينيّة هي لحظة ميلاد وعي إسرائيليّ جديد ليس مؤسَّسًا على محو وجود العرب فحسب ، وإنّما كذلك على تدمير ثقافتهم . وبعد تخريب الثقافة يمكن إنتاج الادّعاء الذي بموجبه لم تكن هذه الثقافة قائمة البتّة ، قبل استعمار فلسطين صهيونيًّا .

الثانية أنّ عمليّة السيطرة هذه تؤشّر إلى سيرورة مسخ ثقافة حيّة وديناميكيّة مزدهرة في الوسط الحميميّ لبني البشر ، إلى غرض مُتْحفيّ . ولن يمرّ وقت طويل حتّى تجد غالبيّة الكتب العربيّة المنهوبة مكانها في محراب الكتب الإسرائيليّ ، محنّطة فوق

الرفوف وفي متناول الأيدي ، لكنّها فاقدة للحياة أو إلى ما يشير للحياة ، بصورة مطلقة .

قبل بحثَيْ عميت وسيلع ، حلّل الأديب الإسرائيليّ يتسحاق ليئور (2002) ، في دراسته «نكتبك أيّها الوطن» (أو «اللسان المقطوع») ، التي تناولت المسكوت عنه في النصّ الإسرائيليّ ، عمليّةَ تهويد فلسطين بعد نكبة عام 1948 ، ولا سيّما في تطبيقاتها الجغرافيّة والأركيولوجيّة ، وذلك من خلال التعرّض إلى مختلف المجالات التي أكّد أنّه لا يحدّها ، من طرف الوعي الجمعيّ الإسرائيليّ ، أكثرُ من الثرثرة والطقوس المقتضبة ، من جهة ، ويحدّها الكثير من الصمت المتواطئ ، من جهة أخرى . وهذا الصمت المبرمج أصبح ، في ما بعد ، أدبًا موجّهًا إسرائيليًا وأصبح غابات لِـ «الكيرن كاييمت» (الصندوق الدائم لإسرائيل) ولافتات لذكرى متبرّعين ومستوطنات لمهاجرين . كذلك جرى تظهير أو تقدير مستوطنات يهوديّة قديمة من أيّام الهيكل الثاني . ويجدر في هذا الخصوص استعراض الكتب الإسرائيليّة الخاصّة بالرحلات أو الجولات ، فهي تشتمل على «معين لا ينضب» من المستوطنات المقدَّرة – الافتراضيّة– بل كذلك المختلَقة من أيّام الهيكل الثاني وحتّى من أيّام الهيكل الأوّل ، ويغيب عنها أيّ ذكر أو حتّى أيّ إشارة إلى قرية فلسطينيّة سابقة . والقرى القائمة في هذه الكتب مَنوط ذكرها فقط بوجود كنيس قديم فيها وفي أحيان نادرة جدًّا بوجود كنيسة أو دير . أمّا لافتات الطرق ، فإنّها لا تَذكر خرائب القرى الفلسطينيّة وأطلالها إلّا إذا شهد المكان معركة كبرى ، مثل معركة القسطل . وعند ذكر قرى فلسطينيّة ، فإنّ النعوت الملازمة لها هي «قرى مشاغبين» أو «مراكز عصابات» (معروف أنّه فقط في قسم ضئيل من هذه القرى اندلعت معارك . أمّا القسم الأكبر منها ، فقد هُدم دونما علاقة بالمعارك بتاتًا) . والمساجد اختفت تقريبًا من جميع الأماكن ، أو صارت أشبه بإشارات إلى لغة محظورة . وَ «الثقوب السوداء» لم تسدّها غابات صمّاء فحسب ، بل كذلك مسابقات منهجيّة حول التاناخ ومعرفة البلد وَ «الميراث القتاليّ» للجيش الإسرائيليّ والرحلات السنويّة ورحلات مجالس العمّال التي تقتفي «آثار المقاتلين» . وبسرعة

فائقة انصرفت أجهزة أيديولوجيّة مثل «شركة المحافظة على الطبيعة» أو المجلّات المتخصّصة في «تاريخ أرض إسرائيل» ومعاهد أبحاث «تاريخ أرض إسرائيل» –مع قائمة طويلة من المؤسّسات الأيديولوجيّة والطقوس القوميّة– نحو بناء المركّبات الأكثر أهمّيّة للإنسان الإسرائيليّ «القديم» وَ «فوق التاريخيّ» وَ «الأبديّ» .

وطبقًا لما قاله ليئور، يثور بين الفينة والأخرى غضب من جانب بعض المؤرّخين وعلماء الآثار على وزارة الأديان الإسرائيليّة التي تختلق أماكن ومزارات لا تمتّ بأيّ صلة ، قريبة أو بعيدة ، للمقدّسات اليهوديّة . بَيْدَ أنّ هذا الاستئناف الأركيولوجيّ/ العلميّ على وزارة الأديان ، باعتبارها أداة سياسيّة وغير علميّة ، لا ينبغي له أن يضلّل أحدًا ، كون جميع هؤلاء المستأنفين هم ، في التحصيل الأخير ، شركاء في مشروع أوسع بكثير أنيطت به مهمّة إنتاج الإسرائيليّ ، باعتباره صاحب البلد في وعيه التامّ . ومن خلال مهمّة أشدّ وأدهى : إنتاج الإسرائيليّ باعتباره صاحب البلد ، في وعي مَن بقي في وطنه ولم يُطرَد ، أو في وعي مَن أفلح في العودة أو حاول العودة من الفلسطينيّين . ويؤكّد الباحث أنّه بينما حافظ الأميركيّون على أسماء أصلانيّة لبعض الأقاليم والأماكن في الولايات المتّحدة ، فإنّ اليهود خافوا حتّى من الأسماء العربيّة . وعمل المعبرنون في هذا الحقل مثل البولدوزرات . ويَخلص إلى أنّ الأمر الأكيد أنّ تهويدًا عنيفًا كهذا لفلسطين ما كان من الممكن تنفيذه لولا تجنُّد النخبة اليهوديّة المثقّفة ، لا وزارة الأديان وحدها ، من أجل تنفيذه .

آثار اجتماعيّة– ثقافيّة للنكبة

خلّفت النكبة الكثير من الآثار الاجتماعيّة – الثقافيّة على هذا الجزء من شعب فلسطين الذي بقي في الداخل ، وهو ما سبق أن توقّف عنده عدّة باحثين ، كان في مقدَّمهم الأديب الفلسطينيّ الشهيد غسّان كنفاني(1966) .

ووَفقًا لتوصيفات كنفاني ، كانت النكبة بمثابة هاوية سحيقة ؛ فهي لم تخلّف في فلسطين تغييرًا جذريًّا في المجتمع الفلسطينيّ من حيث العدد فحسب ، بل إنّها كذلك أحدثت هزّة جوهريّة في التركيبة الاجتماعيّة وأثّرت ، إلى حدّ كبير ، على مدلولات المشهد الثقافيّ اللاحق في صفوف المجتمع الباقي ، الذي تغيّرت حاله من النقيض إلى النقيض . وكان أكثر من ثلاثة أرباع الذين بقوا (لم يُطردوا) من سكّان الريف ، أمّا سكّان المدن فهُجِّرت الغالبيّة الساحقة منهم عن فلسطين إبّان النكبة أو بعدها بقليل . وهذا الواقع أحدث اهتزازًا صاخبًا وخلخلة كبيرة في جوهر المجتمع الفلسطينيّ الباقي ، الذي استفاق على واقع مغاير ، جملة وتفصيلًا . والمدن الفلسطينيّة قبل عام النكبة لم تكن مركز القيادة السياسيّة فحسب ، وإنّما كانت كذلك ، كما في معظم المجتمعات ، المركزَ الأساس للقيادة الفكريّة والثقافيّة .

وهكذا بعد النكبة بقي المجتمع الفلسطينيّ المقيم داخل حدود الدولة اليهوديّة ريفيًّا في أغلبيّته الساحقة . وفي الوقت نفسه ، أُخضِعَ هذا المجتمع إلى حصار سياسيّ – اجتماعيّ – ثقافيّ من طرف الحركة الصهيونيّة التي أصبحت قيادةَ الدولة التي قامت حديثًا .

وانطوى هذان الأمران (ريفيّة المجتمع الباقي ، والحصار الشامل الذي فرضته الحركة الصهيونيّة على هذا المجتمع) على مدلولات ثقافيّة كثيرة ، نتوقّف في ما يلي عند أهمّها :

1 . القِطاع الأكبر من الذين بقوا كانوا يفتقرون ، بحكم وضعيّتهم الاجتماعيّة ، إلى المستوى الثقافيّ الذي يُنتِج في العادة جيلًا من الكتّاب والفنّانين .

2 . انتصب سور من القطيعة الثقافيّة القسريّة بين هؤلاء والأدب العربيّ في حواضره المتعدّدة .

3 . حاول الحكم العسكري الإسرائيليّ ، الذي أُخضِعَ له هذا المجتمع حتّى عام 1966 ، أن يفرض إلى حدّ كبير نوع الإنتاج الأدبيّ المطلوب ذيوعه وشيوعه .

4 . محدوديّة وسائل النشر وخضوعها ، من ناحية واحدة ، إلى مراقبة السلطة الصهيونيّة وخضوعها ، من الناحية الأخرى ، لتمويل الأحزاب الصهيونيّة («مپـاي» بالأساس) التي كانت تشترط عند النشر نوعًا خاصًّا هجينًا من الأدب .

5 . فُرِضت على هذا المجتمع برامج تربية وتعليم تتلاءم مع الرؤية الصهيونيّة .

تحت وطأة هذه المدلولات ، بدأت تنشط بواكير حركة الثقافة الوطنيّة الفلسطينيّة في مناطق العام 1948 .

وسرعان ما كانت هذه الحركة وعاء الحفاظ على الهُويّة القوميّة ومن ثَمّ الوطنيّة ، وعلى وجه الخصوص في وجهتين محدَّدتين فرضتهما العوامل السالفة :

- أوّلًا ، في وجهة التمرّد على النسيان ، وعلى المحو المذكور آنفًا .
- ثانيًا ، في وجهة شحن الذاكرة الجماعيّة للفلسطينيّين في الداخل بحقول خصبة من الدلالات التاريخيّة والثقافيّة المرتبطة بالنكبة وآثارها ، والمرتبطة أيضًا بالهُويّة القوميّة والوطنيّة للفلسطينيّين في الداخل .

الدور الراهن للثقافة

في الوقت الراهن ، بعد مرور سبعين عامًا على النكبة ، ما تزال الثقافة عنصرًا شديد الأهمّيّة في كلّ ما يتعلّق بمسألتَي الوعي القوميّ والذاكرة الجماعيّة وارتباطهما بسؤال الهُويّة .

وليس من قبيل المبالغة القول إنّ الثقافة ، في مضاميرها المتعدّدة ، تسهم بدور رئيسيّ في

سيرورتَي التشخيص والاستحصال ، في ما هو متعلّق حصرًا بسؤال هُويّة الفلسطينيّين في مناطق العام 1948 .

ومثل هذا الإسهام اكتسب زخْمًا مع ظهور أحزاب عربيّة قوميّة ، وتحديدًا منذ أوائل ثمانينيّات القرن العشرين الماضي ، وصولًا إلى أيّامنا الحاليّة . وتأتّى هذا الأمر عن طريق أخذ هذه الأحزاب في الاعتبار ، تشخيصًا واستحصالًا ، الأمورَ التالية :

1 . أنّ تسوية المسألة القوميّة الفلسطينيّة ، في إطار الحلّ المطروح دوليًّا وعربيًّا وفلسطينيًّا ، وإلى حدّ ما إسرائيليًّا –أي على أساس «دولتين للشعبين» متجاورتين : إسرائيل وفلسطين– لن تؤدّي إلى حلّ مشكلة هُويّة العرب الفلسطينيّين في إسرائيل .

2 . الأَسْرلة لا تُعَدّ خيارًا واقعيًّا بالنسبة لهؤلاء الفلسطينيّين . ومَهما تكن الأسباب التي وراء ذلك ، فإنّ لاثنين منها وقعًا خاصًّا :

(أ) أنّ الأسرلة لا تنطوي على حلٍّ للمشاكل المتعلّقة بهؤلاء العرب بنتيجة المسألة الفلسطينيّة والصراع القوميّ مع إسرائيل ؛

(ب) إسرائيل ليست دولة للإسرائيليّين وإنّما دولة لليهود فقط . ومن هذا المنظور تعني الأَسْرلة دفع العرب ، على نحوٍ أبديّ ، صوب هامش المجتمع الإسرائيليّ .

3 . حلّ مشكلة العرب في إسرائيل (بما في ذلك سؤال الهُويّة) ممكن في إطار واحد من خيارين :

(أ) إنشاء دولة واحدة ، ديمقراطيّة أو ثنائيّة القوميّة ؛

(ب) الاعتراف بهم كأقلّيّة قوميّة –أقلّيّة وطن– في دولة تعرّف نفسها بأنّها دولة لجميع المواطنين فيها .

وفي واقع الأمر ، فإنّه منذ الانتفاضة الثانية عام 2000 يتلقّى الخيار الثاني طعنات شبه نجلاء ، وما ترتّب عليها في البداية من مواجهات دامية بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيّين في ما عُرِف باسْم «هبّة أكتوبر 2000» (سقط خلالها 13 شابًا عربيًّا برصاص الشرطة الإسرائيليّة) . ويحدث هذا بموازاة تطوُّر آخر ، هو بدء سير المنظومة السياسيّة القائمة على حلّ الدولتين في طريق الانهيار بعد فشل مفاوضات كامب ديڤيد في عام 2000 .

بل يمكن أن نجادل بما هو أكثر من ذلك ونتساءل : هل ما تزال ثمّة جدوى من تبنّي خطاب المساواة المدنيّة والنضال من أجلها ، في الوقت الذي تصرّ فيه إسرائيل على تعريف نفسها كدولة قوميّة للشعب اليهوديّ من خلال قانون أساس دستوريّ؟

من هنا ربّما تأتي أهمّيّة التركيز على الوعي القوميّ والذاكرة الجماعيّة في الممارسة الثقافيّة .

وهذان العنصران قائمان ، في رأيي ، في أوساط الفلسطينيّين في إسرائيل ، ضمن نظام ممّا يمكن اعتباره «التخزين المتضمّن» . ويتأكّد اليوم أنّ التهويد الجغرافيّ لفلسطين ، بالرغم من عنفه ومنهجيّته الصارمة ، لم يقدر على محو الأسماء القديمة ، الأصيلة . فهذه الأسماء بقيت مخزونة كنظام متضمَّن في الذاكرة الجماعيّة البعيدة المدى للبقيّة الباقية من الفلسطينيّين في إسرائيل . وعندما تبدّلت الحال وتغيّر الظرف استُلّت هذه الأسماء من المجال المتضمَّن وأعيدت إلى الصدارة باعتبارها مخزون ذاكرة قريبة المدى ، ويجري دمجها من جديد في مُناخ الناس الذهنيّ . ولذا ، ثمّة أهمّيّة كبيرة لا تزال معوّلة على الثقافة في مواصلة تشييد الذاكرة الجماعيّة الوطنيّة الفلسطينيّة ، شأن ما كانت عليه الحال من قبل أيضًا ، في دلالة وعي المكان .

وهذا يحيل إلى عنصر الزمن الذي يستأنس به النصّ الثقافيّ الفلسطينيّ . وهنا يدخل بكلّ قوّة موضوع النكبة (بتعبير آخَر : الزمن الماضي) . فلا تزال المعركة على الهُويّة

الوطنيّة في حاجة إلى ما يسعفها في إثبات الحقيقة التاريخيّة المرتبطة بهذا الزمن في المضامير كافّة . وعندما أتناول الثقافة فذاك عن وعي بأنّها تشمل أيضًا الثقافة السياسيّة ، بما تمارسه هذه من دَوْر مهمّ وخطير في التنشئة الاجتماعيّة ، لا على قاعدة الشعارات وإنّما على أساس قراءة الظواهر وأداء الدور المفترض في تحديث الوعي ، وفتح آفاق المعرفة .

المراجع :

سيلع ، رونة . (2009) . **لمعاينة الجمهور : الفلسطينيون في الأرشيفات العسكريّة الإسرائيليّة** . دار نشر هلينة . (بالعبرية) .

عميت ، چيش . (2015) . **بطاقة ملْكيّة ، تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنيّة الإسرائيليّة** . ترجمة علاء حليحل . المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة- مدار ، رام الله .

كنفاني ، غسّان . (1966) . **أدب المقاومة في فلسطين المحتلّة** . ط1 . دار الآداب ، بيروت .

ليئور ، يتسحاق . (2002) . نكتبك أيها الوطن . لدى : أنطون ، شلحت (معد ومترجم) . **ذاكرة ، دولة وهُويّة : دراسات انتقاديّة حول الصهيونيّة وإسرائيل** . المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة- مدار ، رام الله .

عودة إلى **المحتويات**

سياسات الأرض والتخطيط في إسرائيل
سبعون عامًا من النكبة

عناية بنا-جريس

د . **عناية بنا-جريس** ؛ مختصة في مجال التخطيط والأراضي . محاضرة في الجامعة العبرية في القدس ومهندسة لجنة التخطيط المناطقية في وادي عارة .

سياسات الأرض والتخطيط في إسرائيل
سبعون عامًا من النكبة

مقدّمة :

ثمّة نحو خمسين ألف وحدة سكن لعائلات عربيّة فلسطينيّة هي بوضعيّة «غير مرخَّصة» بحسب قانون التخطيط والبناء الإسرائيليّ ؛ وهو ما يعني أنّها واقعة هي والعائلات تحت خطر فرض الغرامات الماليّة الباهظة في أحسن الحالات ، وفي أسوأها تحت خطر الهدم الفعليّ .

هذا المعطى هو أحد المعطيات الأساسيّة التي تصف ضائقة الأرض والمسكن التي يعاني منها الفلسطينيون في إسرائيل في بلداتهم ، وتعكس المسّ اليوميّ بحقوق هامّة : الحقّ في المسكن ؛ الحقّ في العيش الكريم ؛ الحقّ في التخطيط ؛ الحقّ بجودة الحياة في الحارات السكنيّة ؛ الحقّ في مناليّة المناطق والخدمات العامّة ؛ الحقّ في التخطيط – وغيرها . هذه الوضعيّة هي النتيجة لتطوُّر سياسة الأرض والمسكن والتخطيط منذ قيام دولة إسرائيل وامتدادها على مدار 70 عامًا .

يتناول هذه الفصل عرضًا عرضيًّا وأمثلة لتطوّر سياسة التخطيط والأرض على مدار 70 عامًا ، بدءًا بنكبة الشعب الفلسطينيّ وإقامة دولة إسرائيل حتّى يومنا . المقالة تفصل سياسات الأرض والتخطيط بتقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسيّة متكاملة : أوّلها محور ملْكيّة الأرض ، ويشمل بالأساس قوانين مصادرات الأراضي والسيطرة على الملْكيّة .

ثانيها المحور الإداريّ ومناطق النفوذ ، للسيطرة على الأرض والقرارات التخطيطيّة والاستيطانيّة ، وهو يسلّط الضوء على سلخ الأراضي من البلدات الفلسطينيّة ، وعلى إقامة المستوطنات اليهوديّة ، وعلى قوانين وممارسات فصل الحيّز وغيرها . المحوران الأوّل والثاني هما الأساس لتهيئة البنْية التحتيّة للمحور الثالث الموازي : محور التخطيط وسياسات التخطيط .

يهدف العمل ضمن المحاور الثلاثة بشكل تكامليّ إلى مصادرة الحقوق الجماعيّة (collective rights) بالحيّز والملْكيّة والأرض (ويمكن تعريفها بالحقّ في الأرض وحقّ اتّخاذ القرار للمجموعات الأصلانيّة بحسب المواثيق الدوليّة) ، ولفرض واقع لمشاكل فرديّة محلّيّة في نطاق العائلة أو البلدة الواحدة ، ولبتر الصلة والانتماء للموارد الطبيعيّة العامّة وللحيّز العامّ الإقليميّ والمناطقيّ ، للسكّان الفلسطينيّين الأصلانيّين .

المحور الأوّل – السيطرة على ملْكيّة الأرض :

من أهمّ أدوات السيطرة التي اتّبعها النظام الصهيونيّ للسيطرة على ملْكيّة الأراضي :

- مصادرة الملْكيّة الخاصّة للأراضي التي يملكها الفلسطينيون . الهدف الأساسيّ هو وضع الحيّز في يد المجموعة المسيطرة كأساس للسيطرة العرْقيّة – القوميّة والسيطرة السياسيّة – الاقتصاديّة .

  ثمّة سلسلة كبيرة من قوانين المصادرة التي استُخدِمت لضمان أقلّ نسبة من الملْكيّة الخاصّة للسكّان الفلسطينيّين ، أذكر منها القوانين المركزيّة التي جرى استخدامها لتنفيذ «المصادرات الماكرو» (المصادرات الكبيرة) التي اتُّبِعت لمصادرة الأرض الفلسطينيّة (ألترمان ، 2000) : قانون الموات العامّ عام 1921 الذي بواسطته صودرت الأرض من كلّ مالك كان على بعد 2 .5 كم من الأرض ولم يقم بتسجيلها في دائرة تسجيل

الأراضي (الطابو) (طُبّق القانون بموازاة تطبيق قوانين الطوارئ لإبعاد الفلسطينيّين عن أرضهم وتهجيرهم) ؛ قانون الأراضي عام 1927 ، قانون مصادرة أراضي الوقف ، قانون مصادرة الأراضي للاحتياجات العامّة عام 1943 (بحسبه وكمرحلة أولى سنة 1950 صودر نحو 1,200 دونم من أراضي الناصرة لإنشاء مدينة نتسيرت عليت ، وبعدها 5,500 دونم لإنشاء كرمئيل على أراضي قرى الشاغور) ؛ قانون أملاك الغائبين عام 1950 ؛ قانون الجنسيّة عام 1952 ؛ قانون العودة عام 1950 ؛ قانون التقادم عام 1958 ؛ قانون شراء الأراضي عام 1953 . بموجب استعمال هذه القوانين ، صودرت أغلب الأراضي الفلسطينيّة في المثلّث والجليل والنقب .

- استعمال وتطبيق قوانين الحكم العسكريّ وأنظمة الطوارئ للسيطرة على الأرض . ثمّة أمثلة عديدة على استعمال هذه القوانين ، منها : قانون المناطق الأمنيّة – حالات طوارئ عام 1937 وعام 1945 ؛ قانون الأراضي البور (الموات) الذي يعطي الصلاحية لوزير الزراعة الإعلان عن أراضٍ لم تُستغَلّ للزراعة لمدّة عام ومصادرتها ؛ قانون السيطرة عام 1948 ؛ قانون الإعلان عن القرى الفلسطينيّة مناطقَ عسكريّةً مغلقة والسيطرة عليها على نحوٍ مطلق .
- نقل ملْكيّة الأراضي الفلسطينيّة للدولة ، لسلطة التطوير والكيرن كييمت . كلّ الأراضي وُضعت بإدارة دائرة أراضي إسرائيل . النتيجة هي سيطرة وملْكيّة الدولة لنحو 93% من الأراضي ضمن حدودها . ضمن هذه الأراضي أراضٍ مُعَدّة للسكن وللتجارة وللصناعة وللسياحة ، إلى جانب أراضٍ تحوي موارد طبيعيّة هامّة وبنى تحتيّة ومناطق عسكريّة (المصدر السابق) .

● إدارة وتخطيط الأراضي على يد أجسام خاصّة لمنع تخصيص الأراضي للسكّان العرب الفلسطينيّين . تصلح مثالًا أساسيًا لذلك الكيرن كييمت (الصندوق الدائم لإسرائيل) التي تحوّلت إلى صاحب ملْك أساسيّ لأغلب الأراضي الزراعيّة والأراضي السكنيّة في مستوطنات وبلدات يهوديّة .[1] منذ تأسيس الكيرن كييمت ، عملت هذه كأداة صهيونيّة لشراء الأرض وتوطين اليهود ، ومنعت أيًا من السكّان العرب من شراء أو استعمال أراضيها التي تقدَّر بنحو 5 .2 مليون دونم . بالإضافة إلى ذلك ، تملك الكيرن كييمت عددًا هائلًا من الأراضي التي تطوّق بها البلدات الفلسطينية ، وتقوم بإدارتها كأحراش وغابات (بحسب المخطّط القطْريّ 22 – انظر المحور الثالث في هذه المقالة) .

تطوُّر محور الملْكيّة في يومنا وتبعيّاته :

السيطرة على ملْكيّة الأرض هي من أهمّ الأدوات لضمان السيطرة على الأرض كمورد وكأداة أساسيّة ومحور متكامل لتنفيذ المشروع الصهيونيّ . الملْكيّة بحسب قانون الأراضي لعام 1969 هي الحقّ في التمسّك بالأرض ، واستعمالها ، وعمل كلّ صفقة على أن يلائم المحدوديّات المتاحة بحسب القانون أو الاتّفاقيّة . الملْكيّة هي الحقّ المطلق لمالك الأرض لمنع أيّ شخص آخر من استعمال الأرض أو تطويرها لأيّ هدف ، وهي تضمن أكبر رزمة من الحقوق أو كلّها (المصدر السابق) .

مصادرة ملْكيّة الأراضي أنتجت واقعًا جديدًا مميَّزًا ومنتهِكًا لحقّ السكّان العرب

1 . أُسِّست الكيرن كييمت بقرار من الكونـچرس الصهيونيّ الخامس في بازل سويسرا عام 1901 وهو صندوق دائم قوميّ يتمثّل دوره في شراء أراضٍ في فلسطين وتأميمها لصالح الشعب اليهوديّ . بحسب ميثاق الكيرن كييمت الذي يهدف إلى شراءً الأراضي باسم الشعب اليهوديّ ومن أجله ، مبدأه الملْكيّة الأبديّة على الأرض وحظر بيعها .

الفلسطينيّين في الحصول على احتياجات أساسيّة . أهمّ ظواهر ما بعد المصادرة والسيطرة على ملْكيّة الأرض :

(1) البلدات والسكّان الفلسطينيّون دون حلول سكنيّة ، ودون خدمات اجتماعيّة ثقافيّة :

تواصلت عمليّة المصادرات الكبيرة (مصادرات الماكرو) حتّى سنوات السبعين . فقَدَ الفلسطينيون غالبيّة أراضيهم ، حتّى أصبحوا يملكون ما لا يزيد عن 2.4% من الأراضي ضمن حدود الدولة . بعض هذه الأراضي المتبقّية بملْكيّة خاصّة استُعملت لسدّ احتياجات السكن للسكّان الفلسطينيّين ، إلّا أنّ قسمًا منها لا يمكن البناء عليه لوقوعه في منطقة تبعد عن منطقة التطوير القائمة ، أو بسبب وضعيّته التخطيطيّة . نحو 60% من السكّان الفلسطينيين لا يملكون أراضيَ يمكن البناء عليها . هذه الشريحة تُعْرَف بمجموعة العائلات التي لا تملك مسكنًا ، وهي مجموعة الطلب الأساسيّة لتسويق أراضٍ بـِ «ملْكيّة الدولة» لغرض بناء وحدات سكنيّة . بعض الأراضي القليلة التي تسوَّق بمبالغ طائلة هي أراضٍ صودرت في السابق من سكّان فلسطينيّين .

الواقع الجديد لملْكيّة الأراضي يفرض واقعًا اجتماعيًا – اقتصاديًا مميَّزًا وغير عادل للسكّان ولوضعيّة الأراضي في داخل البلدات وإمكانيّات الاستثمار فيها ، وقيمتها ، وإمكانيّة إدارتها أو تخطيطها .

(2) دائرة أراضي إسرائيل والتمييز في إدارة الأراضي وتسويقها :

دائرة أراضي إسرائيل هي الجسم الذي يُدير 93% من الأراضي ، وهو ذراع أصحاب الأراضي . على الرغم من أنّه بحسب القوانين العامّة على دائرة أراضي إسرائيل تطبيق قرارات عادلة وعدم التمييز والانتقائيّة ، تكشف المعطيات المتعلّقة بتوزيع وتخطيط الأراضي عن واقع تمييزيّ مختلف : حتّى سنة 1994 ، خُصّص 0.25% من أراضي الدولة (لو-يون ، 1994) ، وفي الفترة الواقعة بين العامَيْن 2005-2009

لم يخصَّص سوى 21% من احتياجات الأراضي اللازمة للبلدات الفلسطينية ، وفي العام 2007 ، 7% فقط من مجموع الأراضي التي جرى تسويقها في البلاد سُوّقت في البلدات الفلسطينية (تقرير المركز العربيّ للتخطيط البديل ، 2008) .

مقارنة أسعار القسائم السكنيّة التي جرى تسويقها تُظهر أنّ أسعار البيع في البلدات العربيّة 5 .2 أضعاف الأسعار في البلدات اليهوديّة . إضافة إلى ذلك ، ينعدم الاستثمار في برامج تدعم إتاحة المسكن ، والمساعدة للأزواج الشابّة وغيرها من البرامج والمشاريع المتّبَعة في البلدات اليهوديّة (وحدات سكن للإيجار ؛ مساعَدات فرديّة للعائلات والأزواج الشابّة ؛ مِنح وقروض متاحة ؛ السكن الشعبيّ) .

(3) الكيرن كييمت وإحكام السيطرة على الأرض :

التطوير والمشاريع لليهود :

بعد سيطرة الكيرن كييمت على ملكية نحو 12% من الأراضي في الدولة ، طوّرت على مدار السنوات آليّة لإدارة الأرض ، وتطبيق السيطرة ، وضمان الاستيطان اليهوديّ وضمان التقوقع العربيّ في البلدات القائمة . ما يميّز المرحلة هو الانتقال من مرحلة المَأْسَسة وبناء الأدوات والبنى التحتيّة إلى مرحلة استعمالها للتنفيذ والاستمراريّة .

«"كاكال" [الكيرن كييمت] لا تتوقّف في الغابات ، بل تستثمر في التعليم والبنية التحتيّة والضواحي» –هذا هو شعار الكيرن كييمت في البرنامج الإعلاميّ للاحتفال بدولة إسرائيل في عامها السبعين . في البرنامج الإعلاميّ ، تظهر شخصيّة تُمثل داڤيد بن جوريون ، يتفقّد حال الدولة ، والاستيطان وإحياء الأرض الفارغة بعد مرور سبعين (70) سنة على إقامة الدولة والتطبيق الأوّل للحلم الصهيونيّ .

حماية الأرض أمام تطوُّر البلدات العربيّة :

إحدى أهمّ أدوات الحفاظ على أراضي الكيرن كييمت هي تشجير الأرض وتحويل وضعيّتها القانونيّة – التخطيطيّة إلى أحراش وغابات . الأداة الأساسيّة لتطبيق الحماية كانت التصديق على المخطّط القطْريّ للأحراش والغابات .[2] هذه الغابات تطوّق أغلب البلدات الفلسطينية ، وتمنع التصديق على مخطّطات التوسيع . في هذه المكانة ، نرى الكيرن كييمت جسمًا يضع المعيقات لتوسيع البلدات ، ليطبّق السياسة والأيديولوجيا الصهيونيّة بحذافيرها بوجهين متناقضين : ففي البلدات اليهوديّة استثمار في تطوير واستيطان وتهويد الحيّز يقابله الاستثمار في حماية الأشجار بغية منع تطوّر وتوسيع البلدات الفلسطينية .

المحور الثاني – المحور الإداريّ :

بموازاة مصادرة الأراضي ، جرى تنظيم وتصميم مبنى تنظيميّ نفوذيّ – إداريّ يسهّل السيطرة الفعليّة وبناء المستوطنات والبلدات اليهودية .

قبل عام 1948 ، تبعت لكلّ بلدة فلسطينيّة منطقةُ «نفوذ» وحياة سُمِّيت «أراضي القرية التاريخيّة» ، أدارتْها وشكّلت حيّزَ التطوّر الطبيعيّ المستقبليّ لها . مساحة أراضي القرية عبّرت عن نوع التطوّر المميّز للبلدة ؛ فمثلًا البلدة القرويّة الزراعيّة ضمّت داخل حدودها أراضيَ زراعيّة شاسعة ، والبلدات المدنيّة شملت مبنى مدنيًّا لحارات سكنيّة ذات طابع مختلف . النكبة عام 1948 وتبعاتها حتّى اليوم فرضت واقعًا جديدًا مشوَّهًا : مصادرة وتقليص منطقة حياة القرية ؛ تهجير سكّان بعض القرى إلى قرى مجاورة وفرْض تغييرات ديمغرافيّة وواقع ملْكيّة مختلف ؛ هدم قرى مركزيّة في حيّز مناطقيّ وغيرها . كلّ هذا أدّى على نحوٍ مباشر إلى بتر التطوُّر الطبيعيّ المدينيّ والعمرانيّ والوظائفيّ المحلّيّ والمناطقيّ للقرى الفلسطينيّة ، وإلى فرض واقع

2 . المخطَّط الهيكليّ القطْريّ 22 (تاما 22) . انظر التفصيل في المحور الثالث في هذه المقالة .

مشوَّه حاولت فيها البلدات حَضْن أبنائها في الحيّز المتبقّي وضمن ما بقي من الموارد الطبيعيّة ، وأهمّها الأرض .

في المنظومة القانونية الإسرائيليّة ، استُبدِل المصطلح «أراضي البلدة التاريخيّة» بـِ «منطقة نفوذ البلدة» أو «منطقة نفوذ السلطة المحلّيّة» . ومنطقة النفوذ هي المنطقة التي تتبع لبلدة معيّنة وتقع تحت إدارتها .[3] منطقة النفوذ ومساحتها تشكّل عاملًا أساسيًّا في تحديد حدود منطقة التخطيط والتطوُّر المحلّيّة للبلدة ، وبالتالي تؤثّر تأثيرًا مباشرًا على إمكانيّات التوسّع ، بما في ذلك ضمان حلول سكنيّة ، والتطوّر الاقتصاديّ الإداريّ للبلدة ، والموارد الطبيعيّة والمَرافق العامّة والثقافيّة ، وعلى علاقة البلدات في ما بينها وبناء تواصل إقليميّ خدماتيّ مستدام .

الأدوات والمراحل الأساسيّة في السيطرة على مناطق النفوذ وفرض حكم إداريّ جديد :

- سلخ غالبيّة الأراضي التي كانت تقع تاريخيًّا ضمن نطاق أراضي البلدات الفلسطينية ، وبسط سلطة الدولة عليها مباشرة ، أو إلحاقها بمناطق نفوذ البلدات والمستوطنات اليهوديّة لتسهيل مصادرتها والسيطرة على أوجه استعمالها .

هدم القرى الفلسطينيّة ، سلخ الأراضي وتقليص الحيّز :

في ما يلي تقدير للمساحات التي سُلخت من البلدات العربيّة الفلسطينيّة

3 . في التعريفات القانونيّة هنالك منطقة نفوذ ومنطقة تخطيط محلّيّة . وهو مركّب لن أستطيع تناوله في هذه المقالة . بَيْدَ أنّه من المهمّ التنويه أنّ الصلاحيات التخطيطيّة لا يمكن تنفيذها في منطقة النفوذ ، إلّا إذا طابقت حدود منطقة التخطيط . وفي حالة بلداتنا العربيّة ، يبقى الموضوع عاملًا إضافيًّا في المرافعة للتغيير ، كَوْنه أحد العوائق الرئيسيّة في المصادقة على المخطّطات واستصدار رخص البناء .

بحسب جدول زمنيّ (انظر الرسم 1) :

- مساحة الأراضي التاريخيّة للبلدات الفلسطينيّة التي كانت قبل النكبة[4] بلغت نحو 19,450,000 دونم ، أي ما يعادل 95.2% من مساحة الأراضي في الدولة (بعد 1948) .
- مساحة الأراضي التاريخيّة للبلدات الفلسطينيّة التي لم تُهدَم (بعد عام 1948) بلغت نحو 1,580,000 دونم ، أي ما يعادل 7.7% من مساحة الأراضي في الدولة .
- مناطق نفوذ البلدات الفلسطينية المتبقّية تبلغ اليوم حوالي 700,000 دونم ، أي ما يعادل 3.4% من مُجْمَل مساحة الأراضي في الدولة .

1 . إقامة المستوطنات اليهوديّة والمنشآت العامّة بمحاذاة البلدات الفلسطينية ، وذلك على الأراضي التي صودرت أو سُلخت منها ؛ بالمقابل لهدم القرى العربيّة وتهجير سكّانها ، ولسلخ أراضي البلدات المتبقّية ، جرى الاستثمار في إقامة المستوطنات والبلدات اليهوديّة .

الجدول (1) : مراحل بناء المستوطنات خلال الفترات المختلفة :[5]

	عدد المستوطنات والبلدات اليهوديّة التي أقيمت داخل دولة إسرائيل

4 . المقصود بكلّ البلدات الفلسطينيّة التاريخية : تلك التي هُجّر سكّانها وتلك التي لم يهجَّر سكّانها . حساب مساحات الأراضي هو بحسب الخرائط الانتدابيّة سنة 1933 .

حتّى سنة 1961	1025
1972-1962	750
1983-1973	852
1984 حتى اليوم	907

الرسم (1) : أراضي البلدات الفلسطينيّة- قبل النكبة بعد النكبة ، واليوم

2 . **تضييق حيّز مناطق نفوذ البلدات الفلسطينيّة :**

خريطة مناطق النفوذ صُمِّمت لتلائم وتخدم الرؤية الصهيونيّة وتضمن السيطرة

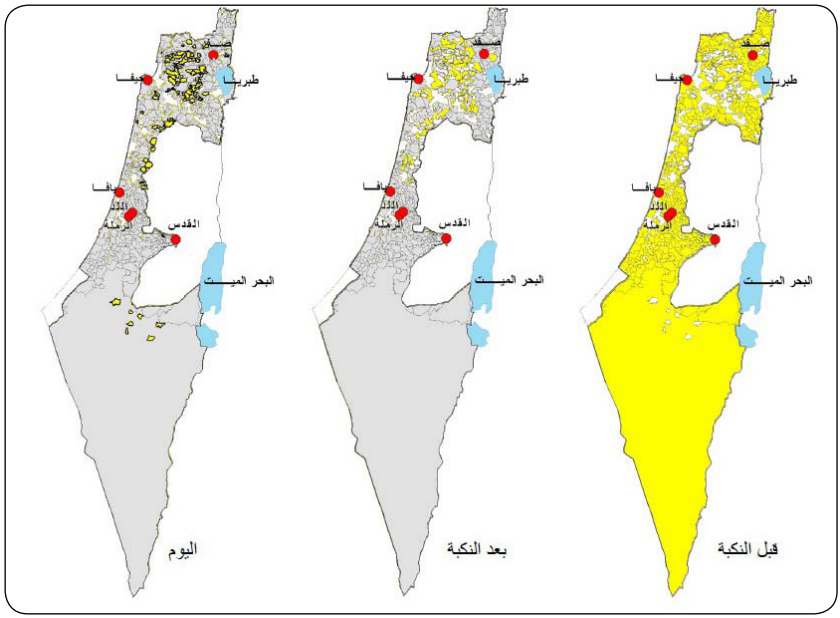

5 . مصدر المعلومات الرقْميّة والمخطّطات هو بحث تحليليّ أجريته في المركز العربيّ للتخطيط البديل عام 2012 . المعلومات الأساسيّة مستقاة من جهاز الإحصاء المركزي ووزارة الداخليّة الإسرائيليّة ، والتحليل أجريته باستخدام منظومة المعلومات الجغرافيّة GIS .

اليهوديّة على نحوٍ واسع (يفتحئيل وكيدار ، 2000 ؛ بلانك ، 2005) . فهناك فجوة كبيرة في تخصيص الأراضي بين السلطات المحلّيّة اليهوديّة والعربيّة وتمييز مطْلق ضدّ البلدات الفلسطينيّة .

الجدول (2) : توزيع مساحات مناطق النفوذ –مقارنة بين البلدات الفلسطينيّة واليهوديّة :

	المِساحة (دونم)	تخصيص للفرد (متر مربّع للفرد)
السلطات المحلّيّة اليهوديّة	**18,501,310**	**3,800**
السلطات المحلّيّة الفلسطينيّة	**713,998**	**650**
السلطات المحلّيّة المختلطة	**204,832**	**227**[6]
بدون نفوذ	**1,179,860**	

بالإضافة إلى تقليص الحيّز المحلّيّ ، تُظهِر خريطة مناطق النفوذ عمليّةَ قطع التواصل الجغرافيّ والإقليميّ بين البلدات العربيّة . أُعلِن على مر السنين عن إقامة مجالس محلّيّة إقليميّة لتسيطر على الأراضي بين البلدات العربيّة ، وبذلك حدّت هذه المجالس من توسيع البلدات وضمنت منْعَ التواصل الجغرافيّ بين البلدات العربيّة ومنْعَ الشراكة الوظيفيّة الإقليميّة .

فصل مناطق السكن بين العرب واليهود :

مشروع تهويد الحيّز والأرض كمحور مركزيّ في نظام الحكم الإسرائيليّ استطاع تصميم

6 . للفرد الفلسطيني واليهودي على حد سواء

حيّز منفصل مميّز بين السكّان الفلسطينيّين واليهود . المبنى القائم هو مبنى لمجتمع ونظام حكم إثنوقراطيّ ، استطاع تقسيم الحيّز إلى ثلاث مجموعات : المؤسِّسين ؛ المهاجرين ؛ العرب (يفتحئيل وكيدار ، 2000) . الأدوات القانونيّة والتخطيطيّة استطاعت على نحوٍ أساسيّ «صيانة» التقسيم الإثنوقراطيّ الفاصل بين اليهود والفلسطينيّين ، وفرض أدوات وقرارات حكم «أبرتهاديّة» لإجهاض أغلب محاولات تغيير حالات الفصل .

في يومنا هذا ، 85% من السكّان الفلسطينيّين يسكنون في بلدات منفصلة ، وَ 9% يسكنون البلدات المختلطة ، وَ 6% في قرى وأحياء غير معترَف بها (يجدر التنبيه إلى أنّ غالبيّة السكّان الفلسطينيين في البلدات المختلطة يسكنون في أحياء سكنيّة منفصلة) .

عمليّة الفصل بين السكّان العرب واليهود جرت بواسطة استخدام أداة ومنظومة البلدات اليهوديّة الزراعيّة والقرويّة التي ضُمّت إداريًا إلى مجالس إقليميّة أقيمت لتسيطر على 80% من أراضي الدولة (Hananel, 2009) . السكن في هذه البلدات يلزم المتقدّم بأن يحصل على موافقة لجنة قبول استطاعت على مدار السنوات أن تمنع إتاحة السكن للعرب . بعبارة أخرى ، مُنع السكّان الفلسطينيون من العيش ضمن 80% من الأراضي في الدولة (يفتحئيل وكيدار ، 2000) . جرى تداول الموضوع ضمن قرار المحكمة العليا ، الذي أقرّ منع هذه الآليّة التي تميّز وتمسّ بحقّ المواطنين الفلسطينيين . بَيْدَ أنّ قرار المحكمة لم يستطع تغيير الأمر الواقع ولم يتطرّق إلى التمييز السابق في التخصيص (كيدار ، 2004) . سنة 2011 ، صادقت حكومة إسرائيل على قانون لشَرْعنة وجود لجان القبول من جديد ، ورفضت المحكمة العليا ادّعاء مؤسّسة عدالة ومؤسّسات حقوقيّة أخرى ضدّ القانون ، بحجّة أنّه من المبكر الحكم على القانون في هذه المرحلة .

مناطق النفوذ – الوضع الراهن :

البلدات الفلسطينية هي حيّز السكن الأساسيّ للمواطنين الفلسطينيّين ، وتعاني من

تمييز في تخصيص الأراضي . المبنى المنفصل الحاليّ في المسكن يمسّ بحقّهم في اختيار مكان ونوعيّة وحالة سكنهم (قرويّ ؛ زراعيّ ؛ مدنيّ ؛ بعده عن المدينة ؛ طابع البناء ؛ الكثافة . . .) لتكون هذه البلدات هي الاختيار الراهن الأساسي .

سنة 2016 ، وكجزء من تطبيق توصيات طاقم الـ 120 يومًا الحكوميّ ، أُعلِن عن إقامة لجان جغرافيّة [7] لفحص موضوع توسيع مناطق النفوذ . بَيْدَ أنّ التغييرات لا تزال معدومة : في الوضعيّة الحاليّة ، على البلدات العربيّة تقديم طلبها لتوسيع منطقة النفوذ وإثبات مدى حاجتها إلى الأرض . وفي المقابل ، تُدار مفاوضات مع مجالس إقليميّة بالأساس لفحص مدى استعداد هذه المجالس الإقليميّة «للتنازل» عن هذه الأراضي لـِ «دعم» البلدات العربيّة . ثمّة خطاب غير موازٍ نتيجته –في أحسن الحالات– إضافة مساحات ضيّقة والحفاظ على المبنى غير العادل القائم لتوزيع الأراضي ، والسيطرة على الموارد وصيانة المنظومة الإداريّة التي حُدّدت قبل سبعين (70) عاما بإدارة الأيديولوجيا الصهيونيّة والتي ما زالت مخطوطاتها تعمل وتحدّد الواقع . الأيديولوجيا الصهيونيّة هي مَن حدّدت القوانين وصمّمت الحيّز والأدوات التخطيطيّة والقانونيّة ، لكن هذه الأدوات اليوم هي التي تكمل وتطبّق الأيديولوجيا بصورة ذاتيّة وتلقائيّة (يسسخار ، 2004) .

المحور الثالث : المحور التخطيطيّ

التخطيط الحيّزيّ القطْريّ واللوائيّ اعتمد على ثلاثة مبادئ كانت الأساسَ في قوانين الأراضي والتخطيط (ألترمان وستاف ، 2001) :

1 . التوزيع الجغرافيّ للبلدات والمستوطنات اليهوديّة للسيطرة على الحيّز القوميّ

7. اللجان الجغرافيّة تعمل لتقصّي وفحص موضوع مناطق النفوذ. ضمن صلاحياتها: فحص وإصدار التوصيات لوزير الداخليّة. أما إقرار توسيع أو تغيير في منطقة نفوذ السلطات المحلّيّة هو صلاحية مطْلقة لوزير الداخليّة.

والموارد الطبيعيّة ؛

2 . الحفاظ على الأكثريّة الديموغرافيّة لليهود في كلّ المناطق ؛

3 . الحيّز اليهوديّ القوميّ الواحد المسيطر في جميع الأراضي والأقاليم .

أحد المخطَّطات القطْريّة الهامّة والتي صَمّمت وما زالت تصمّم الحيّزَ الجغرافيّ والسياسيّ على الأراضي في الدولة هو مخطَّطُ شارون (1950) ، المخطَّطُ الذي رمى إلى توزيع السكّان والاستيطان اليهوديّ على أنقاض القرى الفلسطينيّة المهجَّرة ، والسيطرة على الأرض والحيّز والموارد الطبيعيّة . تلا هذا المخطَّطَ العديدُ من المخطّطات القطْريّة التي تأسّست على المخطَّط القطْريّ الأوّل ، ووضعتْ حلولًا سكنيّة واجتماعيّة وأمنيّة بحسب الأهداف الآنيّة التي خدمتها ، وهي : استيعاب المهاجرين وتوزيعهم ؛ تهويد النقب والجليل ؛ تدعيم الحدود ؛ السيطرة على موارد طبيعيّة ؛ وموازنات ديموغرافيّة . المخطَّطات كانت الأداة المنفِّذة للرؤية والأيديولوجيا السياسيّتين .

هذا الجزء من المقالة يسلّط الضوء على استعمال التخطيط والمخطَّطات «الحديثة» نسبيًّا والتي تؤثر تأثيرًا مباشرًا على حيّز الحياة والتطوّر للبلدات الفلسطينيّة ، والتي جرى إقرارها وتنفيذها بعد حقبة المصادرات الكبرى ؛ حيث نرى أنّ التخطيط واستعمال الأدوات التخطيطيّة هو المحور المكمّل لمحور السيطرة على ملْكيّة الأرض ، وتحكيم إدارتها . فبعد تقليص الحيّز ، والسيطرة على الموارد الأساسيّة ، ومصادرة الملْكيّة ، استُعمل التخطيط لخدمة الأيديولوجيا الصهيونيّة والسياسة والسياسيّين بغية السيطرة على ما تبقّى من أراضٍ وحيّز داخل الحدود التي صُمِّمت ورُسِمت للبلدات الفلسطينية .

التركيز على استعمال الأدوات التخطيطيّة اعتمادًا على قانون التخطيط والبناء 1965 ، برز في فترة أوائل الثمانينيّات ، أي عند الانتهاء من حقبة المصادرات الكبيرة للأراضي الفلسطينيّة ، والتي يرمز إليها يوم الأرض عام 1976 الذي جرت أحداثه

نتيجة للإعلان عن مصادرة آلاف الدونمات من أراضي البلدات الفلسطينيّة . في ما يلي سأفصّل أهمّ المحطّات الأساسيّة والأدوات الرئيسيّة للتخطيط في هذه المرحلة :

1 . إقرار المخطَّطات هيكليّة قطْريّة ولوائيّة :

نظام الحكم التخطيطيّ في إسرائيل هو نظام مركزيّ[8] يعتمد على تخصيص صلاحيات كبيرة للجان التخطيط القطْريّة واللوائيّة .[9]مؤسّسات التخطيط القائمة لا تتضمّن أيّ تمثيل ملائم للمواطنين الفلسطينيّين . ضمن الوسائل القانونيّة لتنفيذ سياسات التخطيط العليا ، يُصدَّق على مخطّطات هيكليّة قطْريّة ولوائيّة تبتغي فرض تحديدات وتعريفات لاستعمال الأراضي . ممّا يجدر بالإشارة إليه أنّه من أهمّ المخطّطات المؤثّرة على حيّز تطوُّرِ البلدات الفلسطينيّة المخطَّطُ الهيكليُّ القطْريّ حامل الرقم 22 الخاصّ بالأحراش والغابات (تاما 22) ،[10] والمخطَّط الهيكليّ القطْريّ حامل الرقم 8 (تاما 8) الخاصّ بالحدائق القوميّة . المخطَّطات سارية على كلّ أراضي الدولة ، وهذا يشمل الأراضي داخل مناطق نفوذ البلدات الفلسطينيّة . بحسب المخطَّطَيْن القطْريَّيْن (تاما 22 وتاما 8) ، بالإضافة إلى المخطّطات اللوائيّة ، 55% من أراضي مناطق نفوذ البلدات الفلسطينيّة هي أراضٍ محميّة بدرجات مختلفة .

8 . خلال السنوات الأخيرة ، أُقِرّت تغييرات في القانون ترمي إلى توزيع صلاحيات تخطيطيّة للجان التخطيط بالمستوى المحلّيّ كجزء من تقوية ديمقراطيّة الحكم . وهي اليوم في مراحل التنفيذ .

9 . تُقْسَم إسرائيل إداريًا إلى خمسة (5) ألوية : الشمال ؛ حيفا ؛ المركز ؛ القدس ؛ الجنوب . لكلّ لواء مخطَّط هيكليّ لوائيّ مصدَّق عليه .

10 . الكيرن كييمت هي المسؤولة عن إدارة وحماية الأراضي المعلنة كمنطقة أحراش وغابات بحسب المخطّط الهيكليّ حامل الرقم 22 .

المخطَّطات القطْريّة واللوائيّة استطاعت إقرار تقليص مضاعَف لمناطق تطوير البلدات الفلسطينيّة .

2 . مخطّطات التهويد :

على الرغم من أنّ الحقبة المديدة لبناء المستوطنات اليهوديّة والمصادرات الكبيرة قد مضت ، ما زالت مشاريع الاستيطان والتهويد ضمن الآليّات القائمة . خلال الفترات المختلفة ، تظهر مبادرات لمخطَّطات استيطان حديث بأشكال مختلفة ، نحو : «شيبولت» بلدة لذوي الاحتياجات الخاصّة على أراضي بلدة طرعان ؛ «كسيف» بلدة لليهود المتديّنين في النقب . ويعتبر أهمّ مثال حيّ لاستيطان وتهويد الحيّز هو بناء مدينة حريش على أراضي البلدات الفلسطينيّة في منطقة وادي عارة ، ابتغاء السيطرة على الأرض ومنع التركيز الديمغرافيّ للفلسطينيّين . لن أستطيع ضمن هذه المقالة القصيرة أن أفصّل أكثر بشأن الموضوع ، لكن مخطَّط حريش يجسّد مثالًا حديثًا ومُحَيَّنًا لتنفيذ أهداف الرؤية الصهيونيّة باستخدام الأدوات التخطيطيّة والقانون حتّى اليوم .

3 . عدم إقامة أو تخطيط أيّ بلدة فلسطينيّة حديثة :

عدد المواطنين الفلسطينيّين ازداد منذ النكبة حتّى اليوم عشرة (10) أضعاف ، إلّا أنّه جرى تقليص الحيّز الجغرافيّ لمكان السكن الأساسيّ (مناطق نفوذ البلدات الفلسطينيّة) ولم تُقَمْ أيّ بلدة فلسطينيّة جديدة (ما عدا بلدات التركيز للمواطنين الفلسطينيّين في النقب) . فقد استطاعت السياسة التخطيطيّة ومَحاورها الداعمة رسم الحدود لجعل التخطيط المحلّيّ داخل حدود البلدات القائمة فقط .

4 . القرى غير المعترف بها :

التجمّع الأساسيّ للقرى غير المعترَف بها هو في النقب ، إلّا أنّ هنالك أحياء فلسطينيّة في أنحاء البلاد لم يُعترَف بها قانونيًا حتى اليوم ، كحيّ سركيس في شفاعمرو وغيره . قضيّة القرى غير المعترَف بها في النقب هي قضيّة مركزيّة ضمن قضايا الأرض والتخطيط ؛ فقد عانت هذه القرى من مخطَّطات وقرارات حكوميّة مختلفة ، أذكر منها : المخطَّط الهيكليّ اللوائيّ حامل الرقم 4 ؛ التغييرَيْن 14 وَ 23 ؛ مخطَّط برافر ؛ مخطَّطات المزارع الفرديّة وغيرها ؛ نتيجتها هدم متكرر لقرى كاملة وتهجير السكان الأصلانيين من قراهم وتركيزهم في أحياء سكنيّة مكتظة . في السنة الأخيرة ، تم تجسيد التمييز والسياسة غير العادلة ضمن إقرار وتنفيذ مخطط لاقتلاع بلدة أم الحيران في النقب ، لاستبدالها بمستوطنة حيران اليهودية .

5 . التخطيط الهيكليّ المحلّيّ :

مميّزات التخطيط المحلّيّ :

«انعدام التخطيط» . لم يجرِ التحضير لمخطَّطات في البلدات الفلسطينيّة ، واعتُمِدت الحدود ضمن المناطق التي حدّدتها المخطَّطات القطْريّة واللوائيّة .

«التخطيط المحدّد» (restrictive) . رُسِمت الحدود بحسب منطقة البناء القائمة . رسم الحدود لم ترافقه دراسة حقيقيّة للاحتياجات ، وإنّما وُضع بالأساس للسيطرة ولمنع التطوُّر والتوسُّع الطبيعيّ للبلدات والمواطنين الفلسطينيّين . ما حدث كان معاكسًا لسياسة التخطيط التي طُبّقت في

البلدات اليهوديّة (خمايسي ، 1992) .

في آخر سنوات التسعين ، ولا سيّما في أوائل سنوات الألفين ، بدأت مبادرة من قِبل دائرة التخطيط للتحضير للمخطَّطات الهيكليّة المحلّيّة . يمكن ربط المبادرة بأحداث أكتوبر وتقرير لجنة أور الحكوميّة ، الذي أشار إلى ضائقة السكن وانعدام التخطيط في البلدات العربيّة وعدم إتاحة الإمكانيّة لإعطاء رخص البناء باعتبارها مسبِّبًا للأحداث .

خلال السنوات التي تلت العام 2000 ، جرى التحضير والتداول في العشرات من المخطَّطات المحلّيّة . من خلال فحص أُجريَ عام 2012 لمئة وتسع عشرة (119) بلدة عربيّة ، وجدنا أنّه لخمس وسبعين (75) بلدة من بينها جرى تحضير مخطَّط هيكليّ : إحدى وأربعون (41) من بينها صُدِّق لها على المخطَّط ، وتسعة عشر (19) مخطَّطًا جرى إيداعها ، وخمسة عشر (15) مخطَّطًا في مرحلة التخطيط (المركز العربيّ للتخطيط البديل وبمكوم ، 2012) .

على الرغم من المبادرة لتحضير المخطَّطات والتصديق عليها ، نرى من خلال فحص فحوى هذه المخطَّطات أنّها لم تأتِ بالحلول المتوقَّعة .

65% من المخطَّطات التي صُدِّق عليها لم يمكن من خلالها استصدار رخص بناء أو تسويق وحدات سكنيّة ، وهنالك حاجة إلى تحضير مخطَّطات تفصيليّة أخرى . تجدر الإشارة إلى أنّ إعداد المخطَّطات الهيكليّة المحلّيّة انطوى على العديد من المشاكل الإضافيّة : عدم سدّ الاحتياجات الحقيقيّة للبلدات ؛ انعدام الرؤية الاقتصاديّة ؛ اعتماد مناطق النفوذ كحدود قائمة للمخطَّطات ؛[11] عدم إشراك السكّان ؛ سيطرة مؤسّسات التخطيط وممثّلي الوزارات على القرارات التخطيطيّة .

6 . التخطيط التفصيليّ :

التخطيط التفصيليّ للحارات السكنيّة هو الأداة القانونيّة التخطيطيّة المركزيّة لتحديد استعمال الأراضي للمناطق السكنيّة واستصدار رخص البناء ، والمَرافق والخدمات ، والمناطق المفتوحة وغيرها . خلال عشرات السنين لم يتم أعداد المخطَّطات . في سياق سياسيّ – جغرافيّ جديد ، وضمن تطبيق توصيات طاقم الـ 120 يومًا الحكوميّ ، جرى التصديق على القرار الحكوميّ حامل الرقم 922 والذي يشمل خطّة خماسيّة لتخصيص الميزانيّات للتخطيط التفصيليّ . بدأ تطبيق القرار سنة 2017 ، ويصعب في المرحلة الحاليّة تقييم المشروع ، إلّا أنّه يضع المواطنين الفلسطينيّين في سياق سياسيّ جغرافيّ جديد وتحدّيات جديدة تتطلّب التعامل معها ضمن بوصلة مشروع جماعيّ عامّ يحافظ على المدينة والحيّز . في هذه المرحلة ، ثمّة العديد من المسائل والمساءلات المطروحة حول مواضيع أساسيّة : سياسة التخطيط داخل الحدود لفرض تغييرات إضافيّة في علاقة السكّان بالحيّز العامّ خارج حدود البلدات ؛ تركيز التجمّعات الديمغرافيّة وزيادة الكثافة السكّانيّة داخلها وتأثيرها على طابع المدينة والقرية الحاليّ وتطوُّرهما ؛ إغلاق فجوة «انعدام التخطيط» والتعامل مع سياسات التمييز ؛ اتّخاذ القرارات وسيطرة الوزارات المموّلة على المخطَّطات والقرارات التخطيطيّة ؛ الشروط للحصول على

11 . في الفترة الأخيرة ، وضمن المخطَّطات الهيكليّة الشموليّة الحديثة التي تحضّرها دائرة التخطيط بعد التغييرات الأخيرة بقانون التخطيط والبناء 2016 ، يجري إعداد مخطّطات تشمل في حالات عينية مناطق تطوير ملاصقة خارج إطار مناطق النفوذ المعلَنة . في حالات كهذه ، تقوم السلطة المحلّيّة بتقديم طلب لتوسيع منطقة النفوذ مستنِدةً إلى المخطّط الهيكليّ .

الميزانيّات ؛ وضعيّة السلطات المحلّيّة العربيّة والحكم المحلّيّ في إطار القرار ؛ المميزات الخاصة والسياق التاريخيّ ، والسياسيّ ، والثّقافيّ ، والاجتماعيّ المحلي للمواطنين الفلسطينيّين . وثمّة مواضيع غير هذه ، لعلّ أهمّها كيفيّة التعامل مع القرار ضمن السياسات العامّة المتواصلة والوضعيّة الجيو-سياسيّة المستمرّة منذ النكبة حتّى يومنا هذا .

المراجع

إنجليزيّة :

Issachar, Rosen-Zvi. (2004). **Taking Space Seriously: Law, Space and Society in Contemporary. Israel**. England: Ashgate

Hananel, Ravit. (2009). Distributive Justice and Regional Planning: The Politics of Regional Revenue-Generating Land Uses in Israel. **International Planning Studies**, 14 (2).Pp. 177-199.

عبريّة :

ألترمان ، راحيل . (2000) . من سينطق ببطولات أراضي إسرائيل؟ فحص التبريرات لمتابعة الملكية القومية على الأراضي . لدى : دغان ، حنوخ . **الأراضي في إسرائيل بين الخاص والقومي** . ص .ص . 265–308 . كلية الحقوق جامعة تل أبيب .

ألترمان ، راحيل . وستاف ، تامي . (2001) . **مواجهة واتفاق في قبضة اللغة** . جامعة تل أبيب .

بلانك ، يشاي . (2005) . المجتمع ، والحيّز ، والموضوع – أطروحات بالقضاء والحيّز . **حكم وأقوال** . 61–19 .

خمايسي ، راسم . (1992) . **تخطيط وإسكان لدى العرب في إسرائيل** . تل أبيب : المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

كيدار ، ألكسندر (سنيه) . (2004) . مناطق الضعف : القضاء الإسرائيلي والحيز العرقي القومي في إسرائيل . **دولة ومجتمع** ، 4 . ص .ص . 845–883 .

لو–يون ، يوبرط . (1994) . **سكن ولا مساواة في إسرائيل** . تل–أبيب : مركز أدفا

المركز العربي للتخطيط البديل . (2008) . تخصيص أراضي دائرة أراضي إسرائيل في البلدات العربية عام 2007 .

المركز العربي للتخطيط البديل . (2008) . **مخزن معلومات تخطيطي** . حُيّن في تشرين الأول 2010 .

المركز العربي للتخطيط البديل . (2010) . تخصيص أراضي دائرة أراضي إسرائيل في البلدات العربية بين 2005–2009 .

المركز العربي للتخطيط البديل وبمكوم (2012) . التخطيط الهيكلي في البلدات العربية .

يفتحئيل ، أورن . وكيدار ، ألكسندر (سنيه) . (2000) . حول السلطة والأرض : نظام الأراضي في إسرائيل . **نظرية ونقد** ، 16 .

عودة إلى **المحتويات**

العودة إلى الأرض المسلوبة :
النضال المستمرّ من أجل الاعتراف بالحقوق التاريخية لعرب النقب وبئر السبع

منصور النصاصرة

د . **منصور النصاصرة** ؛ محاضر في قسم السياسة والحكم ، جامعة بن جوريون- بئر السبع . أشغل أيضا منصب محاضر في جامعة إكستر البريطانية .

العودة إلى الأرض المسلوبة :
النضال المستمرّ من أجل الاعتراف بالحقوق التاريخية لعرب النقب وبئر السبع

وقعت فلسطين تحت سيطرة الدولة العثمانيّة ، شأنها في هذا كشأن سائر الأقطار العربيّة في الشرق الأوسط منذ عام 1519 إلى أن احتلّها المستعمِر البريطانيّ عام 1917 . ففي القرن التاسع عشر وما قبله ، كان جنوب فلسطين يُعْرَف ببلاد غزّة ، وكان يديره بصورة مباشرة متصرّفُ القدس . ذكر مصطفى الدبّاغ في موسوعته "بلادنا فلسطين" أنّ مساحة قضاء بئر السبع كانت تقدَّر بـ 12,577,000 دونم (الدبّاغ ، 1965) ، إذ امتدّت مساحته من الفالوجة شمالًا وغزّة غربًا والخليل شرقًا إلى أمّ الرشراش على خليج العقبة جنوبًا ، أي ما يقدَّر بنصف مساحة فلسطين التاريخيّة .

ذكر قائم مقام بئر السبع في فترة الانتداب البريطانيّ ، عارف العارف ، أنّه قطنت على أرض قضاء بئر السبع والنقب التاريخيّ منذ عقود عديدة خمسٌ وتسعون (95) عشيرة عربية بدويّة (العارف ، 1999) ، وكانت غالبيّة القبائل البدويّة الفلسطينيّة المقيمة في بئر السبع تعيش أنماط حياةِ شبهِ رُحَّل ، وتملك أراضيَ ومراعيَ عُرفت حدودها بين قاطني وسكّان هذه المنطقة على نحوٍ واضح . أحد الأدلّة الأرشيفيّة القاطعة على انتشار القبائل البدويّة الفلسطينيّة في الجنوب الفلسطينيّ منذ زمن بعيد يعود إلى القرن الثامن عشر ، حين أرسل الإنـجليز بعثة إلى فلسطين تحت اسم "صندوق استكشاف فلسطين" بغية جمع الموادّ عن تاريخ وجغرافيّة فلسطين لأهداف كولونياليّة بحتة . بعد عمل استغرق سنوات عديدة ، أصدرت البعثة ستًّا وعشرين

(26) خريطة مفصّلة لفلسطين ، من ضمنها خريطة لبئر السبع والنقب تُبيِّن أسماء القبائل البدويّة وأماكن انتشارها بالتفصيل في عام 1881 .

عاش عرب النقب وبئر السبع الأصلانيّون في جنوب فلسطين التي عُرِفت ببلاد غزّة وبئر السبع لقرون عديدة . تركّزت حياتهم الاقتصاديّة والسياسية حول بئر السبع ، عاصمة قضاء جنوب فلسطين . حافظ المجتمع العربيّ النقبيّ السبعاويّ على ثقافته العربية الفلسطينيّة والإسلاميّة التقليديّة في ظلّ الحكم العثمانيّ والبريطانيّ ، واستمرّ تحت سياسات التوطين الإسرائيليّة .

بعد تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 وما تلا ذاك من نكبة ، جرى حصر 13,000 مواطن ، أي من تبقّى من عرب النقب بعد النكبة في النقب ، في منطقة مغلقة أُطلق عليها السياج (المنطقة المعزولة) التي فيها فُصلت العشائر المتبقّية عن سائر المجتمع الفلسطينيّ وعن المجتمعات اليهوديّة في النقب (فلَاح ، 1989) .

واجه عرب النقب وبئر السبع المتبقّون في الجنوب الفلسطينيّ تحدّيات مختلفة : طُرِدَ ورُحِّل العديد منهم (من النقب الغربيّ والنقب الشماليّ) من أراضيهم ، وأُرغِموا على العيش مهجَّرين داخليًا في منطقة مغلقة شمال شرق مدينة بئر السبع حتّى عام 1967 . ويعيش اليوم في منطقة النقب أكثر من 270,000 عربيّ نقبيّ ، يعيش نصفهم تقريبًا في بلدات مخطَّط لها قسريًا من قِبل الحكومة ، ويقيم النصف الآخر في قرى «غير معترَف بها» . ويشكّل البدو العرب الأصلانيّون 31% من مجموع سكّان النقب ، ونحو 12% من مجموع الأقلّيّة الفلسطينية في إسرائيل (النصاصرة ، 2017) . إنّ وضعهم الاقتصاديّ والسياسيّ ليس بالسهل ؛ وذلك أنّ الذين انتقلوا إلى البلدات يعانون من بطالة جماعيّة وآثار سوء التخطيط العمرانيّ ، والذين يعيشون في قرى ضدّ إرادة الحكومة الإسرائيليّة منقطعون عن خدمات الدولة ويتعرّضون باستمرار للتهديد بتدمير محاصيلهم وماشيتهم .

منذ أواخر الستّينيّات ، نُقِلَ ما يقارب نصف السكّان العرب في النقب قسريًّا إلى بلدات مخطَّط لها على أساس «تحديث» المجتمع ، مع أنّ هذا له أيضًا تأثير على خلق «سكّان لا أرض لهم» تَسهل السيطرة عليهم ، واستيعابهم ، وربّما نقلهم من مكان إلى آخر . وعندما جرى استكمال البلدات التي خَطّطت لها الحكومة ، صُنِّف جميع العرب الذين رفضوا الانتقال (36 قرية) على أنّهم «غير قانونيّين وغير معترَف بهم» ، على الرغم من أنّهم مواطنون إسرائيليّون كاملون سكنوا في قراهم قبل عام النكبة . ولا يزال العرب الذين قاوموا البلدات يعيشون في قرى «غير معترَف بها» ، وهذا مصطلح صِيغَ في أواخر الثمانينيّات عندما تعرّض المجتمع لضغوط من سياسات التخطيط الموجَّهة للنقب .

النكبة المستمرّة وفقدان الأرض تحت الحكم العسكريّ

فيما يتعلّق بالمجتمعات العربيّة في جنوب فلسطين ، سقوط بئر السبع في الـ 21 من تشرين الأوّل /أكتوبر يمثّل النكبة في النقب . في عيون عرب النقب ، كان سقوط بئر السبع «يومًا أسودَ» في تاريخهم ، وأشاروا إلى احتلال بئر السبع في عام 1948 باسْم «كَسرة السبع» ، أي «نكبة بئر السبع» -باللهجة البدويّة المحلّيّة .

بعد أن نجحت عمليّة يوآف في احتلال بئر السبع ، بقيت الفالوجة كقاعدة مقاومة قويّة للجيش المصريّ . وبعد غزو عراق سويدان ، حوصر المصريّون بعد ذلك في الفالوجة ، وانسحبوا في نهاية المطاف من اسدود والمجدل إلى غزّة . ومع بداية محادثات الهدنة ، أُرغِم الجيش المصريّ على ترك الفالوجة في الـ 26 من شباط /فبراير عام 1949 . مثّل نجاح الجيش الإسرائيلي في محاصرة الجيش المصريّ في الفالوجة وعراق المنشيّة ، وعزل جنوده في المجدل ، نقطةَ التحوّل في الحرب على النقب وتقرير مصيره باعتباره جزءًا من مستقبل الدولة اليهوديّة .

ولأنّ قبائل بدو «الجبارات» ، التي كان أبناؤها يسكنون منطقة تلّ أبو جابر القريبة

من الفالوجة ، كانت تعيش على بعد بضعة كيلومترات فقط من الفالوجة ، شهدت عن قربٍ الاشتباكاتِ بين الجيشين المصريّ واليهوديّ ، وكانت أوّلَ قبائل بدويّة تدفع ثمن الحَرب ؛ وذلك أنّ معظمهم نزحوا من قريتهم عندما وصلت إليهم الحرب . ووَفقًا لِما يقول أحد الناجين من الحرب (أحد مشايخ الجبارات الذي يعيش اليوم في مخيّم البقعة في الأردنّ) :

> «كان الوقت في رمضان ، وكان معظم أبناء عشيرتي محاصرين بسبب الاشتباكات بين الجيشين اليهوديّ والمصريّ . ونتيجة لذلك ، قُصفت بعض المنازل وقُتل أشخاص من عائلات مختلفة . في اليوم التاسع من رمضان ، بعد أن هدأت الحرب ، توجّهنا شرقًا إلى الدوايمة ، ثمّ إلى بيت جبرين والقبيبة ، ثمّ إلى أريحا حيث استقرَرْنا مع المئات من أبناء قبيلتي ، وحاولنا بناء حياتنا من جديد في مكان بعيد ومعزول» (مقابلة مع الشيخ واصل أبو جابر ، مخيم البقعة ، الأردنّ ، نيسان/ أبريل 2016) .

اُنتُهِيَ من عمليّة الاستيلاء على النقب بالكامل عندما تحرّكت القوّات الإسرائيليّة جنوبًا واحتلّت أمَّ الرشراش ، بعد توقيع اتّفاقيّة الهدنة مع مصر في الـ 10 من آذار / مارس عام 1949 (PRO, FO 371/128154) .

بعد الحرب مباشرة ، في الـ 18 من تشرين الثاني /نوفمبر عام 1948 ، أرسل ستّة عشر (16) من شيوخ البدو الباقين طلبًا رسميًّا إلى السلطات الجديدة يطالبون بالبقاء في أراضيهم في النقب وفي قراهم التاريخيّة . ونتيجة لذلك ، أنشأ وزير الدفاع الإسرائيليّ لجنة ودار نقاش في الـ 30 من تشرين الثاني /نوفمبر حول مستقبل البدو المتبقّين داخل حدود الدولة اليهوديّة الجديدة . وتوصّلت اللجنة ، التي شملت يوسيف ڤايتس (مسؤول الصندوق الدائم لإسرائيل) ، والجنرال يـچئال يادين ، والجنرال يـچئال آلون ،

إلى قرارات مختلفة بشأن البدو واتّفقوا على أنّه لن تُعطى إمكانيّة البقاء إلّا للقبائل البدويّة «الودودة» :

> سيتركّز البدو الموالون والودودون ، حسب القبيلة ، في ثلاثة مراكز ، على بُعد عشرة كيلومترات [ستّة أميال] على الأقلّ في ما بينهم . . . معظم الشبّان في سنّ التجنيد العسكريّ سيجنَّدون في وحدة قتاليّة مناسِبة [وَحدة الأقلّيّات في جيش الدفاع الإسرائيليّ] . . . سيكون ميخائيل هنيـچبي [حاكم النقب العسكريّ] مسؤولًا عن الشؤون البدويّة . . . سيطلب من القبائل أن تلتزم بسياسة معيّنة ، فضلًا عن الالتزامات المتعلّقة بأرضهم (CZA: A 246/36) .

بعد الحرب ، بقي نحو 13,000 من أصل 95,000 بدويّ كانوا يعيشون في النقب قبل النكبة على أراضيهم ؛ وهكذا واجهوا –شأنهم في ذلك شأن سائر الفلسطينيّين – عواقب قاسية شديدًا نتيجةً للحرب ، بما في ذلك الطرد والترحيل .

ساسون بار تسفي ، الحاكم العسكريّ للنقب في الستّينيّات ، يشير إلى أنّ بئر السبع كانت خالية من البدو بعد الحرب ؛ فقد رحل معظمهم ولم يبقَ منهم أحد في المدينة :

> في الحرب ، هُجِّر الناس وجزء منهم رَحَل إلى العديد من الأماكن الأخرى . وبحلول نهاية الحرب ، كانت بئر السبع ، المدينة العربية البدويّة الرئيسيّة ، خالية من البدو . لم يبقَ ثمّة عرب بدو ، ولا رجال أعمال من غزّة ، ولا أصحاب محالّ تجاريّة ، ولا حتّى أيّ طيور في المدينة . بعد انتهاء الحرب ، بدأ بعض المهاجرين اليهود الجدد في القدوم إلى المدينة (مقابلة مع ساسون بار تسفي ، تمّوز /يوليو 2007) .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من انتهاء الحرب ، كما ورد في السجلّات الأرشيفيّة العربيّة والبريطانيّة ، واجه عرب النقب الطرد والترحيل حتّى عام 1959 . وفي تقرير صدَرَ في

الـ 24 من تشرين الثاني /نوڤمبر 1949 ، موجّه إلى وزارة الخارجيّة البريطانية ، أشيرَ إلى أنّ بعض عرب النقب (وخاصّة العزازمة) لم يعلنوا الولاء للدولة الجديدة ، وأنّ 700 من أعضاء عشائر العزازمة قد طُردوا :

> والصيغة الإسرائيليّة هي أنّ هؤلاء البدو الذين بلغ عددهم 700 شخص ينتمون إلى قبيلة العزازمة الذين كانوا يعيشون سابقًا في عوجا الحفير . انضمّوا إلى المصريّين خلال القتال ، وعندما تجمّعت القبائل البدويّة في بئر السبع قبل عام من قسم الولاء لإسرائيل ، كان العزازمة غائبين . كانوا على الجانب الآخر من الحدود الإسرائيليّة /المصريّة . وبدأوا في التوافد إلى أراضيهم لاحقًا . ويقال إنّه قد أُعطيتْ لهم حرّيّة اختيار المكان الذي يريدون الذهاب إليه ، وقيل إنّهم انعطفوا نحو الشمال الشرقيّ ، إلى منطقة الخليل (PRO, FO 371/75355) .

وكما ذكر الجنرال بيرن ، أشارت رسائل من الأمم المتّحدة إلى أنّ إسرائيل أرغمت ما بين 7,000 وَ 8,000 من العرب من قبيلة العزازمة على عبور الحدود الدوليّة إلى الأراضي المصريّة . واستنادًا إلى قرار مجلس الأمن الصادر في الـ 17 من تشرين الثاني /نوڤمبر عام 1950 ، وَفقًا لِما أوردته هيئة الإشراف على الهدنة ، طُردت ورُحِّلت القبائل الواردة فيما يلي : «لقد طُرِدَ ورُحِّل عدد من العرب البدو الذين يتراوح عددهم بين 6,000 وَ 7,000 ، وهم من القبائل الفرعيّة لقبيلة العزازمة من المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيليّة ومن المنطقة المنزوعة السلاح عبْر الحدود الدوليّة إلى الأراضي المصريّة : الصبحيّين ؛ المحمّديّين ؛ السواخنة ؛ العمارات ؛ العصيات» (IDFA 1338/1979-714) .

واجهت العديد من القبائل الفرعيّة لقبيلة العزازمة في القائمة أعلاه مشْكلات حقيقيّة تتعلّق بمكان الاستقرار .

ثمّة برقيّة موجَّهة إلى وزارة الخارجيّة تحت عنوان «طرد العرب من إسرائيل» تقدّم صورة جيّدة بشأن ديناميكيّات هذه الأحداث .

> تُظهِر الوقائع أنّ قسمًا من أبناء قبيلة العزازمة ، التي بقيت على أراضيها وقت الاحتلال الإسرائيليّ لبئر السبع ، قد انتقلوا مؤخّرًا إلى الأراضي العربيّة وهم لا يصطحبون سوى الملابس التي كانوا يرتدونها . وزعموا أنّهم تعرّضوا للضرب ولسرقة جميع ممتلكاتهم على أيدي القوّات الإسرائيليّة ، وطُلِب إليهم أن يتوجّهوا إلى الأراضي العربيّة قبل أن يصيبهم الأسوأ . وذكروا أنّهم ليس لديهم أيّ فكرة عن سبب معاملة الإسرائيليّين لهم بهذه الطريقة . وكانت النتيجة النهائيّة أنّ الأردنّ قد استحوذت على مجموعة أخرى من اللاجئين المعوزين بالكامل . (PRO, FO 371/75355)

اقتُرِح عَقْد اجتماع للعرب البدو من فلسطين وإسرائيل والأردنّ لمناقشة وضعهم نتيجة للحرب ، وذلك في برقيّة أخرى تتعلّق برفض إسرائيل للبدو من منطقة بئر السبع ، وأُرسِلت من القدس إلى وزارة الخارجيّة في الثاني من كانون الأوّل /ديسمبر عام 1949 :

> أفادت الصحافة العربيّة أمس أنّه نتيجة لعقد اجتماع بين ممثّلي الجيشين الإسرائيليّ والأردنيّ في الجنوب ، جرى التوصّل إلى اتّفاق لتشكيل لجنة من أربعة شيوخ بدو من جنوب فلسطين لمناقشة مشكلة البدو ككلّ . إذا كان هذا هو الحال ، فلا شكّ في أنّ المسألة ستعدَّل في الوقت المناسب [من خلال] هيئة لجنة الهدنة المختلطة التي قُدِّمت الشكاوى الأردنيّة لها (PRO, FO 371/75355) .

وفي تعليقه على أنشطة الجيش الإسرائيليّ ضدّ العرب في النقب في الخمسينيّات ، يدّعي بيني موريس أنّ الجيش الإسرائيليّ قد طردهم خلال الخمسينيّات ، ولا سيّما قبائل العزازمة ، بسبب ما أسماه «مناهَضة الاستيطان» . كان «بدو العزازمة» الهدف الرئيسيّ للجيش ، ولا سيّما في المناطق الحدوديّة في النقب . ويقدّر موريس أنّه خلال الفترة الواقعة بين عام 1949 وعام 1953 ، طُرِد أو هرب 17,000 عربي من النقب (موريس ، 1993 ص . 153–157) .

وقد ناقشت الأونروا (وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين) سوء معاملة العزازمة في أوائل الخمسينيّات ، والتي قامت ، كمنظّمة دوليّة تعمل من أجل اللاجئين الفلسطينيّين ، بفحص طرد وترحيل العزازمة ، وحاولت إيجاد طرق للتبرّع بالمال لتخفيف وضعهم :

> في اجتماع الأمس للّجنة الاستشاريّة للأونروا ، نوقشت قضيّة عرب العزازمة . وقد أثار هذا العقيدُ جوهر من مصر . وكرّر الحجج القديمة ، ثمّ أبلغَنا بأنّ اللجنة الخاصّة التابعة للهيئة ، التي اجتمعت في الـ 4 من آب /أغسطس عام 1954 ، قرّرت تأييد مصر . وهذا يعني أنّه ثبت أخيرًا أنّ هؤلاء البائسين قد طُرِدوا من إسرائيل بالقوّة . بعد بعض النقاش ، اتُّفِق على أن تقوم الأونروا (بدون التزام) بالنظر في إمكانيّة تقديم منحة عينيّة لـلعزازمة للتخفيف من المحنة الحاليّة (مقتطفات من الخطاب رقم 222/3/6 ، 2 شباط /فبراير 1955 ، إلى السيّد سمپسون من المكتب البريطانيّ في الشرق الأوسط ، بيروت : PRO, FO 371/115627) .

ووردت حالة أخرى من العرب البدو الفارّين من أراضيهم في برقيّة من القدس إلى وزارة الخارجيّة في الـ 24 من تشرين الثاني /نوفمبر عام 1949 : «في الـ 7 من تشرين الثاني /نوفمبر ، أفادت الصحافة العربيّة بطرد 500 أسرة عربيّة بدويّة في ظروفٍ وصفها وزير الخارجية الأردنيّ» . (PRO, FO 371/75355)

خلال الخمسينيّات ، وفي ظلّ حكم عسكريّ صارم (لازار ، 2002) ، فقدَ العرب البدو معظم أراضيهم . كما استخدمت سلطات الحكم العسكريّ قوانين الدفاع البريطانيّة للطوارئ لعام 1949 –وتحديدًا المادّة 126 المتعلّقة بالمناطق الأمنيّة والمناطق المغلقة –لمصادرة الأراضي البدويّة . ووَفقًا للمادّة 126 ، أُغلقت هذه المناطق في وجه العرب ، مع تأمين بعض هذه المناطق المغلقة للاستيطان اليهوديّ . واستخدمت إسرائيل قانونًا آخر للسيطرة على الأراضي العربيّة ، وهو قانون أملاك الغائبين لعام 1950 . وسيطرت إسرائيل على معظم أراضي البدو بموجب هذا القانون . هذه المناورات القانونيّة سهّلت مصادرة الأراضي العربية –البدويّة ، وركّزت البدو في منطقة آخذة بالتقلّص داخل المنطقة المغلقة (النصاصرة ، 2017) .

على سبيل المثال ، تقدّم تقارير الأرشيف الإسرائيليّ التي يعود تاريخها إلى عام 1952 لمحة عن الديناميكيّات الأولى بين الدولة وعرب النقب حول الأرض . وتشير السجِلّات الأولى أنّ السلطات الإسرائيليّة كانت في البداية حذرة جدًّا في التعامل مع مطالَبات الأراضي العربيّة في النقب . ويُظهر تقرير سرّيّ كيف حاولت إسرائيل التعامل مع الأمور المتعلّقة بمِلْكيّة الأراضي العربيّة مباشرة بعد الحرب في النقب . في هذا التقرير ، الذي أُرسِل من رحوفوت إلى مكتب رئيس الوزراء ووزارة الدفاع في الـ 12 من نيسان /أبريل عام 1953 ، كتب ميخائيل هَنِـچْبي (الحاكم العسكريّ للنقب) :

«خلال 1951/1950 ، جمع حاكم النقب العسكريّ بمساعدة شيوخ العشائر ضريبةَ أراضٍ من البدو ، ووصل المبلغ الإجماليّ الذي جُمع إلى 19,000 ليرة إسرائيليّة . دفع البدو مالًا مقابل كلّ دونم ليتمّ الاعتراف بها» (ISA GL 13904/14) . تقريبًا كلّ البدو الذين بقوا في إسرائيل في الخمسينيّات دفعوا الضرائب على الأراضي ، وقام بجمعها الحاكم العسكريّ والشيوخ المحلّيون .

في الفترة نفسها ، أنشأت الحكومة لجنة صغيرة لكن هامّة ، هي لجنة ڤايتس ، للتعامل مع مطالَبات ملْكيّة الأراضي العربيّة المستمرّة في النقب . أبلغت هذه اللجنة وزارة العدل عن مناقَشاتها حول هذه القضيّة المثيرة للجدل في عام 1952 (النصاصرة ، 2017) . واقترحت اللجنة أنّه من الممكن «تجنُّب الاعتراف بحقوق البدو في أراضيهم وإنْ أثبتوا أنّهم قاموا بزراعتها لفترة طويلة وممتدّة» ، وأوصَوْا ، فيما أوصَوْا ، بتأخير افتتاح مكتب التسجيل «الطابو» في بئر السبع ‹لمنع أيّ عربيّ في النقب من محاولة إضفاء الطابع الرسميّ على ملْكه . ودعت اللجنة الحكومة إلى التعجيل في إقرار قانون شراء الأراضي «من أجل تسهيل عمليّة نقل الأرض التي كان البدو يزرعونها في الماضي لسلطات التنمية الإسرائيليّة» . وفي السياق ذاته ، أعلنت اللجنة أنّه ينبغي تعويض البدو «إذا استطاعوا إثبات ملْكيّة الأرض» (ISA GL 5742/10) .

من هذا نعلم أنّ اللجنة قبلت أنّ العرب البدو قد سكنوا النقب قبل تأسيس الدولة ، واعترفت بزراعة الأراضي كدليل على الملْكيّة ، وأوصَوْا بتعويض البدو الذين كانت أراضيهم ستصادَر . إذا نظر المرء إلى توصيات لجنة ڤايتس ، يمكنه القول إنّ السياسات الإسرائيليّة المتعلّقة بملْكيّة الأراضي العربية البدويّة كانت غير واضحة . من ناحية ، أقرّت اللجنة أنّ العرب البدو كانوا يسكنون النقب قبل عام 1948 ، ولكن من ناحية أخرى استمرّوا في استخدام قوانين الأراضي العثمانيّة والبريطانيّة باعتبارها المبرِّرات القانونيّة الوحيدة لإنكار مطالَبات العرب البدو وحقّهم بالأرض .

النضال المستمرّ للاعتراف : مسيرات شعبيّة ضدّ مخطط براڤر

منذ إقامة لجنة ڤايتس في عام 1952 حتّى اليوم ، قامت الحكومة بتعيين لجان مختلفة للتعامل مع مطالَبات عرب النقب في أراضيهم التاريخية . ولم تسفر لجان چولدبرچ في عام 2007 والتي تلتها فيما بعد لجنة براڤر عن حلّ ادعاءات الملكية والاعتراف بالقرى العربية التاريخيّة في النقب حتّى اليوم .

في عام 2007 ، أقام رئيس الوزراء الإسرائيليّ السابق إيهود أولمرت لجنة چولدبرچ لحلّ وضع مطالبات البدو بالأراضي في النقب ، وللتعامل مع قضيّة القرى غير المعترف بها . وفي آلاف المطالَبات التي يعود تاريخها إلى السبعينيّات ، سعى عرب النقب إلى الحصول على 200,000 فدّان (809,371 دونمًا) – جزء صغير من أراضيهم التاريخيّة – للاعتراف بها وتسجيلها في الطابو . وردًّا على ذلك ، اقترحت اللجنة (التي أُطلق عليها اسم قاضي المحكمة العليا الإسرائيليّة السابق إليعيزر چولدبرچ) ، الاعترافَ بنحو 50 ألف فدّان (202,342 دونمًا) من أراضي العرب البدو ، فضلًا عن عدد من القرى غير المعترَف بها . في كانون الثاني /يناير عام 2009 ، شكّلت الحكومة فريقًا برئاسة إيهود براڤر ، رئيس التخطيط السياسيّ في مكتب رئيس الوزراء ، لتنفيذ هذه التوصيات . عرضت لجنة براڤر تلبية أقلّ من ربع مطالَبات عرب النقب . وقد رفض أهل النقب ، ممثَّلين في المجلس الإقليميّ للقرى غير المعترَف بها والمنظّمات المحلّيّة المختلفة ، هذا العرضَ لأنّهم رأوا بوضوح أنّ قبولهم سيؤدّي إلى المزيد من الخسائر لادّعاء المِلْكيّة وهدم قراهم التاريخيّة . في عام 2011 ، حثّ حزب «إسرائيل بيتنا» (وهو حزب سياسيّ يمينيّ بزعامة وزير الخارجيّة الإسرائيليّ آنذاك أفيـچدور ليبرمان) الحكومةَ على سحب الخطّة بالكامل . عدّلت اللجنة تقريرها ، وقدّمت أراضيَ أقلّ للمجمَّعات العربيّة في النقب وبعض التعويض شريطة موافقة السكّان على الرحيل . في ذلك الوقت ، شكّل أهل النقب لجنة التوجيه العليا لعرب النقب

لإيقاف مخطط براڤر . ضمّت اللجنة ممثّلين عن شرائح المجتمع المختلفة ، والأحزاب السياسيّة ، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ المحلّيّة ، والمنظّمات النسائيّة ، وناشطين ، والحركة الإسلاميّة ، ونقابة المحامين العرب في النقب ، وأعضاء الكنيست من النقب . كذلك شاركت هيئات سياسيّة وقانونيّة عربيّة أخرى ، واتُّهمت بجعل الصراع متطرّفًا وراديكاليًا . كانت إحدى أصلب القوى ضدّ مخطط براڤر هي فئة الشباب النقبيّ التي أُطلِق عليها الحراك الشبابيّ . كان أعضاؤها المؤسِّسون مجموعة من الطلبة المتعلّمين وناشطين من النقب والبلدات الفلسطينيّة في إسرائيل الذين التقَوْا في الجامعة وفي المظاهرات المختلفة .

وبفضل الجهود الجماعيّة للحراك الشبابيّ والأطر المختلفة ، تلقّى المخطط الحكوميّ لترحيل الآلاف من أهل النقب تغطيةً إعلاميّة واسعة طَوال عام 2013 . وفي عرض تضامنيّ غير مسبوق في العالم ، احتشد الفلسطينيّون في إسرائيل والضفّة الغربيّة وغزّة والشتات وتظاهروا إلى جانب أهل النقب في عدّة مدن في العالم . وكما أوضح عضو الكنيست من النقب ، طلب أبو عرار ، فإنّ المظاهرات الضخمة ضدّ مخطط براڤر حَضَّها إدراكُ أهل النقب لحقوقهم ، وحقيقة أنّ هدف مشروع القانون كان مصادرة «ما تبقّى من أرض البدو ، التي جرَت تحت غطاء القانون الإسرائيليّ» (مقابلة مع عضو الكنيست طلب أبو عرار ، القدس ، 2015) .

اكتسب النشاط العامّ ضدّ المخطط زخْمًا في صيف عام 2013 ، حيث نُظّمت الاحتجاجات الوطنيّة تحت شعار «براڤر لن يمرّ» . وفي الـ 15 من تمّوز /يوليو ، أعلنت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل إضرابًا عامًا ليتزامن مع مظاهرات عُقِدت في مدينة غزّة ورام الله والقدس ويافا وبيت لحم والجليل . وأقيم أكبر احتجاج في بئر السبع ، حيث نظّم الناشطون اعتصامًا هادئًا لإغلاق شارع رئيسيّ بالقرب من جامعة بن چوريون . بعد مرور أسبوعين ، كانت هناك مظاهرات أخرى في بئر السبع

ووادي عارة وفي المثلّث والجليل والضفّة الغربيّة ومدن حول العالم . في اليوم الأخير من شهر آب /أغسطس ، خرج نحو 10,000 شخص إلى الشوارع في وسط تل أبيب منددين باقتراح قانون براڤر .

بلغت الاحتجاجات أَوْجَها في الـ 30 من تشرين الثاني /نوڤمبر عام 2013 ، عشيّة التصويت الثاني للكنيست على مخطط براڤر . نظّم الناشطون «يوم غضب» في إسرائيل والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة وعشرات المواقع الأخرى حول العالم . خرج الآلاف من المحتجّين في النقب والقدس وحيفا ، وأصبحت قرية حورة في النقب بؤرة المظاهرات . ونسّق الحراك الشبابيّ فعّاليّات اليوم ، حيث دعَوْا 19,000 شخص على الفيسبوك ورتّبوا وسائل النقل للمتظاهرين . قام المنظّمون بمشاركة ملصقات ترويجيّة ونشر الهاشتاچ «#StopPrawerPlan» على التويتر . وعُقدت الاحتجاجات التضامنيّة في أماكن مثل القدس وغزّة ولندن وبرلين وروما وإسطنبول والقاهرة ومدن أمريكيّة مختلفة . لقد كان «يوم الغضب» المرّة الأولى التي قادت فيها مجموعاتٌ عربيّةٌ شابّةٌ منظّمةٌ جيّدًا مظاهراتٍ ضدّ مخطط براڤر ، وذاك كان وليدًا للتعبئة السياسية التي حدثت في المنطقة (النصاصرة ، 2017) .

في الـ 26 من آذار /مارس عام 2015 ، قادت القائمة المشتركة (وهي ائتلاف انتخابيّ مكوَّن من الأحزاب السياسيّة العربيّة) «مسيرة اعتراف» مدّتها أربعة أيّام لحقوق الفلسطينيّين البدو . وبحسب المنظّمين ، كان هدف المسيرة زيادةَ الوعي بالظروف المعيشيّة الفظيعة في القرى العربية البدويّة غير المعترَف بها ، والمطالبةَ بالاعتراف الرسميّ بها . بعد إنشاء القائمة المشتركة ، قام عدد من أعضاء الكنيست الفلسطينيّين بزيارة النقب ، واصفين الصراع في النقب بأنّه واحدة من أهمّ أولويّاتهم السياسيّة . وفي هذا الصدد قال عضو الكنيست يوسف جبارين : «إنّ النقب والنضال ضدّ براڤر يوحّداننا جميعًا . إنّ الحاجة الملحّة إلى التعامل مع الوضع في النقب هي أكثر أهمّيّة

من خلافنا الداخليّ حول قضايا شتّى»(مقابلة مع عضو الكنيست يوسف جبارين ، حورة ، 2016) . في حين أنّ الجهود المبذولة لإعادة توطين نحو 40,000 من المجتمع العربيّ في النقب لم تتوقّف (كوضع العراقيب وأمّ الحيران –على سبيل المثال) ، إذ لا زال السكّان يقاومون على نحوٍ يوميّ للصمود في أراضيهم .

المَراجع

العربية

الّدباغ ، مصطفى . (1965) . **بلادنا فلسطين** . المجلد الثاني . بيروت : دار الطليعة .

فلَاح ، غازي . (1989) . **الفلسطينيّون المنسيّون : عرب النقب 1906- 1986** . الطيّبة : مركز إحياء التراث العربي .

العارف ، عارف . (1999) . **تاريخ بير السبع وقبائلها** . مكتبة مدبولي .

الإنجليزية

Morris, Benny. (1993). **Israel's Border Wars, 1949–1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the countdown to the Suez War**. Oxford: Clarendon Press.

Nasasra, Mansour. (2017). **The Naqab Bedouins: A Century of Politics and Resistance**. Columbia University Press, NY.

العبرية

لازار ، سارة . (2002) . الحكومة العسكريّة كآليّة للتحكّم بالمواطنين العرب : العَقد الأوّل (1948–1958) . **الشرق الجديد** ، المجلّد 43 ، ص .ص . 103 – 131 .

المقابلات :

مقابلة مع الشيخ واصل أبو جابر ، مخيّم البقعة ، الأردنّ ، نيسان /أبريل 2016 .

مقابلة مع ساسون بار تسفي ، الحاكم العسكريّ للنقب ، تمّوز /يوليو 2007 .

مقابلة مع عضو الكنيست طلب أبو عرار ، القدس ، 2015 .

مقابلة مع عضو الكنيست يوسف جبارين ، حورة ، 2016 .

السجِلّات في إسرائيل

أرشيف دولة إسرائيل (ISA) ، القدس .
أرشيف قوات الدفاع الإسرائيليّ (IDFA) ، چڤعتايم .
الأرشيف الصهيونيّ المركزيّ (CZA) ، القدس .

السجِلّات في لندن :

حدائق كيو ، لندن ، إنـچلترا ، مكتب السجِلّات العامّة (PRO) ، بما في ذلك :
أوراق مكتب الاستعمار CO
أوراق وزارة الخارجيّة FO
أوراق مكتب الحرب WO

عودة إلى **المحتويات**

تطوُّر الخدمات الاجتماعيّة لدى الأقلّيّة الفلسطينيّة في ظلّ سياسات إسرائيل 1948-2017

إبراهيم فريد محاجنة

د . **إبراهيم فريد محاجنة** ؛ محاضر كبير ، دائرة الخدمة الاجتماعية ، الكلية الأكاديمية صفد .

تطوُّر الخدمات الاجتماعيّة لدى الأقلّيّة الفلسطينيّة في ظلّ سياسات إسرائيل 1948–2017

مقدّمة

تميّزت الخدمات الاجتماعيّة الموجَّهة للفلسطينيّين في إسرائيل ، منذ النكبة حتّى هذه الفترة ، بالغبن الصارخ من طرف مؤسّسات الدولة ذات الصلة وعلى رأسها «وزارة العمل ، الرفاه ، والخدمات الاجتماعيّة» بمسمّياتها المختلفة .[1] تجلّت هذه السياسة في مجال الخدمات الاجتماعيّة بتمييز ، معلن ومستتر ، تجاه هذه الأقلّيّة الأصلانيّة في ثلاثة مستويات مركزيّة :

الأوّل ، المساواة ، أي انعدام أو شحّ الموارد والميزانيّات الموجَّهة لهذه الفئة السكّانيّة .

الثاني ، الاعتراف ، والمقصود عدم الاعتراف بالرواية العربيّة –الفلسطينيّة ، على تجلّياتها ، في أغلبيّة التعليمات أو الخدمات أو البرامج أو طرق التدخّل المهنيّة .

الثالث ، الشراكة ، التي تتجسّد في إقصاء العرب تمامًا أو الاكتفاء بالسماح لأقلّيّة تمثيليّة (ظاهريّاً) من المشاركة في اتّخاذ القرارات وصنع السياسات الاجتماعيّة . (Agbaria, 2017)

1 . وزارة الإغاثة (1948–1977) ؛ وزارة العمل والرفاه (1977–2003) ؛ وزارة الرفاه (2003–2007) ؛ وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعيّة (2007–2016) ؛ وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعيّة (منذ العام 2016 حتّى اليوم) .

يمكن إيجاز سياسات السلطات الإسرائيليّة ذات الصلة تجاه المطالبات المتكرّرة، بل وإلحاح الفلسطينيّين الحصول على المساواة التامّة والاعتراف الكامل والشراكة الحقيقيّة في مجال الخدمات الاجتماعيّة، بأربع استراتيجيات اُستخدمت في فترات زمنيّة متلاحقة (محاجنة، 2018؛ جبارين وإغبارية، 2010).

الإستراتيجيّة الأولى: «عدم الاعتراف» (1948–1952)

تهدف إستراتيجيّة «عدم الاعتراف» إلى تجاهل دعاوى العرب أو تأجيلها أو تأخيرها أو الاستخفاف بها. تجلّت هذه الإستراتيجيّة تجاه الأقلّيّة الفلسطينيّة –التي حصلت على المواطَنة الإسرائيليّة– منذ الإعلان عن قيام الدولة عام 1948 حتّى أواخر العام 1952، حينما قرّرت دولة إسرائيل إعفاء المؤسّسات الدوليّة –وعلى رأسها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى (UNRWA) ووكالات أمميّة أخرى كمنظّمة العمل الدوليّة (ILO)، وصندوق الأمم المتّحدة للطفولة (UNICEF)، ومنظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، وصندوق الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP)، ووكالة الزراعة والأغذية (FAO)– من مسؤوليّاتها الاجتماعيّة في تقديم المعونات الأساسيّة للفلسطينيّين داخل حدود الخطّ الأخضر التي صُدِّق عليها خلال اتّفاقيّة الهدنة «رودوس» في أواسط عام 1949. بكلمات أخرى، لم تعترف السلطات الإسرائيليّة بمسؤوليّاتها تجاه مواطنيها الفلسطينيّين بعد النكبة –التي أفقدتهم ممتلكاتهم المادّيّة والرمزيّة كافّة– وتجاهلت تمامًا متطلّباتهم الحياتيّة من خلال الإيعاز إلى مؤسّسات دوليّة بتلبية احتياجاتهم إلى أن قرّرت، لأسباب سياسيّة محضة، سحب هذا التوكيل (محاجنة، 2018).

الإستراتيجيّة الثانية : «الاعتراف الرخيص» (1953–1956)

إستراتيجيّة «الاعتراف الرخيص» تنزع الشرعيّة عن مطالبات الأقلّيّة الفلسطينيّة بواسطة تحويلها إلى إلحاح أو مصدر إزعاج في الإمكان معايشته والتكيّف معه . تجلّت هذه الإستراتيجيّة تجاه الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل خلال الحقبة التي امتدّت منذ قرار الدولة استرداد مسؤوليّتها الاجتماعيّة تجاه المواطنين الفلسطينيّين من المؤسّسات الدوليّة حتّى العدوان الثلاثيّ ومذبحة كفر قاسم ، في تشرين الأوّل عام 1956 . آنذاك ، أعلنت المؤسّسة الإسرائيليّة عن انتهاء حقبة طرد الفلسطينيّين من البلاد ، وضرورة صياغة سياسات جديدة تنسجم مع حقيقة بقائهم كمواطنين في الدولة . كانت الفكرة لدى صُنّاع القرار الصهاينة آنذاك أنّه سيجري طرد أو إجلاء بقايا العرب في البلاد عند أوّل «كارثة» جماعيّة تواجههم (انظر الشهادات الميدانيّة الأرشيفيّة لدى : بوميل ، 2006) . بناء على هذا ، قامت المؤسّسة الحكوميّة في ظلّ الحكم العسكريّ بتجاهل جميع احتياجات العرب الاجتماعيّة ، باستثناء بعض الخدمات الاجتماعيّة التي تخدم أجندة الدولة ومصالحها . لهذا الغرض أقيمت «دائرة الخدمات الاجتماعيّة للأقلّيّات» في «وزاره الإغاثة» والتي أشرفت عليها موظّفة وحيدة كانت وظيفتها التنسيق مع الحكم العسكريّ وكلّ الأقسام داخل الوزارات التي تعنى حصريًّا بالأقلّيّات (كناية عن الفلسطينيّين) . خلال هذه الفترة عُيّن 18 اختصاصيًّا اجتماعيًّا وضابط مراقبة سلوك الأحداث والبالغين ، معظمهم لم يتلقَّوْا أيّ تأهيل مهنيّ لممارسة الخدمة الاجتماعيّة . جرى تركيز «دائرة الخدمات الاجتماعيّة للأقلّيّات» من خلال الاختصاصيّين الاجتماعيّين العرب على تشغيل اللاجئين الفلسطينيّين الداخليّين في إطار مشروع «أعمال السخرة» ، بغية توطينهم داخل بلداتهم الجديدة التي نزحوا إليها . خلال فترة «الاعتراف الرخيص» ، جرى تنشيط «ضبّاط مراقبة سلوك الأحداث والبالغين» في الرقابة والسيطرة على العرب الذين اخترقوا القانون المدنيّ ، وبالأخصّ

الأمنيّ ، مثل رعاية المواشي في أراضٍ جرى الاستيلاء عليها لكونها «أملاك غائبين» واعتبارها «أراضي دولة» . المقصود أنّ سلطات الدولة ، المتمثّلة بـِ «وزارة الإغاثة» ، قامت بنزع الشرعيّة عن الاحتياجات الاجتماعيّة للأقلّيّة العربيّة بواسطة تحويلها إلى مصدر إزعاج في الإمكان معايشته والتكيّف معه ، إلّا إذا كان الأمر يخدم مصالحها على نحوٍ مباشر (محاجنة ، 2018) .

الإستراتيجيّة الثالثة : «سياسة الاستهتار» (1957–2006)

تقرّ «سياسة الاستهتار» بوجود مشاكل واحتياجات ، ولكنّها لا تعترف بالحلول اللازمة ، أو تجعل من تحويل الموارد المطلوبة إلى إضافات بطيئة وتدريجيّة من خلال تدابير جزئيّة ومتفرّقة تبقي الوضع غير المرغوب فيه على ما هو عليه .

استمرّت هذه السياسة ، بتجلّياتها المختلفة ، منذ اقتناع قادة إسرائيل بشأن ثبات الفلسطينيّين على أرضهم وعدم نيّتهم الهروب –وفي الوقت نفسه عدم قدرة السلطات الإسرائيليّة على اقتلاعهم وطردهم خارج وطنهم –عام 1957 ، حتّى تولّي الوزير يتسحاك هرتسوغ «وزارة الرفاه والشؤون الاجتماعيّة» (عام 2006) ، حيث تبنّى سياسة «سدّ الفجوات» بين العرب واليهود .

يمكن التمييز بين التجلّيات المختلفة لـِ «سياسة الاستهتار» في ثلاث فترات زمنيّة متلاحقة : تعميق التمييز (1957–1968) ؛ إدارة الفجوات (1969–1992) ؛ تقليص الفجوات (1993–2007) . ولعلّ المميّز للفترات الثلاث هو اعتماد إسرائيل على ترسيخ «دولة رفاه ثنائيّة» ، معلَنة وخَفيّة (Rosenhek & Shalev, 2000) ، من خلال تبنّي نظام اجتماعيّ إقصائيّ لا يعتمد على المواطَنة أو معيار "الحاجة" (وجوب إثبات المواطن حاجته إلى المخصَّص /الخدمة من خلال اجتيازه فحص

استحقاق) أو «التأمين» (دفع مسبق لأقساط التأمين الاجتماعيّ لفترة زمنيّة محدّدة لتلقّي المخصّص /الخدمة) ، بل يرتكز على معيار "الانتماء" إلى شريحة معيّنة (غالبًا اليهود) أو اعتبارات ذات طابع فئويّ ، زبائنيّ أو اعتبارات الولاء للسلطة .

لترسيخ منظومة «الخدمات الاجتماعيّة الثنائيّة» ، قامت الدولة بدَوْرَيْن جدليَّيْن : «الدولة القويّة» وَ «الدولة الضعيفة» أو «الدولة الراسخة» وَ «الدولة المهجورة» . فمن جهة ، أخذت الدولة مسؤوليّتها الكاملة –المتمثّلة في تحديد التعليمات واللوائح ، والتزويد ، والتمويل والرقابة –على الخدمات الاجتماعيّة المقدَّمة لمواطنيها العرب . في المقابل ، جرى استغلال خطاب «التعدّديّة الثقافيّة» لشَرْعَنة اختلاف الخدمات الاجتماعيّة كمًّا ونوعًا بين مواطنيها اليهود والفلسطينيّين ، وذلك بانتقاء مؤسّسات الدولة لأدبيّات مهنيّة كرّست جُلّ جهدها لـِ «اغتراب» الثقافة العربيّة ، على مركّباتها ، وتصويرها على أنّها متخلّفة عن الحداثة وبحاجة إلى «عناية خاصّة» (رابينوفيتش ، 1998 ، ص .ص . 137–148) . بكلمات أخرى ، غلّبت الدولة «خطاب الاعتراف» على «خطاب المساواة» (رام وبركوفيتش ، 2006) ، وأقامت أجهزة خدمات اجتماعيّة ثنائيّة منفصلة للعرب واليهود . في مرحلة متأخّرة ، أواخر الثمانينيّات ، صوّرت «وزارة العمل والرفاه» نفسها بأنّها ضعيفة نتيجة ممارسات اللامركزيّة والخصخصة التي اجتاحتها وشملت المَرافق العامّة بأَسْرها داخل الدولة .

تجلّيات سياسات الاستهتار :

نستعرض فيما يلي تجلّيات «سياسة الاستهتار» في ثلاث فترات زمنيّة متلاحقة : تعميق التمييز (1957–1968) ؛ إدارة الفجوات (1969–1992) ؛ تقليص الفجوات (1993–2007) .

تعميق التمييز (1957 – 1968)

امتدّت إستراتيجيّة تعميق التمييز منذ انتهاء حقبة «انتظار جلاء العرب عن البلاد» حتّى انتهاء الحكم العسكريّ،[2] حيث أُلغيتْ رسميًا «دائرة الخدمات الاجتماعيّة للأقلّيّات» مع إبقاء دَوْر «المنسّقة لشؤون الأقلّيّات» بين «وزارة الإغاثة» وسائر الجهات المعنيّة بالمواطنين الفلسطينيّين ، وعلى رأسها جهاز الحكم العسكريّ .

في هذه الفترة ، تعمّق التمييز بين المواطنين الفلسطينيّين واليهود ، حيث عُيّن 33 اختصاصيًا اجتماعيًا عربيّا فقط ، من بينهم ضبّاط مراقبة السلوك ، لم يتلقَّ معظمهم أيّ تأهيل مهنيّ لممارسة الخدمة ، وقلّة منهم تلقَّوْا تدريبًا أوّليًا داخل «معهد تأهيل الاختصاصيّين الاجتماعيّين العرب» الذي كان يركّز على أولئك الموظّفين الفعليّين في «وزارة الإغاثة» المرغوب في تأهيلهم مهنيًا .

استمرّ الاختصاصيّون الاجتماعيّون العرب في التركيز على الخدمات ذات الطابع الاستشراقيّ الكولونيالي التي تصبّ في مصلحة الدولة ، كالاستمرار فيما سميّ إعادة تثقيف السكّان العرب ، والتوعية (الاهتمام بالنظافة وطرق استخدام الأدوات الكهربائيّة الجديدة) ، والوقاية (الحثّ على التطعيمات للأطفال ، وتوخّي الحذر داخل أرجاء البيت منعًا للإصابات) . في المقابل ، استمرّ ضبّاط مراقبة السلوك للأحداث والبالغين في متابعة أولئك الذين يخترقون القانون المدنيّ والأمنيّ والسيطرة عليهم ، نحو ما أطلق عليهم في إسرائيل «المتسلّلين» (وهم الفلسطينيّون الذين قرّروا العودة إلى بلداتهم الأصليّة من مكان لجوئهم) أو الذين شاركوا في أيّ تحرّكات مقاومة للحكم العسكريّ بهدف العودة . مُنع الاختصاصيّون الاجتماعيّون العرب ، تماشيًا مع تعليمات «وزارة الإغاثة» ، عن مدّ يد العون إلى شرائح في أمسّ الحاجة إلى

2 . وجد بويمل (بويمل ، 2007) أنّ إعلان إلغاء الحكم العسكريّ كان عام 1966 ، ولكن إنهاء ممارساته فعليًا كان عام 1968 .

المساعدات المادّيّة والمعنويّة –نحو: العاطلين عن العمل؛ العجزة؛ الأرامل؛ الأيتام؛ ذوي الاحتياجات الخاصة (ضرير؛ أصمّ؛ أبكم؛ مُقعد)؛ المرضى المزمنين وغيرهم.

في أعقاب أحداث احتجاج اليهود الشرقيين في وادي الصليب في حيفا (1959)، شرعت وزارة الإغاثة تضخّ الميزانيّات على المجموعة اليهوديّة الشرقيّة والإقرار بأنّ اهتمام الوزارة في العقود القادمة مبتغاه «تجسير الهوّة بين الغربيّين والشرقيّين داخل البيت اليهوديّ الواحد»، بل لقد أقرّ قادة وزارة الإغاثة أنّ العرب لم يتّخذوا بعدُ موقفَهم النهائيَّ تجاه مواطَنتهم وانتمائهم إلى دولة إسرائيل. هذه الخطوة زادت من تعميق الفجوة في الخدمات الاجتماعيّة بين العرب واليهود (محاجنة، 2018).

إدارة الفجوات (1969–1992)

امتدّت هذه الفترة منذ إلغاء الحكم العسكريّ حتّى تولّت أورا نمير «وزارة العمل والرفاه» في حكومة رابين الثانية. اعتمدت سياسة هذه الوزارة على «إدارة الفجوات»، أي الاعتراف بوجود فجوات في تقديم الخدمات الاجتماعيّة بين المجموعتين اليهوديّة والعربيّة، ومحاولة إدارتها من خلال الادّعاء أنّه لا إمكانيّة للتجسير بين الفوارق في فترة زمنيّة محدودة، ولكن دون التعامل مع الفلسطينيين كمجموعة قومية، بل كطوائف وهويّات جهوية وجغرافيّة.

بلغ عدد ملاكات الاختصاصيّين الاجتماعيّين العرب 102 من الملاكات: جلُّهم عملوا في مكاتب الشؤون الاجتماعيّة، في حين عمل ستّة عشر اختصاصيًّا اجتماعيًّا كضبّاط رقابة سلوك، وعمل أربعة اختصاصيّين في قسم التأهيل بمؤسّسة التأمين الوطنيّ، وعمل ثلاثة اختصاصيّين في المستشفيات، وعملت اختصاصيّة وحيدة في «وزارة العمل والرفاه» ضمن مجال «فتيات في ضائقة».

جرى تفعيل ثمانية مكاتب شؤون اجتماعيّة مستقلّة داخل البلدات الفلسطينيّة ، وستّة مكاتب شؤون مناطقيّة خدمت سائر البلدات الفلسطينيّة ، وارتكزت على التوزيعة الطائفيّة –المناطقيّة (الدروز ؛ بدو الشمال ؛ بدو النقب ؛ المسلمون ؛ المسيحيّون ؛ سكّان المدن المختلطة) . تولّت الوزارة مسؤوليّة مباشرة عن توظيف وتمويل وتشغيل ورقابة مكاتب الشؤون المناطقيّة . وعلى هذا ، لم تُقدَّم خدمات اجتماعيّة كثيرة سوى مخصّصات شهريّة للأفراد والعائلات التي تعاني من عسر شديد وفقر مدقع (حتّى نهاية عام 1981) تحوّلت بَعدها إلى «مخصَّص ضمان الدخل» داخل منظومة «مؤسّسة التأمين الاجتماعيّ» .

عانت الخدمات الاجتماعيّة من نقص كبير في الملاكات المهنيّة ، كما أسلفنا أعلاه ، وشُحّ البرامج العلاجيّة وشبه غياب للمؤسّسات الإيوائيّة ، إلّا مؤسّستين فقط لإيواء المعاقين عقليًا ، ومؤسّستين للمسنّين ، وثلاث مؤسّسات للأحداث الذين ارتكبوا جُنَحًا أو جنايات ، وعَشر مؤسّسات محدودة الاستيعاب للأطفال الذين في ضائقة وخطر تُعْرَف بـِ «بيوت رعاية الأيتام» ، معظمها تابعة للكنائس وأُسِّست قبل قيام دولة إسرائيل ، أو لمؤسّسات تعمل تحت إشراف جمعيّات خيريّة أو بمِلْكيّة مستثمرين عرب حاولوا قطف ثمار الخصخصة .

كما عانى الطلبة العرب من عدم قبولهم لتخصّص الخدمة الاجتماعيّة في الجامعات بسبب تحديد سنّ القبول ، ومعدّلات امتحان التوجيهيّ (البجروت) ، ونتائج امتحان القبول والتصنيف (البسيخومتريّ) . لذا ، كان ثمّة نقص كبير في عدد أصحاب المهنة المؤهَّلين . كذلك إنّ الاختصاصيّين العرب كانوا «أَسرى» نماذج التدخّل الغربيّة التي تعتمدها «وزارة العمل والرفاه» الإسرائيليّة ، وذلك لعدم انكشافهم آنذاك لأطروحات مهنيّة بديلة حول برامج عمل ونماذج تدخّل علاجيّة تلائم الخصوصيّة الثقافيّة للفلسطينيّين ، وناقدة لبرامج التدخل الإسرائيليّة .

تقليص الفجوات (1993-2007)

امتدّت هذه الفترة منذ تولّت أورا نمير «وزارة العمل والرفاه» في حكومة رابين الثانية (بداية 1993) حتّى تولّى يتسحاك هرتسوغ هذه الوزارة (2007) . تميّزت هذه الفترة بمحاولات الوزيرة أورا نمير تقليص الفجوات في الخدمات الاجتماعيّة عبْر استخدام معايير موحّدة في توزيع الوزارة للموارد . كان هدف الوزيرة إلزام سائر الوزراء الذين يَخلفونها باتّباع المنهجيّة الموحّدة نفسها في توزيع الميزانيّات ، ظنّا منها أنّ «المعايير الموحَّدة» ، بخلاف سياسة «التمييز المصحِّح» ، هي التي من شأنها تقليص الفجوات لمصلحة الجماهير الفلسطينيّة . إن تبني سياسات سدّ الفجوات دون عدل توزيعيّ وتاريخيّ لم يكن ليُحقّق العدالة الاجتماعيّة وسياسات الاعتراف تجاه الفلسطينيين في الداخل .

استخدم موظَّفو الوزارة معايير موحّدة لكن مجحفة بحقّ المجتمع العربيّ ؛ إذ منحوا الوزن الأكبر للمعايير السياسيّة والثقافيّة على حساب المعايير الاجتماعيّة -الاقتصاديّة . استخدمت الوزارة ستّة معايير في توزيع الميزانيّات الجارية لمكاتب الشؤون بنِسب متفاوتة . المعيار الأوّل هو «عدد المنتفعين المسجَّلين» في مكتب الشؤون الاجتماعيّة ، وقد خُصّص له 30% ، علمًا أنّ السلطات العربيّة التي عانت من نقص في الكوادر لم تستطع البحث عن منتفعين جدد كحال المكاتب في المناطق اليهوديّة ، بل إنّ مكاتب الشؤون الاجتماعيّة العربيّة ، وبسبب قلّة الموارد ، ابتكرت آليّات لحصر عدد المنتفعين المتوجّهين لتلقّي خدماتها مثل تسجيل الحالات الجديدة في «قوائم انتظار» . هذا المعيار لم يُضِف لمكاتب الشؤون العربيّة ميزانيّات إضافيّة على الرغم من الحاجات الماسّة الحقيقيّة داخل البلدات الفلسطينيّة . في المقابل ، «التدريج الاجتماعيّ الاقتصاديّ» للسكّان والذي يمثّل معيارًا حقيقيًّا لاحتياجات السكّان

لم يُعطَ إلّا 10% ، علمًا أنّ السلطات العربيّة واقعة في أسفل هذا التدريج (1–3 في سلّم من 10 درجات) . والطامّة الكبرى أنّ المعيار الثالث ، وهو «عدد الأُسَر الكثيرة الأولاد» أُعطيَ هو كذلك 10% ، مع العلم أنّه مؤشّر ذو مصداقيّة عالية لمدى الحاجة ، على الرغم من أنّ أكثر من نصف أُسَر المجتمع العربيّ كبيرة ، وكان في الإمكان الاستفادة من هذا المعيار أسوة بالتدريج الاجتماعيّ –الاقتصاديّ . بكلمات أخرى ، جرى تفضيل بل تغليب معايير سياسيّة وثقافيّة مبنيّة على «حاجات متوقّعة» على معايير اجتماعيّة –اقتصاديّة موضوعيّة وعلميّة تؤكّد وجود «حاجات حقيقيّة واقعيّة» لدى المجتمع العربيّ .

ثمّة قضيّة أخرى حالَتْ دون تقليص الفجوات على نحوٍ مُرْضٍ ، هي طريقة المحاصصة المتّبَعة والتي بموجبها تدفع وزارة الرفاه 75% من الميزانيّة ، مقابل إلزام السلطة المحلّيّة بتسديد المتبقّي (25%) . في ظلّ الوضع المادّيّ المزري الذي تعاني منه السلطات المحلّيّة العربيّة ، ذاك حجر عثرة بل تعجيز حالَ دون تلقّي مكاتب الشؤون الميزانيّاتِ الجاريةَ والتطويريّةَ ، بسبب عجز السلطة المحلّيّة عن الوفاء بتسديد قسطها أو أحيانًا عن مجرّد الالتزام بذلك .

الأمر الأخير ، فيما يتعلّق بإجحاف معايير وزارة الرفاه تجاه مكاتب الشؤون العربيّة ، هو تحديدها لسقف الزيادة السنويّة بما لا يتعدّى 130% من الميزانيّة السابقة . والمقصود أنّه حتّى لو قرّرت «وزارة الرفاه» تصحيح سياساتها والبدء بتحويل الميزانيّات للمجتمع العربيّ ، فإنّ هذه الفترة لم تشهد تغييرات جذريّة بسبب هذا التحديد المسبق .

شهدت هذه الفترة تطوّرًا ملحوظًا في الخدمات الاجتماعيّة المقدَّمة للمجتمع العربيّ على عدّة صُعُد : أُغلِقت كلّ مكاتب الشؤون الاجتماعيّة المناطقيّة المجحفة ، وأقيمت مكاتب شؤون اجتماعيّة مستقلّة لمعظم البلدات الفلسطينيّة ؛ طرأت زيادة كبيرة ونوعيّة في عدد ملاكات الاختصاصيّين الاجتماعيّين التي شرعت في إعطاء الخدمات

لشرائح مجتمعيّة لم تجرِ تغطيتها من قبل (حيث شمل الأمر تخصّصات أكثر) ؛ حوّلت الوزارة ميزانيّات جارية وتطويريّة أكثر سخاء ؛ صُدِّقَ على برامج علاجيّة أكثر عددًا وتنوّعًا ؛ أقيمت مراكز مجتمعيّة – نهاريّة ؛ صُدِّقَ على مؤسّسات إيوائيّة من خلال نظام الخَصْخَصة ، وذلك بالاعتماد على المبادرين العرب (جمعيّات أو رجال أعمال) ، لتقديم الخدمات مع إبقاء صلاحية التمويل والرقابة في يد الوزارة . كذلك شهدت هذه الفترة ازديادًا ملحوظًا في إعداد الطلبة المقبولين في تخصُّص الخدمة الاجتماعيّة ، وهو ما ساعد على سدّ النقص في عدد الاختصاصيّين المؤهّلين ، وكذلك جرى قبول نِسَب ضئيلة ، حسب نظام المحاصصة ، في برامج الماجستير للخدمة الاجتماعيّة ، واستكمل عدّة اختصاصيّين دراستهم للقب الدكتوراه . تعود هذه التطورات إلى عوامل عديدة ، منها تطور نسبيّ في الحكم المحلي العربيّ والنضال من أجل تطوير أقسام الرفاه الاجتماعي داخل السلطات المحلية العربيّة ، ازدياد عدد الأكاديميين الفلسطينيّين المتخصصين في الخدمة الاجتماعية وتعميق وعّيهم لاحتياجات مجتمعهم وخصوصيته ، النضال السياسي والقانوني نحو تجسير الهوة في توزيع الميزانيات ، وتحولات داخلية في الحكم المحلي عموما ، وتوجهات الحكومة لدمج المواطنين الفلسطينيّين في الاقتصاد الإسرائيليّ خصوصا ، لدوافع لها علاقة بمصلحة السوق الإسرائيليّ أساسا .

من الجدير ذكْره أنّ الوزيرة أورا نمير رفضت الاعتراف بتمثيل «لجنة المتابعة للشؤون الاجتماعيّة في المجتمع العربيّ» ، وعيّنت مستشارًا للشؤون العربيّة . أصرّت الوزيرة على التعامل مع البلدات الفلسطينيّة بوصفها حالات فرديّة لا من منطلق جماعيّ .

الإستراتيجيّة الرابعة : «سدّ الفجوات» (2007-2017)

امتدّت هذه الفترة منذ تولّي يتسحاك هرتسوغ «وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعيّة» حتّى البدء في تعميم «إعادة هيكليّة مكاتب الشؤون الاجتماعيّة» في بداية عام 2017 . سنعتمد في هذا الموجز على التقارير المهمّة والأخيرة الصادرة عن «سيكوي : الجمعيّة لدعم المساواة المدنيّة» ، وعن مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست (عيدو ، 2017) ، وعن «مركز طاوب» لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل (غال ، مدهلا وبلايخ ، 2017) .

تميّزت هذه الفترة بمحاولة الوزير يتسحاك هرتسوغ «سدّ الفجوات» في التغطية الضيّقة للاحتياجات ؛ إهدار جُلّ الوقت في متابعة قضايا تتعلّق بقوانين الحماية على أنواعها ؛ التعاطي المحدَّد مع آفة الفقر ؛ الضعف البنيويّ في أخذ زمام المبادرة والتجديد ؛ خصخصة تزويد الخدمات ؛ إدخال عناصر تجاريّة أو طوعيّة في صُلب العمل الاجتماعيّ . وهذا يدل أن غياب العدل التوزيعيّ والارتهان إلى مبدأ المساواة في توزيع الموارد غير المنجز أصلا ، يُؤكد أن سياسات الدولة في تعاطيها مع المشهد الاجتماعيّ العربيّ لا تزال تتحرك في الإطار الاستشراقيّ ، والتعامل مع الفلسطينيين كطوائف وعشائر ، ومناطق جغرافيّة ، وهو ما يُلاحظ على سبيل المثال ، لا الحصر ، في تعامل الشرطة مع موضوع العنف والجريمة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل .

تَتَبُّع تطوُّر الخدمات الاجتماعيّة لدى الأقلّيّة الفلسطينيّة في ظلّ سياسات الدولة ، منذ قيامها حتّى الفترة الحاليّة ، يقود إلى الاستنتاج أنّ مكاتب الشؤون الاجتماعيّة في المجتمع العربيّ تتميّز بقلّة حيلتها وقِصَر يدها ، إلى حدّ العجز ، في شأن مواجهة احتياجات ومشاكل الفئات المستهدَفة ، أو حتّى في مجرّد التعاطي معها . وعليه ، ما زال المواطنون الفلسطينيّون يعانون من نِسَب عالية من الفقر المدقع والمستمرّ ، وبطالة

معلَنة ومقنَّعة ، وفجوات عميقة ، وتفشّي الإجرام على أنواعه بما فيه العنف الأُسَريّ ، وتزايد أعداد المدمنين على الكحول والقمار والمخدِّرات ، وتفكُّك الأُسَر ، واتّساع دائرة العائلات المتعدّدة الأزمات ، فضلًا عن الاحتياجات النمطيّة المعياريّة لكلّ شريحة سكّانيّة .

المَراجع

بالعربية

محاجنة ، إبراهيم . (أ2008) . من المسؤول عن إخفاق مكاتب الشؤون الاجتماعيّة في المجتمع العربيّ؟ **دراسات** ، 1 ، ص .ص . 81-86 .

بالإنجليزيّة

Agbaria, Ayman K. (2017). "The New Face of Control: Arab Education under Neoliberal Policy". In Rouhana, Nadim & Huneidi, Sahar (Eds.). **Israel and Its Palestinian Citizens: Ethnic Privilege and Equal Citizenship**. Pp. 299-335. Cambridge: Cambridge University Press.

Rosenhek, Zeev & Shalev, Michael (2000). "The Contradictions of Palestinian Citizenship in Israel: Inclusion and Exclusion in the Israeli Welfare State". In Nils Butenschon, Uri Davis & Manuel Hassassian (Eds.). **Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications**. Pp. 288-315. Syracuse: Syracuse University Press, Syracuse.

بالعبريّة

بويمل ، يئير . (2006) . **مبادئ سياسات التمييز اتجاه العرب في إسرائيل ، 1948–1967** . مراجعات في نشأة إسرائيل ، 16 ، ص .ص . 391–413 .

بويمل ، يئير . (2007) . **ظل أزرق أبيض : سياسات المؤسسة الإسرائيلية وأنشطتها بين المواطنين العرب ، سنوات التكوين : 1958–1968** . حيفا : برديس .

بليكوف ، ميخال ؛ وأبو صالح ، مها . (2011) . **من الحواجز إلى الفرص : تخصيص ميزانيّة وزارة الرفاه وملاكات الاختصاصيّين الاجتماعيّين في الدوائر الاجتماعيّة داخل السلطات المحليّة العربيّة** . القدس : جمعية سيكوي

جبارين ، يوسف ؛ واغبارية ، أيمن . (2010) . **تعليم بالانتظار : سياسة الحكومة ومبادرات مدنيّة لتعزيز التعليم العربيّ** . الناصرة وحيفا : دراسات –المركز العربي للقانون والسياسات والعيادة لحقوق الأقلية العربية ، كلية القانون ، جامعة حيفا .

غال ، جوني ؛ وشابيط ، مدهلا ؛ وبلايخ ، حاييم . (2017) . تمويل خدمات الرفاه في السلطات المحليّة . **تقرير وضع الدولة : مجتمع ، اقتصاد وسياسات** (ص .ص . 147–178) . القدس : مركز طاوب لأبحاث السياسات الاجتماعية .

محاجنة ، إبراهيم . (2008) . **مكاتب الشؤون الاجتماعيّة في المجتمع العربي : بين مطرقة الحكم المركزيّ وسندان الحكم المحليّ** . الرأي السائد ، 46 ، ص .ص . 15–19 .

محاجنة ، إبراهيم . (2018) . «تطور مهنة العمل الاجتماعيّ في المجتمع العربيّ في إسرائيل منذ الانتداب البريطانيّ حتى نهاية الحكم العسكريّ» . لدى : جوني ، غال ؛ وروني ، هولر . (محرران) . **ليس صدقة بل عدالة : فصول في تطور العمل الاجتماعي في إسرائيل** . ص .ص . 171–194 . بئر السبع : جامعة بن جوريون ، معهد بن جوريون لبحث إسرائيل والصهيونية .

محاجنة ، إبراهيم ؛ وخطيب ، أنوار ؛ وبار أون ، أرنون . (قيد النشر) . **تطوير مهنة العمل الاجتماعيّ**

في المجتمع العربيّ من نهاية الحكم العسكريّ حتى دخول قانون ضمان الدخل حيّز التنفيذ (1968–1982) . مجتمع ورفاه .

محاجنة ، إبراهيم ؛ وخطيب ، أنوار ؛ وبار أون ، أرنون . (قيد التحكيم) . **تطوير مهنة العمل الاجتماعيّ في المجتمع العربيّ من دخول قانون ضمان الدخل حيّز التنفيذ وحتى إلغاء المكاتب المناطقيّة** (1982–1995) . أمان اجتماعيّ .

عيدو ، أبجار . (2017) . **تمويل الخدمات الاجتماعيّة في السلطات المحليّة من خلال طريقة التمويل المطابقة** . القدس : الكنيست ، مركز الأبحاث والمعلومات

رابينوفيتش ، داني . (1998) . **الأنثروبولوجيا والفلسطينيين** . رعنانا : المركز لبحث المجتمع العربي في إسرائيل .

رام ، أوري ؛ وبركوفيتش ، نيتسا . (2006) . مساواة واختلاف : مقدمة . لدى : أوري ، رام ؛ ونيتسا ، بركوفيتش . (محرران) . **لا مساواة** . ص .ص . 7–13 . بئر السبع : جامعة بن جوريون .

عودة إلى **المحتويات**

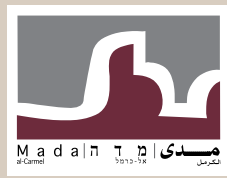

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية ، هو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تأسست عام 2000 في مدينة حيفا . يهتم مدى الكرمل بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع ، ويهدف إلى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول الفلسطينيين في إسرائيل . ويركز مدى الكرمل على سياسة الحكومة والاحتياجات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعلى الهوية القومية والمواطنة الديمقراطية . ويسعى المركز إلى توفير قاعدة مؤسساتية ومناخ فكري لدراسة احتياجات الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم الجماعي وعلاقتهم بإسرائيل وبباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والعالم العربي . كما يسعى إلى تدريب جيل جديد من علماء الاجتماع والسياسة الفلسطينيين على توجهات نقدية في الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية .